A.U.B. LIBRARY

الى مجلة الأديب
مع تحيات وأ
زميلتها
دار العلم
٢/١/٦٧
321
B47hA
C.1

الدكتور ادوارد بنيش
رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا

هذه هي الديموقراطية

نقله الى العربية
حسن صعب
نائب فنصل لبنان في استنبول

79192

السلسلة السياسية ١

مؤسسة ثقافية
للترجمة والتأليف والنشر
تشرف عليها لجنة من الجامعيين

الرئيس
منير البعلبكي

المدير العام
بهيج عثمان

•

الادارة : بيروت – شارع المعرض : بناية العلايلي
صندوق البريد ١٠٨٥ – تلفون ٦٣ – ..

•

كانون الثاني ١٩٤٧

ادوار بنيش

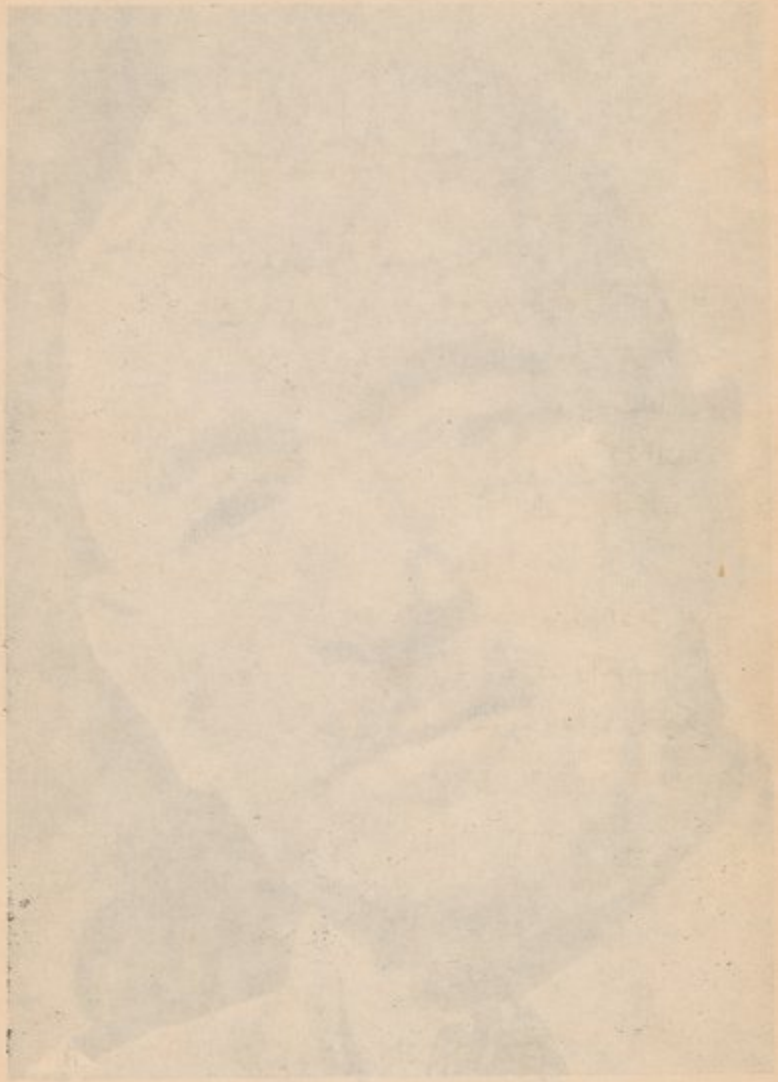

مقدمة المؤلف

•

إن هذه الانطباعات التي يوحيهـــا اليّ حاضر الديموقراطية ومستقبلها ، والتي تنشر لأول مرة في اللغة الفرنسية ، هي ترجمة للطبعة التشيكية ، من محاضراتي التي القيتها بين شهري شباط وايار من سنة ١٩٣٩ في جامعة شيكاغو في الولايات الاميركية المتحدة.

وقد اضفت الى هـــذه المحاضرات خطباً القيت اكثرها في مناسبات متفاوتة ، قبل ان تنشب الحرب ، في الجامعات الاميركية .

لقد اصبحت الحرب وشيكة الانتهـــاء . ويكاد الافق ينبلج عن سلم تؤتى الديموقراطيات فيه النصر في الشرق والغرب . ولا بد ان يبنى هذا السلم الجديد على اركان معنوية ثابتة . ولئن كانت الظروف آخـــذة في التبدل فان فكرتي الاساسية الاولى عن الديموقراطية الانسانية ما تزال كما هي . وما فتئت اعتقد بان الذين يولون اية هيئة اجتماعية قيمةً مطلقة ، سواء كانت هذه الهيئة حزباً سياسياً ، او طبقة شعبية ، فانهم يعرضون الانسانية لخطر عظيم .

ولم يكن لهذا الاعتقاد ان يصرف انتباهي عما خلقتـــه الثورة الصناعية وتطور الاساليب الادارية نحو تنظيم العمل وتقسيمه ، من مشاكل جديدة للانسانية يبرز في مقدمتها تركّز السلطـــة

السياسية - سواء في البلاد الديموقراطية او الديكتاتورية - في ايدي فئة من الافراد الاقوياء يتسنمون ذروة من الهرم الاجتماعي.

ولكن الديموقراطية ما تزال - بالرغم من ذلك - تمثل في نظري ارفع درجة في سُلّم البناء الاجتماعي. لانها تدعو الى تشييد هذا البناء على اساس احترام القيمة المعنوية للفرد. ولذلك فان نضالنا ضد النازية والفاشستية لم يكن حربا على احلام الجرمانيين الطامحين الى السيطرة على العالم فحسب، بل كان جهاداً في سبيل هذه الدعوة الديموقراطية أيضاً وفي سبيل اخراجها الى حيز التطبيق العملي.

وما غاية الحرب التي خاضتها جبهة الامم المتحدة، إلا تحرير الانسان وصون كرامته، وان تصبح حقوقه الاساسية الى جانب الحريات الاربع التي بشر بها الرئيس روزفلت محورَ الوجود الانساني في العالم كله.

فعلى ديموقراطية المستقبل، ان شاءت بلوغَ هذه الغاية، ان تؤمن لابناء الامة الواحدة المساواة الفكرية والاقتصادية مع المساواة السياسية التي حملتها اليهم في الماضي. وعليها ان تدرك جيداً ان المبادىء الديموقراطية يجب ان تتعدى حياة الامة الداخلية لتصبح شريعة سياستها الخارجية ايضاً. وها هي عِبَرُ الحرب تعلّم الدول الكبيرة والصغيرة ان المجتمع البشري لن يتقدم ما لم تقم فيه سلطة سياسية عالمية تُحلّ النظام والقانون المقامَ الاول حتى في العلاقات بين الدول.

ان كلاً من الدول العظمى لم تستطع بمفردها ان تصمد في وجه

معتدٍ واحد كالربخ الثالث الالمـــاني . فكيف يكون صمودها لو انضم اليه معتدون آخرون لهم مثل قوته ؟ انها ستكون ولا شك أشد عجزاً ... فعاصم الانسانية الوحيد اذاً من هـذه الاعتداءات هو القانون تعزز سلطانَهُ ، والصداقة تدفع بها علاقـــات الامم المجاورة لبعضها ، واعتقادها ان السلام كلٌ لا يتجزأ ، وان عـلى الامم كافة ان تتداول حمل اعبائه اذا ارادتـه ان يظل مستتباً . ولعل الفصل الذي خصصته في كتابي لنقـد عصبة الامم يكون ذا اثر ايجابي في هذا الباب .

ولست اقصر بحث الديموقراطية ومستقبلها على الامم المتحدة فحسب . بل اتعدى به هذا النطاق الى الامم الديكتاتورية ، التي يجب ان تعيدهـــا السياسة الدولية الى الحظيرة الديموقراطية بعد ان تلج ومن والاها من الدول « المصنع الانساني » تجـــدد فيه وجودها الديموقراطي وتكفر عن الكوارث التي انزلتها بالانسانية في هذه الحرب الهائلة . ولسوف يكون نجاح مثل هذه العملية او اخفاقها اختباراً خطيراً للذين يلون الامور في اوروبا والمانيا .

وكل الذي ارجوه هو ان أسْهِمَ عن طريق كتـابي في بيان العقبات التي تعترض سير الديموقراطيـة وفي ايضاح السبيل السوي الذي تستطيع اذا سلكته ان تقلب الاساليب التي يدار بها العالم رأساً على عقب ، وان تخلق لنا الانسانية المثلى التي نصبو اليها .

فاذا أسهم كتابي ولو إسهاماً ضئيلاً في السعي لهذا الهدف كنت قد بلغت ما اردت من تأليفه .

لندن في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٤ ادوار بنيش

١ . تطور اوروبا الفكري والسياسي والديموقراطية الحديثة

•

١ — اقطاعية القرون الوسطى

لم تكن اوروبا في القرون الوسطى تعرف حرية الرأي وحرية العقيدة . فالفلسفة والعلوم جزء من اللاهوت ، والكنيسة هي الرقيبة على الحياة الروحية وهي الدعامة الاولى للسلطة السياسية سواء أكان على رأسها ملك او امير . ولم يكن لينازعها هذا السلطان الا طبقة النبلاء .

فالمجتمع الاوروبي في الفترة الممتدة بين القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر مجتمع ملكي ارستقراطي ثيوقراطي ، حيانه تقوم على الاقطاع والنظام الطبقي والتدرجية * الاجتماعية التي انبثقت عنها . الكنيسة تحتل فيه المقام الاول وبعدها الاقطاعيون ثم البورجوازيون . والملك إن هو الا السيد الاقطاعي الاول ، سلطانه خاضع لسلطان بقية سادة الاقطاع ، وسيادته وسيادة البلاد التي يحكمها محدودتان بحقوق الولايات الاقطاعية وحقوق الكنيسة

* نستعمل « تدرجية » ترجمة الكلمة hiérarchie الفرنسية .

وحقوق كبار النبلاء وصغارهم وحقوق المدن . والمجالس النيابية ليست الا نوعاً من التمثيل النقابي لطبقات الامة وطوائفها الاجتماعية. يتيح لبعض البورجوازيين قسطاً من الحرية .

والولايات الاقطاعية بليغة الحرص على حقوقها تخوض المعارك الطاحنة للذود عنها ، وتزهو بها في تيه واعتزاز . ويكاد يكون تاريخ هذه الولايات في القرون الوسطى ديواناً للمنازعات التي نشبت فيها بين الملوك والنبلاء ، او بينهم وبين المدن ، او بين الكنيسة والملكية ، او بينها وبين البورجوازية . فالسلطان السياسي قسمة بينهم جميعاً . وليس للشعب من هذه القسمة الا الحرمان من الحرية ، يعوضه منها الرخاءُ الاقتصادي . وليس للفرد البورجوازي ان يذعن في شؤونه الدينية والسياسية الا للكنيسة والملك : الكنيسة تمثل على الارض الالٰه الذي يعبدم ، والملك هو السيد الزمني الذي لا بد له ان يتبعه . والحديث عن وجود حرية فردية او دينية او فكرية او سياسية صحيحة ، في حياة المدن او حياة طبقتها البورجوازية ، ليس إلا محض هراء .

ولكن حركة عنيفة ضد الاستبداد والاقطاعية الاجتماعية والسياسية سوف تظهر في بداية القرن السادس عشر ، وسوف تشتعل نارها اول ما تشتعل في الميدان الديني ، اذ تكون حرية العقيدة المطلبَ الاول لدعاتها ، يطالبون بعدها بالحرية السياسية . وفي طليعة هؤلاء الدعاة « توماس داكين » و « مكيافيلي » ونخبة من الساسة البروتستنتين . ومنهم « توماس مور » الذي نشر نظرياته المعروفة حول الاشتراكية المثالية والدولة

الديموقراطية . ولسوف نرى ان اكثر الافكار التي ادت الى الفردية الثورية في القرن الثامن عشر ، كحق الملكية ، وحرية العقيدة ، وحق الثورة ، والغاء الرق وسواها من الافكار الفردية انما ابتدأ النقاش حولها في ظل الثورة الفكرية التي اضرمهـا عصر النهضة وحركة الاصلاح البروتستنتي .

ويمكننا ان نقسم الى مراحل ثلاث كفـاح الديموقراطيـة في سبيل بلوغها الوضعَ الذي صارت اليه في اوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين :

✓ « أ » المرحلة الاقطاعية من القرن الرابع عشر الى القرن السادس عشر .

✓ « ب » مرحلة الملكية المطلقة من القرن السابع عشر الى القرن الثامن عشر .

✓ « ج » واخيراً مرحلة الثورة الفرنسية والثورة الاميركية .

وقد تحدثنا في القسم الاول من هذا الفصل عن المرحلة الاقطاعية الاولى . وننتقل الآن الى مرحلة الملكية المطلقة الثانية .

٢ - الملكية المطلقة

كان السبب الاول في انهيار الاقطاعية المنازعات التي نشبت بين الطبقات الحاكمة من ناحية وبينها وبين الملك من ناحية ثانية . يضاف الى ذلك اثرة الاقطاعيين العمياء واستهانتهم بمصالح الامـة ومصالح الولايات . وهكذا اخذ البناء الاقطاعي يتداعى في القرنين السابع عشر والثامن عشر لتقوم الملكية المطلقة على انقاضه .

ويكاد ما حدث في ذلك الحين يشبه الى حد كبير الصراع العنيف الذي نشب في القرن العشرين بين الاحزاب الديموقراطية في اوروبا، والذي مهد السبيل لسقوط الديموقراطية في بعض بلدانها بعد الحرب العالمية الاولى ، وخلافة الديكتاتورية لها .

ولا شك في ان انتصار الملكية المطلقة على الطبقات الاقطاعية جاء عقبة جديدة في طريق السياسة الفردية وسداً منيعاً في وجه النزعة الى الحرية التي ظهرت بوادرها في المجالس التمثيلية للقرن السادس عشر .

ولسوف يمتد هذا العهد مئتي سنة ، وتطغى فيه سلطة الملك على سلطة الكنيسة وحقوق النبلاء ، فهو يغتصب منهم ومن المدن سلطات التشريع والتنفيذ ، ويستبدل بضرائبهم المحلية ضرائب ملكية ، ويقضي على تأثير المجالس التمثيلية ، وينشيء جيشاً دائماً ، ويجمع الادارة كلها بيده بواسطة الدواوينية * التي لم يكن للدولة بها عهد من قبل .

الملك رمز شخصية الدولة ووحدتها . ونظامه المركزي الاستبدادي ** يحل محل النظام الاقطاعي الذي تتوزع فيه حكم الدولة عدة طبقات . انه ظل الله في ارضه ، فليس عليه ان يقدم حسابا لسواه عما يأتي من افعال . اما النبلاء وسادة الاقطاع الذين يتقلص نفوذهم رويداً رويداً فليس لهم الا الجيش والادارة ينخرطون في سلكيهما .

---

* الدواوينية Bureaucratie

** استبدادي Autoritaire

ويؤثر هذا الانقلاب في سياسة الدولة الخارجية والداخلية . فاذا بالاولى سياسة فتح وتوسع ، واذا بالثانية وكل همها تثبيت سلطان الملك . وتنشأ طبقة من المفكرين والفلاسفة تنشر راية الدفاع عن النظام الملكي المطلق . ومن ابرزها « هوبز » الذي كان يقول : « ان القوة والسلطان هما اساس الدولة بها تضمن البقاء وتستمر في الوجود ! »

اما الكنيسة فكادت تتفرغ لرسالتها الروحية وحدها بعد ان اعترى الوهن نفوذها الزمني ، لولا ان علاقاتها مع الدولة اخذت تتكيف تكيفاً جديداً . فهي تؤيد الملكية المطلقة وتظاهرها في مقاومتها لجميع حركات العصيان الشعبي ، وتقبض منها الثمن تأييداً مماثلاً .

والفرد لن يكون احسن حالا في ظل النظام الملكي منه في ظل النظام الاقطاعي . فليس للمواطن حقوق سياسية ولا شخصية . وعليه ان يصب مصالحه الفردية في مصالح الدولة المتمثلة في الذات الملكية . واما الحقوق الطبيعية فلم تكن معترفا بها بعد .

٣ ــ مقدمات الديموقراطية الحديثة

جاءت الثورة الفرنسية ضربة قاضية على آثار الاقطاعية والملكية المطلقة في اوروبا . وقبلها كانت الحياة البرلمانية في انكلترا وثورة الاستقلال في الولايات المتحدة قد ادتا نصيبهما في التبشير بالمبادىء الثورية التي نشرتها الثورة الفرنسية في العالم . ويعتبر النضال في سبيل المبادىء الديموقراطية الذي بلغ اشده

في اوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ردّ فعل ضد كنيسة القرون الوسطى عدوة الحرية، وضدّ الاقطاعية الاجتماعية، والملكية الارستقراطية المطلقة .

وكان هدف هذا النضال في ذينك القرنين خلق منهج فكري جديد هو منهج « التحرر الفردي ».

اما القائمون به فكانوا متأثرين بافكار عصر النهضة والاصلاح البروتستنتي ، تلك الافكار التي نمت نمواً عظيما في القرن الثامن عشر حتى باتت الطابعَ الغالب على كثير من اهل الفكر ، ومن علماء الاقتصاد السياسي فيه .

ولعل الفيلسوف الانكليزي « جون لوك » يتقدم رواد حركة الحرية في الفلسفة والاقتصاد السياسي . ولو اردنا تعداد بقية هؤلاء الرواد ، لوجب علينا ان نذهب من فلسفة « توماس داكين » في القرون الوسطى ، ونتابع سيرنا في عصر النهضة ومع حركة الاصلاح الديني ، مارين « بمكيافيلي » والسير « توماس مور » و « بكون » و « ديكارت » و « باسكال » و « مونتيسكيو » و « فولتير » و « روسو » و « لوك » و « هيوم » و « هاملتون » و « ادمز » و « جفرسون » و « ليبنتز » و « سبينوزا » حتى نبلغ « كانت » و « فخته ».

وقد أدرك النضال الفكري في سبيل الحرية الفردية مرحلته الحاسمة حين اعلنت الثورة الفرنسية « مناعة » الحقوق الطبيعية ، وسنت تشريعاتها الاجتماعية الجديدة . ولم يكن هذا الحدث سياسياً فحسب ، بل هو حدث فكري ايضاً ، وهو

الجزاء الوفاق لجميع الجهود التي بذلت للوصول اليه في عالمي السياسة والفكر .

انه نصر للحرية سوف يحفز الانسانية في نضالها الازلي في سبيل التطور والتنظيم الاجتماعي لحياة العصور المقبلة كلها ، وهو فوز مبين للعقل وحرية العقيدة الدينية ، وحرية البحث العلمي . ولسوف يحل « المذهب العقلي » Rationalisme ، كمنهج للفلسفة واسلوب لها ، محل الفلسفة المدرسية للقرون الوسطى واللاهوت الكاثوليكي ، كما يحل « التعصب للعقل » لدى رجال الثورة الفرنسية ، محل التعصب للدين ، وتصير نزعتهم العقلية السمة المميزة للعصر كله .

وتصبح الثورة الفرنسية ، بعد ان اعلنت حقوق الانسان ، الصدى الامين لاراء المدرسة الفلسفية ، مدرسة الفلسفة الانسانية التي ظلت مدى قرون تطالب باقرار ما كانت تسميه « الحقوق الطبيعية » ، اي الحقوق الطبيعية للفرد ، والمساواة العامة في حقوق الناس ، والمساواة بين الشعوب والامم والاجناس .

ولما حل القرن التاسع عشر كانت طبقة البورجوازية الصناعية هي التي تتحكم في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اوروبا. ونظام الحكم السائد في معظم بلدانها هو النظام الدستوري الديموقراطي الحر . والفلسفة تزدهر في جو من الحرية والتسامح الديني والفكري ، والعلم يتجه نحو العلوم الطبيعية ومختلف الفروع التطبيقية .

واذا استعرضنا الانقلابات الخطيرة التي احدثتها الثورة الفرنسية في جميع ميادين السياسة والاجتماع ، كتقريرها المساواة التامة

بين المواطنين امام القانون ، والغائها الرق وامتيازات الكنيسة والاقطاعية ، فان اخطر انقلاباتها شأناً ، هو منحها جميع المواطنين حق الانتخاب في ظل النظام البرلماني . وبذلك اتاحت لجميع ابناء الامة ان يشاركوا في سياسة الدولة وان تكون لهم كلمتهم في توجيهها .

وبذلك نستطيع اعتبار الثورة الفرنسية حجر الزاوية للحياة الديموقراطية الحديثة وللحياة السياسية والاقتصادية والفكرية في اوروبا عامة ، وفي القسم الغربي منها الذي سادت فيه البورجوازية الرأسمالية الصناعية الحرة خاصة ، طيلة القرن التاسع عشر . كما نستطيع اعتبارها حداً فاصلا بين عهدين من عهود التاريخ الانساني. ولذلك فانه يستحيل علينا ، ان نكوّن رأياً صائباً عن تطور الديموقراطية وعن ماضيها وحاضرها ومستقبلها دون ان نتعمق ما كان لها من اثر بالغ في هذا التطور ، لا ينافسها فيه الا البرلمانية الانكليزية والثورة الاميركية .

ولا بد لنا من ان نشير قبل ان نختم هذا القسم من الفصل الى ان الفكرة القومية كانت احدى الافكار الجديدة التي بشرت بها الثورة الفرنسية في العالم . كما انها هي التي شقت لها طريقها الى الحياة السياسية والاقتصادية حين قوضت النظام الاقطاعي واقامت على انقاضه النظام البرلماني ، فاصبح للجماعات القومية القول الفصل في امور بلادها. وباتت هذه الفكرة ينبوعاً لثقافات قومية اخذت تنمو نمواً سريعاً مدهشاً .

ولكن هذه الفكرة التي انبثقت مع الثورة الفرنسية كنتيجة

لشعور وطني طبيعي ، والتي غذتها النزعة الرومانتيكية والفردية في عصور النور ، سوف تحرّف الفاشستية معناها الاول عن موضعه بعد حين ، وتقلبها الى نوع من التعصب القومي المتطرف .

٤ ـ نمو الديموقراطية البورجوازية الحرة ونشوء الطبقة الرابعة *

سبق لنا ان رأينا كيف خلفت البورجوازية الصناعية التي تنتسب الى الطبقة المتوسطة ، بعد الثورة الفرنسوية ، الاقطاعية والملكية المطلقة في تسيير سياسة الدولة . وكيف انها توصلت الى خلق نظام اجتماعي جديد ، سماه بعضهم « الحضارة البورجوازية » أو « الديموقراطية البورجوازية » .

ولكن النظام الديموقراطي الحر الذي قام على كاهل البورجوازية ، اتاح لطبقة جديدة ، هي طبقة العمال والفلاحين ، وهي اكثر الطبقات نفراً ، ان تطالب بحقها في ولاية الامور العامة . وكان للمساواة التي اقرتها الديموقراطية بين الجميع ، ولنشوء رأس المال ، اثرهما الفعال ، في ايقاظ وعي هذه « الطبقة الرابعة » للدور الذي تستطيع ان تمثله في قيادة الحياة السياسية وفي خلق نظام اجتماعي جديد يحل محل النظام البورجوازي .

ولقد اضرّ بالبورجوازية ، بروز فئة من صفوفها تبلورت فيها النزعات الارستقراطية والثيوقراطية التي لم تعفّ عليها الثورة

* يسمي المؤلف طبقة العمال والفلاحين بعد ان اخذت تحتل مكانتها السياسية le quart état . وقد ترجمنا هذا الاصطلاح بالطبقة الرابعة .

الفرنسية . فبدت الطبقة الرابعة في مقاومتها لهذه النزعات ، وريثة القوى الفكرية والسياسية والاجتماعية التي اضطرمت بها الثورة الفرنسية والاميركية ، وبطلة الكفاح في سبيل تحرير اوروبا من الرجعية التي اخذت تعود اليها بعد الثورة الفرنسية وبعد نابليون .

وشرع القائمون بهذه الحركة ، ينظمون الطبقة العاملة ، ويعملون على ابرازها كهيئة حزبية في الميدان السياسي . وبعد ثورة « الكومون » في باريس ١٨٧١ اتخذ العمال موقف النضال حيال المشاكل الاجتماعية . وجعلوا هم والفلاحون والبورجوازيون الصغار يطالبون بشدة منذ ١٨٨٠ بحقهم في ان يساهموا في الحكومة وان يستمتعوا بجميع امتيازات النظام الديموقراطي .

وظهرت منذ ١٨٤٨ مذاهب سياسية ، وحركات حزبية منظمة تذود عن حقوق العمال . كما ظهرت بعد ١٨٨٠ حركات واحزاب مثلها في اوساط الفلاحين والبورجوازيين الصغار .

وليس بمستغرب ان تؤدي الثورة الفرنسية ، وهي التي بشرت بالمساواة والسلم والعالمية ، الى ظهور حركات كهذه تستهدف القضاء على جميع الامتيازات الاجتماعية الجائرة ، وتحقيق التضامن الاجتماعي والسياسي ، وبناء نظام اجتماعي افضل تسود فيه المساواة والديموقراطية الحياة الداخلية للامم ، كما يسود التآخي علاقاتها الخارجية .

ولم تكتف هذه الحركات الجماهيرية التي اخذت تشتد شيئاً فشيئاً بمظاهرات عاطفية تنادي فيها بالعدل الاجتماعي . بل اعتنقت فكرة تمايز الطبقات ، هذه الفكرة القديمة التي بعثها الاشتراكيون اثناء الثورة الفرنسية ، ورواد الحركة النقابية الانكليزية

والاشتراكيون الثوريون امثال « لوي بلان » في فرنسا و « كارل ماركس » و « انجليز » في المانيا .

واختطت لنفسها سياسة منهجية قوامها فكرة نضال الطبقات . وبذلك انتقلت المشكلة الاجتماعية من ميدان الاعتبارات العاطفية الى ميدان البحث العلمي . وبات الذين يكافحون لحلها حلاً اشتراكياً يصطنعون في كفاحهم قوانين التقدم الاجتماعي والعلمي ، وقوة الجماهير المادية . انهم يعملون لخلق نظام اجتماعي جديد وعليهم ان يناهضوا الاحزاب المحافظة والحرة ليهدموا نظامها العتيق البالي . وهذه الاسلحة العلمية المادية انفع لهم في كفاحهم من المبادىء المجردة للفلسفة المعنوية الانسانية .

وهكذا اصبحت الحركة الاشتراكية قوة سياسية في اوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وخاصة في اجزائها الصناعية واصبحت هذه الفترة تُعرف بفترة النضال الاشتراكي للطبقة الماركسية .

وقد اشتد ساعد الديموقراطية البرلمانية بعد ان انهارت الامبراطورية الفرنسية في حرب سنة ١٨٧١ . وظلت هي نظام الحكم الغالب في اوروبا حتى الحرب العالمية الاولى . وظلت الحياة الدستورية لمختلف الدول الديموقراطية تقوم على حزبي الاحرار والمحافظين الى ان ظهرت الى الوجود بعد سنة ١٨٨٠ احزاب العمال المنظمة ثم احزاب الفلاحين . ولئن تعددت الاحزاب في الدول الاوروبية بعد ذلك ، وخاصة فيما كان منها ذات قوميات مختلطة ، الا أن جميع هذه الاحزاب كانت تنتسب اما للمحافظين

او للاحرار او للاشتراكيين .

✓ واذا كانت أحزاب الطبقة العاملة تقاوم البورجوازية الا انها بقيت امينة لفلسفة الثورة الفرنسية ومبادئها . فأيدت العالمية والمساواة والتآخي بين جميع الشعوب والامم والاجناس ، وناصرت الدعوة للسلام ، وكلفت أشدّ الكلف في الدعوة الى تضامن الطبقات العاملة في العالم كله ، وحرصت أوفر الحرص على ان تتمثل فيها الديموقراطية الحقيقية وألاّ يؤخذ عليها الخروج عن مبادىء الثورة الفرنسية والاميركية .

✓ إلا انها خالفت تقاليد الديموقراطية البورجوازية الحرة في مبدأين اساسيين . اولهما مبدأ الحرية الفردية الاقتصادية التي طالبوا بتقييدها ، وبأن يحل محلها تدخّل الدولة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية . وهذا الموقف نشأ عن اعتقادهم بأن نمو الرأسمالية ، وترك الحرية الاقتصادية ، أديا الى استغلال الطبقة العاملة استغلالا لا يمكن تفاديه الا بتدخل الدولة وسنها التشريعات الاجتماعية الرادعة .

✓ وثانيهما مبدأ النضال بين الطبقات الذي دان به الاشتراكيون ووجدوا فيه المخرج الوحيد للطبقة العاملة من الاهمال الشائن الذي وقعت فريسته . وبذلك انفصلوا عن البورجوازية المتمسكة بالديموقراطية الحرة . ونادوا بان الفروق الاجتماعية لن يزيلها الا نظام جمعي دستوري جديد ، تتحقق فيه المساواة الاقتصادية ، بعد ان تحجرت الثورة البورجوازية في المساواة السياسية .

وقد قرّب هذا المبدأ بين الاشتراكيين والشيوعيين الذين نزعوا الى حده الاقصى ، واعتبروا نتيجته المنطقية قيام ديكتاتورية

عمالية ، تقضي على المبادىء الاساسية للديموقراطية الحديثة .

وبرزت مشكلة ايجاد الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، الى جانب الديموقراطية السياسية ، في طليعة المشاكل العالمية بعد انتهاء الحرب الكونية الاولى . وساعد على بروزها اندلاع الثورة الشيوعية في روسيا . حتى ان الدول الديكتاتورية ، حين قضت على معالم الديموقراطية في بلادها ، صرفت قسطاً كبيراً من عنايتها الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

اما المجتمع البورجوازي فقد اخذ يناضل ليحل هذه المسائل الاقتصادية والاجتماعية في نطاق النظام الديموقراطي بدلا من النظام الشيوعي . وأعتقد انه لا بد للبورجوازية ان ارادت ضمان حرية الفرد الشخصية وصون كرامته ان تحول ديموقراطيتها السياسية الى ديموقراطية اقتصادية اجتماعية ، سوف تكون اعمق جذوراً من الاولى . ولا بد لها ان شاءت حفظ تراث الثورة الفرنسية من ان تطبق مبادىء المساواة والاخاء والحرية في الميدان الاجتماعي ، وان تعمل على محو كل اجحاف اجتماعي او اقتصادي ، وان تقوم اخطاء الرأسمالية والصناعية الحديثة ولو ادى ذلك الى فرض بعض قيود على حرية الفرد عليه ان يتقبلها راضياً لكي يسهل على الجماعة عملها في الميدان الاجتماعي والاقتصادي .

وقد شهد القرن التاسع عشر مع حركة الطبقة العاملة الحركات النضالية التحريرية التي قامت بها الامم الصغيرة لبلوغ استقلالها وتمكين وجودها الدولي ، فاخذت تتحرر الواحدة بعد الاخرى . وأخذ يسير نضالها القومي في خط متوازٍ مع الحركات العامة التي

كانت تستهدف العدالة السياسية والاجتماعية والمساواة الديموقراطية والتي كانت تنمو نمواً متزايداً . بل ان هذه الحركات القومية التحريرية انما انبثقت انبثاقاً منطقياً عن تلك الحركات الديموقراطية العامة .

وكان هذا النضال القومي يفت في عضد الدول الكبرى التي تتألف من جنسيات مختلفة ، كالامبراطورية النمساوية المنغارية والسلطنة العثمانية ، ويسلخ عنها اجزاءها الواحد بعد الآخر . فاستقلت الامم البلقانية وامم اوروبا الوسطى . واعتنقت روسيا بعد الحرب مبدأ الاعتراف باستقلال الامم الصغيرة كامم البلطيق . واصبح لاوروبا في مطلع القرن العشرين ، خريطة سياسية تختلف كل الاختلاف ، عن خريطتها في القرن التاسع عشر .

٥ ــ الثورة الفرنسية ، النضال الديموقراطي وازمة اوروبا الحالية

وصلنا في عرضنا الموجز لتاريخ الثورة الفرنسية وفي بحثنا عن اثرها في التطور الديموقرطي الى الحرب الكونية الاولى التي نريد ان نكشف عما كان لها من آثار في حركة صعود الديموقراطية ونموها محاولين بذلك ان نتفهم الازمة الاوروبية الحالية .

ان الثورة الفرنسية حدث مركب جد التركيب . فهي ، من ناحية ، مصدر التيارات التي ادت الى تحويل النظام الاجتماعي الحديث الى نظام ديموقراطي . ولكنها في الوقت نفسه مورد الحركات المعاكسة للديموقراطية .

فقد نشرت في اوروبا والعالم مبادىء الحرية المعنوية والفكرية والمساواة السياسية والاجتماعية ، وطبعت علاقات الافراد والطبقات والامم بالطابع الانساني، وألغت كل ما لم يكن انسانياً في القوانين الجنائية والمدنية ، وحرمت كل اضطهاد أو تعصب ديني .

ويمكن أن نوجز آثارها في ما يلي :

١ . النضال الديموقراطي السياسي الذي ورثناه عنها وعن الثورة الاميركية والذي تحوّل الى نضال ديموقراطي اقتصادي واجتماعي بعد سنة ١٨٨٠

٢ . النضال لتساوي الامم في حقوقها ولتحرير المستضعفة منها وايجاد دول قومية ، هذا النضال الذي ابتدأ مع الثورة الاميركية والفرنسية وأصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الديموقراطية الحديثة .

٣ . النضال في سبيل السيادة والتفوّق بين الدول العظمى الذي انزلق بالعالم الى الحرب . لان هذه الدول بعد أن ثبتت قواها في القرن التاسع عسر أخذت تتربص الدوائر ببعضها وتتوقع كل منها سقوط الاخرى فريسة للاضطرابات الاجتماعية التي تنهش حياتها الداخلية . أضف الى ذلك مشكلة المستعمرات وما قام دون احتفاظ هذه الدول الكبرى بها من صعوبات .

إنها قد حررت جميع القوى الكامنة الجسدية والروحية للرجل الحديث ، وأتاحت له فرصة نادرة للنمو بعد أن بددت جميع العقبات التي كانت تعترض سبيله . وساعدت في الفترة الممتدة من سقوط نابوليون الى قيام الحرب الكونية الاولى على نمو العلوم والفنون

الجميلة ، والتقدم الاقتصادي والصناعي، وعلى ازدهار الثروة المعنوية والرفاهية المادية .

ولكنها من ناحية ثانية ولدت آثاراً خطيرة اخرى أدت الى أزمة اوروبا الحالية .(فالحرية الاقتصادية التي نادت بها تمخضت عن الرأسمالية ، والصناعية الحديثة، اللتين نشأت الاشتراكية والشيوعية كردّ فعل لهما). وبالرغم من أنها بشرت بالعالمية فقد ترعرعت الفكرة القومية في أحضانها ، فكانت مبعث الشرارة التي أشعلت في بعض اقطار اوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نارَ التعصب القومي .

ودَعت للسلام ، إلا أن جيش نابوليون الذي خرج من صفوف أنصارها كان اول جيش عُبِّئت فيه الجماهير تعبئة شاملة . فكانت هي السببَ في حلول حرب الامم والشعوب في اوروبا والعالم محل حرب الجيوش . ونابوليون نفسه الذي يلقب بابن الثورة يعتبر نموذجاً لديكتاتوري القرن العشرين الذين جاؤوا ينهجون على سننه ويقتبسون منه فكرة الديكتاتورية القومية المستبدة .

فالديموقراطية الحديثة تعاني اليوم ازمةً هي من غرس المنازعات الفكرية والسياسية والاجتماعية للثورة الفرنسية . وهذه المعركة التي تصطرع فيها المبادىء والانظمة السياسية من ديكتاتورية الى ديموقراطية ، ومن فاشستية الى شيوعية ، انما اطلقت الرصاصة الاولى فيها ، يومَ هدمت الثورة أول حجر في البناء الاقطاعي الملكي لتشيد مكانه بناء ديموقراطياً انسانياً عالمياً جديداً .

وامامنا في هذا الميدان سبيل للمقارنة الخصبة بين

نتائج الثورة الفرنسية ونتائج الحرب الكونية الاولى :

فالثورة الفرنسية كانت معركة كبرى في سبيل السلام ولكنها حملت في احشائها جنين الحرب العالمية الاولى . وهـذه الحرب فتحت طريق الديموقراطية العالمية وأوجدت المساواة بين الشعوب ولكنها بعثت من جديد الفكرة القومية عنيفة حادة ، بشكل يهدد حياة الديموقراطية بخطر عظيم .

والثورة الفرنسية كانت بداية النضال في سبيل حرية الفرد وكرامته وتطوره وتطور المجتمع الحر ، هذا النضال الذي امتد طيلة القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين لينتهي بالحرب العالمية .

ووراء هـذا النضال تستر الدول الديكتاتورية اليوم اطماعها مستغلة خوف قادة الديموقراطيات الغربية من الثورة العالمية لكي تحقق احلامها في استعباد الامم الصغيرة واسترجاع المستعمرات .

اما الطبقات العاملة فقد استأنفت نضالها بعد الحرب العالمية الاولى في سبيل تحويل الديموقراطية السياسية الى ديموقراطية اقتصادية واجتماعية . واخذ جناحها الشيوعي الايسر ، يكافح لاقامة ديكتاتورية مؤقتة للعمال ، يحدوه الايمان بان ذلك هو السبيل الوحيد لاصلاح الديموقراطية البورجوازية الحرة . والى جانب هذه الحركة تندفع الحركات الفاشستية والنازية في عدائها للديموقراطية جاهدة في ان تستبدل بنظامها الحر ، نظاماً جديداً حيوياً استبدادياً جمعياً ديكتاتورياً سياسياً .

وهذه الحركات إنما نشأت في ايطاليا والمانيا وسواهما كرد

فعل للفلسفة الفكرية للثورة الفرنسية و كثورة سياسية على الفوضى والحزبية اللتين تخبطت فيها بعض الدول الديموقراطية بعد الحرب. والقائمون بها يسلقون البورجوازية والاشتراكية بألسنة حداد. فينكرون عليها ما تثيران من منازعات داخلية تزعزع الانظمة السياسية وتقتل الديموقراطية. ولا نجاة من ذلك في رأيهم الا بتعزيز سلطة الدولة المركزية حتى تصبح سلطة ديكتاتورية. وهم يؤمنون بالغريزة لا بالعقل. ويعتقدون بأن التقدم الانساني رهين بالحروب الدموية وباصطناع العنف. واما الاخاء الانساني ونبالة العنصر البشري فحديث خرافة... وما الحياة عندهم إلا نضال: الحرب مظهر من مظاهره الطبيعية والضرورية.

والسلطة عندهم هي حقّ الجماعة التي تسيطر سيطرةً مطلقةً على الفرد. وعليه ان يبذل مختاراً، كل التضحيات التي تُطلب منه في سبيل مصلحة الدولة الوطنية وعظمتها وشرفها ونفوذها وقوتها. فنحن هنا تجاه مذهب سياسي يجرد الفرد من كل حرية ويعود به القهقرى في الميدان الداخلي الى الدولة الاقطاعية والملكية المطلقة. واما في الميدان الخارجي فهو رجعة الى القرون الوسطى التي كان يسود فيها حق الاقوى.

وفي نضال الديموقراطية ضد هذه الحركات الديكتاتورية تتمثل الازمة التي اخذت تقاسي شدائدها بعد الحرب العالمية الاولى.

فلم يعد لنا الا أن نبحث نشاط الديموقراطية وإمكانياتها المقبلة لنعلم ما اذا كانت قابلة للحياة كنظام سياسي وما اذا كانت فلسفتها سيكتب لها الانتصار او الاخذال في نضالها في سبيل البقاء.

٢ . الحرب العالمية الاولى واثرها في ديموقراطية اوروبا

•

١ ـ اسباب الحرب وعلاقتها بالديموقراطية الاوروبية والديموقراطية العالمية

أحدثت الحرب العالمية الاولى تغييرات في خريطة العالم ، وانقلابات في اوضاعه السياسية ، تجيز لنا ان نسميها ثورة عالمية . واذا كانت الثورة الفرنسية تعتبر فاتحة عهد للديموقراطية البورجوازية فان الحرب العالمية كانت ايذاناً بعهد جديد في حياة العالم .

ولم تكن الفترة التي فصلت بين حرب سنة ١٩١٤ وحرب سنة ١٩٣٩ إلا هدنة ، استعد فيها العالم لاستئناف القتال في سبيل المشاكل نفسها التي كانت سبب الحرب العالمية الاولى والتي لم يستطع العالم بعد انتهاء الحرب ان يسويها .

ومع ذلك فلا بد لنا من الاعتراف بما كان لتلك الحرب من اثر حاسم في انتصار الديموقراطية الاوروبية في الميدانين السياسي والاجتماعي ، وبأن هذا الانتصار الرائع الذي جاء ثمرة نضال طويل

في سبيل نشر الديموقراطية في العـــالم كله ، لا يمكن ان تذوي روعته ، تلك الضربات التي أخذت توجهها الديكتاتورية الرجعية بعد ان حالفها الفوز سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ للحريات الديموقراطية في اوروبا .

وكان السبب الظاهر للحرب ، ما نشب من خـــلافات بين امبراطورية آل هابسبورج وسربيا . واما سببها الحقيقي فهو ذلك الصراع الذي احتدم بين دول اوروبا حول البلقان والقسطنطينية والدردنيل وتركة السلطنة العثمانية . وكانت النمسا وروسيا تبرزان على مسرح هذا الصراع بينما تختبيء المانيا بمشاريعها الجرمانية التوسعية وراء الستائر .

وقد عمل قادة الامبراطورية الهابسبورجية للحيلولة دون اتحاد السرب والكروات ، وسعوا للاستيلاء على اقسام من تركة تركيا ، ولكي تظل طريق سالونيك مفتوحة ، حتى يتسنى لهم منع سلافي الجنوب من تحقيق وحدتهم ، ومن استرجاع حريتهم .

وما ذلك إلا لأن فوز السربيين خطر يتهدد كيان الامبراطورية اذ يشجع العناصر الاخرى التي تنطوي تحت حكمها على ان تطالب باستقلالها ، ويهدد مركزها ومركز المانيا الممتاز في اوروبا ، وهو خطر كانت تستشعره فينا وبودابست معاً . ولذلك عمدتا الى امتهان سربيا لكي تصونا الامبراطورية النمساوية الهنغارية من الانحلال ، ولكي تقضيا عـــلى حركة العناصر التي تسعى لتحويل النظـــام الامبراطوري الى نظام اتحادي تتكافأ فيه جميع القوميات المؤلفة للامبراطورية .

وكان الاقتناع عاماً في فينا وبودابست وبرلين بان الامبراطورية لن يكتب لها البقاء إلا بفضل الاتحاد الثنائي بين النمسا والمجر، هذا الاتحاد الذي استخدمته المانيا مطية لمطامعها الاستعمارية. وكان المذهب الجرماني واسع الانتشار في المانيا، يوجه قواها الوطنية توجيهاً عسكريا، ويؤثر في ثقافتها، بحيث تكونت منه فلسفة استعمارية، طغت على الآداب والعلوم والفنون، وعلى حياة المجتمع وخلقت لدى كل الماني الشعور بان لبلاده رسالة خاصة عليها ان تؤديها للعالم، تجعل لها الحق في السيطرة على اوروبا الوسطى وفي أن تبسط نفوذها على الشرق الادنى وافريقيا، وأن تكون لها الكلمة الاولى في جميع هذه الاقاليم.

إن الطريق المادي الذي دفع بسمارك المانيا اليه صرف عامتها وخاصتها الى حد كبير عن المثالية. والمليارات الخمسة من الفرنكات التي اكتسبها لها من فرنسا بعد هزيمة سنة ١٨٧١، والخطوات السريعة التي قطعتها في مضمار التطور الصناعي خلال العشرين عاماً التي تلت هذا الحادث الهام، كل ذلك أضعف في الشعب الالماني روح النضال الفكري، وأيقظ لديه الشعور بسلطانه المادي. وكان لهذه المادية التي اصطبغت بها الحياة الالمانية والعقلية الالمانية في ذلك الحين آثار سيئة ضارة جداً.

إذ انها أدت الى انتشار أفكار خطيرة حول السلطة والقوة والجماهير، حلت محل فكرة الحق والعدل، والحرية، والبحث العلمي. وأخذت بعض المدارس والجامعات، وبعض المذاهب العلمية والادبية تشجع هذا الاتجاه، وتبشر بفكرة التوسع

الالماني ، على أنها أمر طبيعي شرعي لا سبيل لمقاومته . وهكذا سار التفكير الالماني قبل الحرب العالمية الاولى نحو نهاية العهد الذي ابتدأ بفلسفة «فيخته» المثالية وامتد مع فلسفة «فرياخ» المادية، ليجد تعبيره الاسمى في مذهب «نيتشه» حول «إرادة التفوق» .

ولسوف تسري أفكار هذا المذهب في مظاهر الحياة العقلية والفنية والسياسية الالمانية ، فنلمسها في ملحمة الموسيقي الالماني الشهير «فجنر» ، وفي الفلسفة الوطنية الاشتراكية ، وفي السياسة الاستبدادية التي تنهجها الدولة الالمانية في الداخل ، وخطط السيادة والتسلط على اوروبا وافريقيا وآسيا ، التي اتخذتها قاعدة لسياستها الجرمانية الخارجية .

اما الامبراطورية النمساوية الهنغارية فانها لا تلقى التأييد من قبل المانيا عبثاً . فالقادة الالمان الذين تخالجهم رغبة التوسع وجدوا فيها اداة في ايديهم تنفذ لهم السياسة التي يريدون . وهي اداة ضعيفة ليس منها خطر عليهم أو على غيرهم . فاي حرب تنشب بينها وبين روسيا حول البلقان ، لن تكون فيها الامبراطورية إلا ظلا لألمانيا التي ستكون سيدة الموقف تملي ارادتها كما تشاء .

وكذلك كانت تركيا المتهالكة تشعر بحاجتها الماسة الى معونة المانيا ، لكي تجدد حياتها ، وتتمكن من الصمود في وجه عدوتها التقليدية روسيا التي تلقي شباك اطماعها على استانبول والدردنيل ، ساعية لشق طريق لها نحو البحر الابيض المتوسط .

والى جانب هاتين الامبراطوريتين كانت المانيا تشعر بما يتوفر لها من قوى تساعدها على التوسع ، فجعلت تستخدم كل ما تملك من

وسائل العمل الفني والاقتصادي والمالي ، لتعد عدة النزاع الذي سيؤمن لها السيطرة على البلقان والدردنيل ، وينيلها نصيب الاسد في تركة الرجل المريض . وظهر مشروع خط حديد برلين – بغداد رمزاً لهذه الاطماع الاستعمارية. وبدا للجميع ان المانيا ليست مستعدة لان تحارب روسيا وحدها في سبيل وضعه موضع التنفيذ ، ولكنها مستعدة لان تذهب الى أبعد من ذلك ، ولان تحارب فرنسا حليفة روسيا في ذلك الوقت .

ولم يكن في نظام الحكم الالماني ما يمنع زج الامة الالمانية في الحرب . فبرلمانيتها برلمانيـــة زائفة ، والامر للامبراطور والسلطة التنفيذية وحدها . وديموقراطيتها صورية ، ليس فيها ذلك الولوع بالحرية ، وتلك النزعة الثورية التي ترافق عادة الحياة الديموقراطية .

ومع ذلك فعلينا ان نذكر ان الامبراطور غليوم وبسمارك لم يستطيعا أن يكتسبا المانيا كلها قبـــل الحرب العالمية الاولى لافكارهما ، كما أن هتلر لم يستطع قبل الحرب العالمية الثانية ان يستعبدها كلها بنازيته. فالى جانب الالمان الذين استهواهم الامبراطور وبسمارك ، وجد اولئك الذين استهواهم رجال كـ « ليسنغ » و« جوته » و « بيتهوفن » و « موزار » و « كانت » كل هؤلاء الذين يؤلفون حلقة فكرية ذهبية يعتبر « همبولت » قطب الرحى فيها . وكان يحتل رجال هـــذه الحلقة الذين آمنوا بالحرية مكانة مرموقة لدى الرأي العام الالماني . وقـــد ظهرت فئة من الكتاب تذود عن افكارهم الحرة في ميادين العقل ، مثلما يدافع عنها الاشتراكيون والاحرار في ميادين السياسة .

وهكذا نجد امامنا لوحتين متعاكستين لالمانيا قبل الحرب العالمية الاولى اولاهما فيها الامبراطور و « لودندورف » ، والثانية فيها « جوته » . وكأنما انبعثت هاتان اللوحتان في المانيا قبل الحرب العالمية الثانية في صورة هتلر وجوبلز تقابلها صورة توماس مان .

ولم تكن فلسفة العنف الالمانية سائدة في الامبراطورية النمساوية المنغارية . اذ انها كانت مفتقرة الى القوة التي تنبثق إما عن الفكرة القومية ، او الغطرسة العسكرية، او عن نظام سياسي كالنظام البروسي ، أو من مركزية حكومية وادارية عميقة الجذور .

كانت تفتقر الى كل ذلك ، وتستعيض عنه بوحدة العرش ، ونفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، والدواوينية الموروثة عن النبلاء Magayar ، والتي ان اشبهت الدواوينية البروسية في بعض انظمتها إلا أنها تتفوق عليها في البعض الآخر .

ولكن الدولتين كانتا تعيشان في ظل حكم إستبدادي مطلق قواعده العرش والدواوينية العسكرية والارستقراطية والاكليروس وكبار الملاكين من النبلاء وقادة الجيش ، ووجهته في المانيا تحقيق خطة توسعية محكمة الوضع ، ترمي الى السيطرة السياسية والاقتصادية على اوروبا الوسطى والجنوبية والشرقية ، وعلى البحر المتوسط والشرق الادنى وإفريقيا الشمالية . إذ أن هذه الاقاليم تمتد فيها فسيفساء من الاجناس والشعوب الصغيرة على ألمانيا أن تحكمها وأن تؤدي لها الرسالة التمدينية التي تحملها للعالم كله ..

« أ » تكوين مذهبية ديموقراطية جديدة أثناء الحرب

إن الفكرتين الاساسيتين اللتين سيرتا الدوائر الحليفة العليا في أثناء الحرب العالمية وخاصة في المرحلة الاولى منها هما الفكرتان التاليتان :

١ : إن هدف الحرب سياسي بحت . فالمانيا والنمسا وتركيا تحارب روسيا حليفة انكلترا وفرنسا لتؤمن نفسها السيطرة على البلقان والبحر المتوسط والشرق الادنى .

٢ : ان ألمانيا مستعدة استعداداً هائلاً للحرب . وان آلتها الحربية أعدت قبل الحرب لتحقيق مآربها الاستعمارية التوسعية دون أن يكون في نظام الحكم الالماني أي عائق يمنع نموها ، أو يعترض ارادة الذين يبغون استخدامها لاستعمار الآخرين .

وبفضل هذه الآلة العسكرية الجهنمية استطاعت المانيا القيصرية أن تحقق خططها السياسية وان تحتل البلاد الحليفة الواحدة بعد الاخرى بسرعة أصاب منها الرأي العام الاوروبي دهشة لا تعادلها إلا دهشته امام الصواعق التي نزلت على الدول الاوروبية من قبل المانيا النازية في الحرب العالمية .

ولم يستيقظ الرأي العام الاوروبي الحليف من دهشته إلا ليتساءل : ما هي السبيل التي يمكن أن تحول دون توسع الدول الاوتوقراطية بعد الحرب؟ وما هي الضمانات التي يجب أن تؤخذ منها في المستقبل ، للنجاة من شر نظامها العسكري المطلق الذي أشعل نار الحرب ؟ وهل يسود السلام اذا لم تؤخذ مثل هذه الضمانات ؟

هذا السؤال خلق للحلفاء مشكلة التفكير باهداف الحرب والسلم . فكان الهدف الاول الذي تمثل للجميع هو النضال ضد النزعة العسكرية ، وضد الروح البروسية التي تبلورت فيها هذه النزعة . وكان الشعور بضرورة بلوغ هذا الهدف يشتد كلما انتصرت المانيا انتصاراً عسكرياً جديداً حتى أصبح الشرط الاول للصلح بعد ١٩١٦ ، في اوروبا كلها وخاصة في بريطانيا العظمى ، هو التغلب على المانيا وتقويض نظامها العسكري من أساسه .

وتحوّل الحلفاء من هذا الهدف الاول الى التفكير باهداف أخرى كاعادة تنظيم اوروبا تنظيما سياسياً واقتصادياً جديداً ، وتحرير الامم المضطهدة في جنوبيها الشرقي مما تعانيه من عسف ، واقامة نظام دستوري ديموقراطي حر في المانيا والامبراطورية النمساوية المنغارية والبلاد التابعة لها ، ومنح بولونيا والامم السلافية والبلقانية استقلالها التام حتى تكون شوكة في جنب المانيا .

وهكذا اضطر الحلفاء الى اعتناق فكرة تحرير الامم المضطهدة ، واصبحوا يتوقون لخلق خريطة سياسية جديدة لاوروبا تقوم على اساس مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها .

ولم تكن هذه الفكرة لدى ابتداء الحرب الا سلاحاً من اسلحة الدعاية للحلفاء استعملوه بعد ان غزيت سربيا وبلجيكا ليثيروا به الامم الصغيرة على اعدائهم ، وليظفروا بمعنويات القتال المحتدم . فكانوا اذ ينادون بتحرير الامم الصغيرة إنما يفعلون ذلك لاغراض عاطفية صرفة . ولكن المزائم التي توالت في البلقان وبولونيا والبلاد البلطية وفنلندا ورومانيا ، جعلتهم يتخذون هذه الفكرة مبدأ

عاماً لسياستهم حيال الامم الصغيرة .

ولم تكن هذه الفكرة جديدة في ذاتها . ولكن الجديد هو صيرورتها هدفاً من اهداف الحرب عند الحلفاء فهي وليدة الفكرة القومية التي أسهمت في خلقها فلسفة عصر النهضة وحركة الاصلاح البروتستنتي والفلسفة الانسانية للثورة الفرنسية التي نادت بحقوق الانسان ، ودعت الى تطبيق المبادىء الديموقراطية على الامم كما تطبق على الافراد .

وكل هذه الامم الاوروبية الصغيرة التي ستنعم بالحرية والاستقلال بعد الحرب كتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا ويوغوسلافيا وبلغاريا واليونان انما استمدت افكارها في الحرية القومية من مبادىء الثورة الفرنسية . كما ان اماً كبيرة كايطاليا والمانيا صاغت منها وحدتها القومية .

ومعنى ذلك ان الفلسفة الانسانية التي تقوم عليها الديموقراطية الحديثة هي التي اعترفت للامم بحقها بان تحيا كوحدات حرة مستقلة وبان يكون لها كيانها السياسي والاقتصادي والثقافي الخاص .

وهذه الفلسفة سوف تطبع بطابعها أهداف الحلفاء في الحرب ، فتصبح الحرب العالمية الاولى خاتمة نضال الديموقراطيات الغربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ضد انظمة الحكم الاستبدادية السائدة في اوروبا الوسطى والشرقية . وتصبح بذلك الحد الاسمى للتطور الذي اتاح للقوميات الاوروبية أن تبرز للوجود في القرن الاخير .

تلك هي الاهداف التي انتهى اقطاب الحلفاء الى التبشير بها ،

والاعلان عنها في خطبهم اثناء الحرب. اما الدول المتوسطة فكانت تعلن انها تحارب لتدرأ عن حياتها وسلامتها ونموها الحر خطر روسيا. وما هذا القول إلا نفاق محض لان هـذه الدول هي نفسها التي اضرمت الحرب واحتلت البلاد الاجنبية وتصرفت بها كما تريد. وهي نفسها صاحبة المشاريـع الاستعمارية التي خاضت الحرب من أجلها والتي لو تحققت بعد عودة السلام لأدت الى سيطرتها على جميع مناطق العالم التي يطمع بها الجرمان.

وقد حدث في ١٢ كانون الثاني ١٩١٦ ما حمل الحلفاء على ان يتوسعوا في ايضاح أهـدافهم من الحرب، لان الدول المتوسطة عرضت آنذاك عليهم الصلح. فتدخـل الرئيس ولسون ليدعو الفريقين المتحاربين الى الافصاح عن الاهداف التي يواصلان القتال في سبيلها. وكان غرضه من ذلك ان يفهم الشعب الاميركي المعنى الحقيقي للحرب، وان يظهر له الفريق الذي يتبـع سبيل الحق، والفريق الذي يتبع سبيل الباطل، حتى يصبح الشعب الاميركي على بينة من الامر، ويتمكن قادته المسؤولون من اتخاذ موقف نهائي حاسم حيال الفريقين.

فردت عليه الدول المتوسطة رداً غامضاً. واما الدول الحليفة فقد اولت ردودها عناية فائقة. وحرصت على ان تصوغها صوغاً معنوياً يتفق والمبادىء السياسية للولايات الاميركية المتحدة.

وبذلك اصبحت المبادىء الديموقراطية جوهر سياسة الحلفاء في الحرب. وأخذ الرئيس ولسون ينادي بها في رسائله ونداءاته طوال سنتي ١٩١٧ و ١٩١٨. وبات الرئيس ولسون وقادة الحلفاء

الآخرون في نظر الامم الصغيرة ، الرمز الحي للمذهبية الديموقراطية واصحاب الفضل في بعثها هدفاً للحرب المشتعلة .

وأخذت الامم الصغيرة التي سحقتها المانيا والنمسا وتركيا وروسيا القيصرية ، تعتمد هذه المذهبية الديموقراطيـــة في نواحي نشاطها ودعايتها ، وتنظر إلى الحرب كوسيلة تمكن شعوب ورعايا المعسكرين المتحاربين ، من نيل الحقوق والامتيازات التي حرموها في الماضي . ولسوف نرى ان الظروف المقبـــلة لن تضطر روسيا وحدها الى سلوك هذه السياسة الديموقراطية مع الامم الصغيرة ، ولكنها ستضطر انكلترا نفسها الى تطبيقها على الامم التابعة لهـــا كمصر والعراق وارلندا . ولسوف نرى ان الثورة الشيوعية في روسيا اذ تهز النظام السياسي العتيق لاوروبا سوف تعزز هـــذا الاتجاه الديموقراطي لعلاقات الدول الكبيرة بالدول الصغيرة . فنرى حكومات فرنسا وايطاليا وانكلترا تسير في سبيله ، ونسمع رؤساءهـــا ووزراءها ينددون في خطبهم وتصريحاتهم بخـــطر الاستبدادية الاوروبية على الحضارة الغربية ويصورون وبالها على المبادىء الديموقراطية الحرة ويستنكرون انتهاكها لحقوق سربيا وبلجيكا وجميع الامم الصغيرة .

وجعل استمرار الحرب وإيغال الدول المتوسطة في اضطهاد الامم الصغيرة يقوي شعور الدول الحليفة الكبرى بالفوائد التي تستطيع ان تجنيها من تطبيق مبدأ حق القوميات في تقرير مصيرها تطبيقاً سليما . فمضت في الاعلان عن هذا المبدأ ، والتزلف به الى الامم الصغيرة ، حتى اصبحت هذه الامم حليفة طبيعية لها تتضامن

معها في نضالها في سبيل المثل العليا الديموقراطية .

وبينما كان يبدو للرأي العام العالمي ان الحلفاء اتخذوا هـذا المبدأ اساساً لسياستهم ، كانت تتكشف له رويداً رويداً عداوة السياسة الجرمانية لمثل هذه المبادىء الانسانية . فهي تبشر بفلسفة القوة وسيطرة الامم الكبيرة على الصغيرة ، وتنكر الفكرة القومية الحديثة ، وتقاوم جميع المبادىء الديموقراطية والافكار الاجتماعيـة التي عرفت في بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة قبل الحرب ، والتي باتت تنادي بهـا اثناء الحرب .

وما ان انجلى هذا الفرق الاساسي بين الاهداف الديموقراطية للدول الحليفة واهداف السياسة الجرمانية ، حتى تحولت الحرب العالمية الاولى الى نضال في سبيل الفكرة القومية وفي سبيل اتخاذها اساساً لتنظيم اوروبا الجديد بعد الحرب ، هذه الفكرة التي انبثقت عن تطور اوروبا قبل الحرب ، والتي يعتبر النضال من اجلها مرحلة من مراحل النضال العام ، لتشييد البناء الاجتماعي العالمي على دعائم ديموقراطية .

«ب» دخول الولايات الاميركية المتحدة الحرب والهمية الثورة الروسية بالنسبة للمذهبية الديموقراطية

لسنا بحاجة لان نستشهد بخطب ونداءات الرئيس ولسون في السنتين الاخيرتين من الحرب لنبين ان المبادىء الديموقراطية اصبحت شريعة سياسة الحلفاء . حتى ان الدول المتوسطة بعد أن حاقت بها الهزيمة ، صرفت جهدها لاستثمار هذه المبادىء ، لكي تنقذ ما يمكن

انقاذه من مقومات وجودها السياسي ، ولكي تخفف من شروط الصلح القاسية .

ولكن الرئيس ولسون كان يبشر بهذه المبادىء تبشيراً عاماً تاركاً للزمن أن يكشف عن حقيقتها وماهيتها المنتظرة . وما حان ربيع ١٩١٨ حتى عمّ الاعتقاد بان الانسانية باتت على عتبة حياة سياسية جديدة تنسيها مساوىء حياتها السياسية الغابرة . فالمبادىء الديموقراطية الانكلوسكسونية كما يفهمها الرئيس ولسون وكما نشأت وترعرعت في اميركا سوف تحلّ محلّ استبدادية بروسيا وارستقراطية وثيوقراطية اوروبا الوسطى ، وسياسة نزع السلاح والتحكيم ستحل محل السياسة العسكرية ، وسياسة عصبة الامم ستخلف الدبلوماسية السرية التي تخدم مطامع بعض الدول ، وحق تقرير المصير وحرية الرأي سوف يقضيان على اضطهاد الدول والامم الصغيرة ، والبحار ستكون حرة لجميع الامم ولن تسودها أمة دون الاخرى ، والحرية والتعاون سيسودان الميدان الاقتصادي بدلا من التنافس والنزاع .

وكانت التصريحات التي يلقيها الرئيس ولسون مستنكراً بعض أساليب الحرب التي تصطنعها الدول المتوسطة ، أو مجيباً على مساعيها ومساعي الدول الحليفة السياسية في واشنطن ، أو مبرراً دخول بلاده الحرب وسياستها فيها تبشر بافتتاح عهد انساني ديموقراطي جديد ، وتعلن للعالم لاول مرة بان تطبيق حق الامم في تقرير مصيرها وتنظيم الحياة السياسية الدولية سوف تتولاه هيئة جديدة هي عصبة الامم .

ولكي نقدر وقع هذه التصريحات في الرأي العام العالمي

حق قدرها ونتصور الجو الجديد الذي خلقته ، علينا ان نذكر انها صدرت عن رئيس أقوى دولة في العالم ، وانه كان يبدو للجميع راسماً فيها خططاً سياسية لدولته وان ليس لهذه الدولة خطط ولا مطامع سواها . فهل نستغرب بعد ذلك اذا رأينا الرأي العام العالمي ينفعل بها أشد الانفعال ويضطر حكوماته الى تبني المذهبية الديموقراطية التي تبشر بها واعتمادها أساساً لسياستها في نهاية الحرب بعد ان كانت في بدايتها سلاحاً من اسلحة دعايتها فحسب ؟

وبينما كان الرئيس ولسون مشغولاً في نضاله الدبلوماسي ضد الدول المتوسطة اندلعت الثورة الشيوعية في روسيا ، فجاءت حدثاً من أهم احداث الحرب سواء من حيث أثرها في سيرها وتطورها أم من حيث النتائج السياسية والفكرية التي ترتبت عليها .

ذلك بان جميع الحكومات الروسية كانت قد اتخذت موقفها الرسمي قبل الثورة ضد الاستبدادية العسكرية والمطامع العسكرية للدول المتوسطة وأعلنت تأييدها لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولبرنامج الرئيس ولسون . فلما شبت الثورة أيد زعماؤها المبادىء نفسها ودفعوا الحلفاء دفعاً عنيفاً في طريقها ، وخاصة حين اخذوا يطبقون في روسيا مذهبيتهم الثورية التي تدعو الى المساواة بين جميع الجنسيات والقوميات في الحقوق والواجبات .

واذا كان هؤلاء الزعماء قد اخرجوا روسيا من الحرب وعقدوا الصلح بينها وبين المانيا فما ذلك إلا لاعتقادهم بان كلاً من الفريقين المتحاربين ذو كيان رأسمالي يجب ان يقضى عليه . ولكن هذا الموقف لم يضعف من الاثر الذي تركته مثالية الثورة ، والقوى

الجديدة التي برزت معها في ترجيح كفة المبادىء التي نادى بها الحلفاء اذ انها اسهمت في نشرها بين الجماهير فكانت بما اثارته من وعي في صفوفها عاملا من عوامل انحلال الامبراطوريات المتألفة من جنسيات متعددة . وبالرغم من أن الدول المتوسطة حاولت استغلال الفوضى التي نشأت عن الثورة إلا ان الثورة لم تلبث ان امتدت الى بلادها أو البلاد التي تحكمها ، لتجعل متابعتها للحرب امراً مستحيلاً .

و كذلك حولت الثورة انظار المسؤولين في الدول الحليفة الى التفكير بمشاكل الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، تفكيرهم بمشاكلها السياسية ، فكان لها نصيبها الكبير في تهيئة الثورة العالمية التي ستتمخض عنها نهاية الحرب .

وفي ١٠ حزيران ١٩١٧ وجه الرئيس ولسون نداء الى الحكومة الثورية ابرز فيه الصلة الوثيقة بين الثورة الشيوعية في طورها الاول وبين أهداف وخطط الولايات الاميركية المتحدة من الحرب. وقد تعمد الرئيس الاميركي أن يوجه هذا النداء بينما كان الكفاح قائماً في روسيا ضد الشيوعيين المتطرفين وضد الفوضى التي أصبحت البلاد فريستها بعد الثورة ، وبينما كانت الدول الغربية ترقب هذا الكفاح بعين القلق وتتخوف من التأويلات المختلفة للحرب التي يروج لها المتطرفون . فاحس بالازمة التي تتخبط بها الديموقراطية الروسية الناشئة وبالاخطار التي يمكن أن تتعرض لها الديموقراطية العالمية ، وارسل نداءه يؤيد فيه كفاحها لتثبيت دعائم الدولة وصيانة النظام الديموقراطي الجديد .

وبالرغم من أن هذا النداء لم يحقق التأثير المرجو منه في الحياة

الروسية الداخلية ،إلاانه وفق بين النظرية الولسونية في الحرب وبين اهداف الثورة الروسية . ووجـــه الاثنتين نحو النضال في سبيل الديموقراطية العالمية ، وفي سبيل حق الشعوب في أن تقرر مصيرها بنفسها . واثر تأثيراً عميقاً في ايضاح معنى الحرب العالمية ايضاحاً لا لبس فيه ، وفي توحيد جهود الحلفاء والولايات الاميركيـة المتحدة حول الفلسفة الديموقراطية ، واكتساب تأييد روسيا بصورة غير مباشرة لها .

« ج » المبادىء السائدة لدى الفريقين المتحاربين

لم تكن المبادىء الديموقراطية التي اتخذها الحلفاء هدفاً لهم من الحرب شيئاً جديداً في تاريخ اوروبا أو تاريخ الفكر الانساني . بل هي مبادىء أدى اليها تطور اوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى اعتنقتها الحكومات الحليفة بصورة رسميـــة في نهاية الحرب العالمية الاولى . وكان لتلك الحرب فضل التعجيـل في نمو هذه المبادىء واظهارها الى حيز الوجود الرسمي . ولكنها مع ذلك لم تكن قد بلغت أشدها واستوت لدى محادثات معاهدات الصلح ، ولذلك رأينا الكثير من بلاد العالم في ذلك الحين كالمانيا وايطاليا وروسيا وبولونياواوكرانياولتوانيا ورومانياوبلغاريا ويوغوسلافيا وهنغاريا ومصر وفلسطين وسوريا وجميـع بلاد البحر المتوسط تمور بالفتن والاضطرابات . اذ ان المبادىء الديموقراطيـــة سرت فيها ولكن تطبيقها اثار كثيراً من المشاكل والصعوبات .

ولسوف يواجه العالم بعد هذه الحرب العالمية الثانية ، مشاكل

وصعوبات مماثلة لتلك تستمر امداً طويلا ، ويكون في طليعتها ذلك النضال العنيف الذي سيحتدم بين انصار المبادىء الديموقراطية واعدائها . اذ ان هذه المبادىء خرجت ظافرة من المحنة المريعة التي اصابتها في الحرب العالمية الاولى . ولكن الذين يكرهونها عمدوا الى تشويهها والى تحميلها وزر كل ما نتج عن الحرب من توتر وفوضى ، الحرب وحدها مسؤولة عنها لا الديموقراطية . وكان غرضهم من ذلك ان يستثمروا الاستياء الناجم عن هذه الفوضى ، ليعودوا بالعالم الى الديكتاتورية الرجعية . وفي الوقت ذاته كانوا يتطرفون في استغلال بعض المبادىء الديموقراطية كحق الامم في تقرير مصيرها والفكرة القومية ، متخذين منها ستاراً لغلوائهم القومي التعصبي الذميم .

إن الفردية السياسية الحديثة التي سادت بعد الحرب العالمية الاولى هي وليدة النزعة الانسانية التي انطبعت بها أفكار عصر النهضة وحركة الاصلاح البروتستنتي ، هذه الافكار التي تطورت مع الفلسفة الديكارتية والفلسفة الانكليزية الحرة والموسوعيين الفرنسيين واعدت الثورة الفكرية التي أدت الى الثورتين الاميركية والفرنسية والى تهافت النظريات الاقطاعية الارستقراطية ونشوء النظريات الدستورية التي قامت عليها الديموقراطية الحديثة .

وكانت البلاد التي انتشرت فيها هذه الافكار واصطلت بنارها الثورية وعانت النضال الذي انبثق عنها في سبيل المثل العليا الديموقراطية ، هي في الدرجة الاولى بلاد اميركا واوروبا الغربية ،

اي انكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والدول الاسكندينافية وسويسرا وايطاليا الى حد ما . ففي هذه البلاد سادت الفلسفة الانسانية ، وطويت انظمة الحكم الاستبدادية ، وطبقت الانظمة الديموقراطية التطبيق السليم الذي يضمن حرية الفرد ويقدس حقوق المواطن ويحقق المساواة التامة بين ابناء الوطن الواحد ويؤدي الى حكم الشعب بالشعب وللشعب ، الذي تحدث عنه الرئيس لنكولن.

اما البلاد الاخرى كالمانيا والنمسا وهنغاريا وتركيا والدول البلقانية فانها بالرغم من تقاليدها السياسية العريقة ومن تطورها الطويل الاجل لم تكن قبل الحرب العالمية الاولى تعرف الثورات، او النضال الذي شب في اوروبا الغربية واميركا في سبيل المبادئ الديموقراطية .

ففي النمسا وهنغاريا طغت الاستبدادية حتى سنة ١٨٤٨ . وفي تلك السنة اشتعلت فيها ثورة اطفئت في مهدها دون ان يكون لها عواقب ذات بال . وسرعان ما ارتدت البلاد الى نظام الحكم الاستبدادي. وظل هذا النظام هو السائد بعد سنة ١٨٦٠ وبعد ان تألفت الملكية النمساوية الهنغارية المزدوجة سنة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ وظل بناة الامبراطورية منذ ذلك التاريخ حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى يناضلون لتبقى الامور كما هي عليه في الميدان الداخلي والخارجي، وليصونوا الهيكل الامبراطوري الاستبدادي الاقطاعي من التفكك والانهيار .

ولم تكن الحال في المانيا بأحسن منها في النمسا وهنغاريا . فالسلطان المطلق الامبراطور، والنظام الاستبدادي والعسكري راسخ

الاصول ،وروح النظام الاصيلة في الشعب الالماني تجعله يتحمل كل ذلك بصبر جميل . وفي تركيا لم تنشب ثورة الحرية الا سنة ١٩٠٨ ، وكان نشوبها في نطاق أضيق من ثورة المانيا والنمسا .

وفي مثل هذه الظروف الخانقة ، كان يستحيل على شعوب اوروبا الوسطى ان تثور لتحقيق النموذج الجديد للمواطن الحر التفكير. اذ كان النظام الاستبدادي السائد في دولها يحول بين الجماهير وبين التربية السياسية المنهجية التي تبصرها بانوار الديموقراطية الانسانية الحديثة ، كما يحول بينها وبين اي نوع من انواع التربية القومية المثالية .

وهكذا كشفت الحرب عن وجود معسكرين في العالم يدين كل منها بمذهبية ومبادىء مخالفة للآخر ، اعني معسكري اوروبا الوسطى والحلفاء . وبالرغم من ان احد المعسكرين لم يخض الحرب مستنداً الى برنامج سياسي مرسوم فان السنوات القليلة التي اعقبت اندلاعها لم تلبث ان كشفت عن افكار كل منهما كشفاً طبيعياً تلقائياً .

وكانت روسيا في معسكر الحلفاء بالرغم من انها لم تكن تفقه المذهبية الديموقراطية ولا تطبقها في حياتها الداخلية القائمة على نظام الحكم القيصري . وكانت جميع مقومات هذا النظام ،من استبدادية سياسية ، وبرلمانية عاجزة ، وجماهير قاصرة ، ودواوينية فاسدة ، واساليب ادارية فاشلة ، وبنية سياسية واجتماعية واقتصادية ينخر فيها سوس القرون الوسطى تجعل روسيا من الناحية الفكرية اقرب الى معسكر اوروبا الوسطى منها إلى معسكر الحلفاء. ولكن مصالحها

السياسية هي التي دفعت بها الى المعسكر الاخير . فكانت الدولة الاولى التي اعلنت الحرب على الدول المتوسطة . وأخذت الامور بعد ذلك تتطور فيها تطورا يقربها شيئاً فشيئاً من الديموقراطية السياسية فالاقتصادية والاجتماعية .

على ان هذا التفسير المذهبي الذي افسره للحرب والذي يجعل منها نضالاً في سبيل الديموقراطية لا يشاركني فيه جميع اهل الرأي. ففريق منهم لا يرى فيها سوى نزاع بين مجموعتين من الدول تريد كل منها ان تسيطر على الاخرى فتحارب في سبيل هذه السيطرة معبئة جميع قواها المادية . وفريق آخر يرى ان آل هابسبورج مستهم اهانة من قبل سربيا فاشعلوا الحرب تأديباً لها وصوناً لنفوذهم السياسي في اوروبا .

والاشتراكيون سموها حرباً رأسمالية استعمارية . وقالوا بان المعسكرين لا يستهدفان من ورائها الا الاستيلاء على المستعمرات والتوسع الاقتصادي ووضع اليد على منابع الثروة العالمية في اوروبا الوسطى وآسيا وافريقيا الشمالية ، والسيطرة على الاسواق الاقتصادية العالمية .

ويزعم فريق رابع أن الحرب كانت نضالا بين القوميات ،وبين القوميتين الجرمانية والسلافية بنوع خاص. ويستشهدون على صحة هذا الزعم بالدعاية التي خلقتها بعض الدوائر الوطنية الالمانية ، حول خطر الكوزاك والسلافيين على اوروبا وعلى الجرمان .

وهذه التفسيرات كلها للحرب باستثناء التفسير الاشتراكي سطحية لا قيمة لها لانها تقتصر على الناحية السياسية منها فحسب

ولا تحاول ان تسبر الاسباب الفكرية والاجتماعية التي هيأتها طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

اما التفسير الاشتراكي فهو تفسير اقتصادي اجتماعي يستند الى الفلسفة التاريخية المادية التي تؤول جميع الاحداث والظواهر التاريخية تأويلا اقتصادياً . ولست اسلم بهذا التأويل ولا ارتضيه . لانه لا يجوز لنا ان نتجاهل اثر القوى الوطنية والمعنوية والعوامل النفسية والروحية حين نحاول أن نؤلف فلسفة أو ميتافيزيك التاريخ .

ولذلك أعتبر تطبيقه على الحرب العالمية الاولى خطأ لانه لا يقدر أسبابها ولا نتائجها التقدير الذي تستحقه . وافضل عليه تفسيرها بأنها النضال الذي استهدف تصيير اوروبا والعالم صيرورة ديموقراطية ، وهو تفسير يشمل ناحيتها الاقتصادية والاجتماعية . وان كان فيه بعض التعميم الزائد ، إلا انه أصوب من جميع التفسيرات الاخرى .

وليست الديموقراطية في نظري نظاماً سياسياً فحسب يتميز باوضاع وخصائص معينة ، ولكنها فلسفة للحياة وللعالم . وتلك هي اهميتها وقيمتها الحقيقية في الحياة الانسانية . لاننا حين نفهمها كذلك ، نستطيع أن نحقق عن طريقها التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي نصبو اليه .

فاذا ما فسرنا الحرب بواحد من الاسباب السطحية التي اوردتها بسطنا النضال الطويل الذي قام من أجل الديموقراطية في اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين تبسيطاً جائراً .

ولقد يجوز لنا أن نردها الى تلك الاسباب مجتمعة ولا نكون

مخطئين ولا مغالين في ذلك ، لانني لا اعرف حدثا تاريخياً يمكن أن يوصف بالشمول الذي اتصفت به تلك الحرب إلا الحرب العالمية الثانية . ولا أعرف حدثا مثلها أو مثلها تدافعت في خلقه ونموه وتطويره عوامل سياسية واقتصادية وفنية واخلاقية ونفسية وحيوية شتى . ولذلك لا بدّ لنا حين نريد أن نفسر هذا الحدث من ان نضع له تفسيراً جامعاً مانعاً حتى لا يفوتنا ادراك شيء من دقائقه وحتى لا يتعذر علينا تفهم ما اعقبه من حوادث وقعت في الفترة الفاصلة بين الحربين .

ويمكنني أن أقول بعد الذي قدمت إن الحرب صدمت فريقين لكل منهما فلسفته السياسية وافكاره الحضارية والاجتماعية المخالفة لافكار الآخر . وفي هذا الصدام المسلح غلبت فلسفة وافكار اوروبا الوسطى على امرها . ولا ينفي هذه الحقيقة ان بعض الدول التي يشابه نظامها الداخلي ، نظام الحكم في دول اوروبا الوسطى دخلت الحرب في صف الحلفاء ، بل يزكيها ويعززها أن النظام القيصري الروسي انهار قبل أن تنتهي الحرب . ولم يكن نصر الحلفاء نصراً عسكريا فحسب ولكنه نصر معنوي وروحي للامم الحرة ، في أعصب نضال تاريخي واجهه الانسان الحديث في سبيل حرية الامة والدولة .

والحوادث التي تجري اليوم في اوروبا تدل على انبعاث هذا النضال بمنتهى القوة ، وباساليب اسوأ وأقسى من أساليب الماضي . هذا ان لم تكن دليلا على ان هذا النضال لم يتوقف مطلقاً طيلة السنوات التي انصرمت بين الحرب العالمية الاولى والثانية . وكان نضالا شاقاً امتد الى جميع الميادين الداخلية والخارجية . ففي

الميادين الداخلية كانت الدول الديموقراطية تكافح الرجعية الفاشستية والرجعية النازية ، وفي الميادين الخارجية كافحت لصون حرية الامم وسيادتها ، ولاستبقاء التعاون الدولي على أساس عصبة الامم ، واحترام المعاهدات . وكانت الفترات التي جابهت فيها الدول الديموقراطية اليابان وايطاليا والمانيا محاولة صد غاراتها عن منشوريا والصين والحبشة واوروبا الوسطى من اخطر مراحل هذا النضال .

وليست الحرب العالمية الثانية إلا المرحلة الحاسمة لهذا النضال الذي استمر عشرين عاماً انقسم العالم فيها من جديد الى معسكرين: المعسكر الديكتاتوري والمعسكر الديموقراطي . والمعسكر الاول ينتظم دول اوروبا الوسطى التي نشأت فيها الفاشستية والنازية ، والتي كانت موطن آل هوهنزلرن وآل هابسبورج في الحرب العالمية الاولى فكأن دول اوروبا الوسطى أعادت تكوين حلفها ضد الديموقراطية .

ولكن مطامع النازيين والفاشيست اتخذت صوراً ومظاهر اخطر من مطامع الجرمانيين التوسعية في الحرب الاولى . فقد حرفوا الفكرة القومية واتخذوها ذريعة لاثارة مشاكل الاقليات لدى الدول التي يعادونها . وكان على الديموقراطية وهي تكافح هذا الخطر المخيف ان تكافح معه خطراً آخر يتهدد وجودها من جانب الشيوعية الثورية ، المنادية بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية المطلقة . ولا يغرنا ان الشيوعية كانت تحارب الفاشستية والنازية لانها في الوقت ذاته كانت تحارب الديموقراطية البورجوازية .

فأصبحت هذه الاخيرة فريسة نضال في جبهتين ، وباتت تترنح ذات اليمين وذات الشمال ، تحت تأثير الطعنات التي تتلقاها تباعاً ، يوماً من الفاشستية والنازية ، ويوماً من الشيوعية .

٢ـ النتائج الديموقراطية للحرب العالمية الاولى

إن النتائج الديموقراطية التي اسفرت عنها الحرب العالمية الاولى خطيرة بالرغم من أن تطور الحوادث فيما بعد أفقد العالم كثيراً من الفوائد التي جناها من هذه النتائج . وأهم هذه النتائج ما يأتي :

أ ـ قوّضت الحرب كيان أربع امبراطوريات استبدادية : المانيا وروسيا والنمسا ـ هنغاريا وتركيا . وانقلبت ثلاث من هذه الامبراطوريات الى جمهوريات واقصيت عنها الاسر المالكة . وانتزعت منها أقاليم متعدّدة والفت منها دول مستقلة . وانبثق عن الامبراطورية النمساوية الهنغارية الكثيرة الاقليات الجنسية ست دول مستقلة يسود فيها الى حد بعيد النظام الديموقراطي .

ب ـ طبق مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها في خطوطه الكبرى . وبذلك امكن اصطناع هذا المبدأ الذي انبلج عن تطور فكري وسياسي طويل الامد في القرنين التاسع عشر والعشرين في حل مشاكل الاستقلال والوحدة القومية في كثير من بلاد العالم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا وفنلندا ودول البلطيق والبانيا وايطاليا واليونان . وكان له اثره في تعديل العلاقات بين بريطانيا وممتلكاتها المستقلة تعديلا دفعها في طريق الاستقلال الذاتي دفعاً جديداً . كما

انه ساعد على حل مسائل مصر والعراق وارلندا ، ومنه استوحيت فكرة الانتدابات التي وضعت تحت رقابة عصبة الامم .

ج – وكان نصيب الاسر المالكة في جميع هـذه الدول وفي سواها النفي والتشريد . فتوارت معها الارستوقراطية الدواوينية وهوت سيطرة الطائفة العسكرية . والغيت امتيازات الكنيسة التي تطورت بدورها تطوراً ديموقراطياً . فيسرت هذه التبديلات لفئات من طبقات العمال والفلاحين ، سبيل ولاية الحكم مع الطبقة المتوسطة من اهل المدن . وادخلت اصلاحات زراعية واسعة النطاق . وقضي على امتيازات الارستقراطيين والاقطاعيين من مالكي الاراضي . وطبعت الدساتير والانظمة السياسية والنقابات العامة بالطابع الديموقراطي .

د – احتلت المشاكل الاجتماعية ومسألة توزيع الدخل توزيعاً عادلا المكانَ الاول في سياسة الدول الداخلية . واخذت الاحزاب الاشتراكية تقوى وتشتد حتى استلمت السلطة في بعض الدول ، واضطرت البورجوازية ان تتراجع امامها ولو الى حين . وحدث هذا الامر حتى في دول عظيمة كبريطانيا التي استلم الاشتراكيون الحكم فيها لاول مرة سنة ١٩٢٦ وكفرنسا التي استلم الحكم فيها الاشتراكيون سنة ١٩٣٦ . وكانت بعض امم اوروبا الوسطى واسكندينافيا قد سبقت الدول العظمى في مضمار هذا التطور ، واسندت زمام امورها الى الاشتراكيين قبل ذلك ، كما كان للثورة الروسية اثرها الفعال في استعجال هذا التطور .

هـ – برزت الى الوجود المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بروزاً

قوياً ، سواء في الميدان الداخلي لكل امة ، او في الميدان الدولي المتعلق بالعلاقات بين الدول بعضها مع بعض . وكان هذا نتيجة منطقية لاتجاهات الحرب الديموقراطية . فاصبح العالم يبحث عن قاعدة عادلة للعلاقات الاقتصادية ، واصبح يعنى عناية فائقة بايجاد الحلول السليمة لمشاكل حرية البحار والمستعمرات وتوزيع الموارد الاقتصادية والمواد الاولية . واذا كان الخلاف ما يزال ناشباً حولها فما ذلك إلا لأن العالم لم يهتد الى هذه الحلول .

و ـ لم تعد الديموقراطية نظاماً للحكم في داخل الدول فحسب بل اخذت تتحول الى نظام عالمي تخضع له في علاقاتها الخارجية بعضها مع بعض . وتجلى هذا التحول الديموقراطي بصورة بينة في المحاولات التي بذلها مؤتمر الصلح لتحديد التسلح وتقرير حل الخلافات العالمية باساليب سلمية وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية على الدول المعتدية ، وانشاء محكمة عدل دولية . وقد ادت هذه المحاولات وغيرها الى تأسيس عصبة الامم التي احتوى ميثاقها جميع هذه المبادىء والتي صبغت السياسة الدولية الاوروبية مدى سنوات طويلة بالصبغة الديموقراطية .

٣ ـ مؤتمر السلام ومعاهدات الصلح وما كسبته وخسرته الديموقراطية فيهما

كانت مقررات مؤتمر السلام مظهراً من مظاهر انتصار الديموقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اوروبا والعالم الحديث . فقد طبق فيها مبدأ تقرير المصير ـ الذي لم يكن قبل

ذلك سوى نظرية - في كثير من المسائل القومية الهامة، واصبح أساساً لتطور اوروبا المقبل ، فقامت بفضله دول صغيرة حرة مستقلة ، وانهارت الامبراطوريات الكبيرة الطاغية المستبدة .

وولدت عصبة الامم لتوجه العالم توجيهاً ديموقراطياً يؤدي الى تمكين التعاون بين الدول والى انشاء محكمة العدل الدولية ومكتب العمل الدولي .

ولكن موضوعية البحث الذي نحن بصدده تقضي علينا بالاعتراف بانه لم يكن التوفيق يسيراً في مؤتمر السلام بين مبادىء الديموقراطية وبين تصرفات السياسيين الذين كان عليهم ان يطبقوها ، هذه التصرفات التي جعلت خصوم الديموقراطية يسمون معاهدة الصلح « امر فرساي » وجهزتهم باسلحة هاجموا بها كل العمل السلامي الذي شيدت عليه ديموقراطية ما بعد الحرب .

ومما لا ريب فيه ان المبادىء قد تشق طريقها الى قلوب الناس وعقولهم بسهولة ، ولكن تطبيقها عسير على العاملين لها . والميدان السياسي واحد من الميادين التي لا تنفذ فيها المبادىء النظرية الا تنفيذاً تدريجياً بطيئاً . ولربما اكرهنا في بعض الظروف على ان نسلم بحلول للمشاكل السياسية نعلم انها بتراء ، فنقبلها على مضض مجدونا الامل بان نكملها بعد حين . ذلك قانون طبيعي للحياة والسياسة يستحيل على الديموقراطية ان تنجو من حكمه لان الثورات التاريخية الكبرى نفسها قلما انعتقت من تأثيره . فهي تبتدىء متطرفة في الدعوة لمبادئها ، ولكنها لا تلبث ان تنتهي عند التطبيق الى تسويات بينها وبين الواقع . والثورة العالمية التي

تمخضت عنها الحرب لم يكن لها غنى عن مثل هذه التسويات حتى يستطيع الذين واجهوا مشاكل السلام ان يضعوا لها الحلول المادية التي ترضي الجميع . وحتى ينفسح امامهم المجال في المستقبل لتطبيق المبادىء الديموقراطية بحذافيرها ، تطبيقاً تدريجياً .

وتعتبر هذه التسويات نقاط الضعف في معاهدات الصلح والثغرات التي هوجمت منها وكانت السبب في قصر اجلها وفي تدهور الديموقراطية بعد الحرب .

واذا كنا لا ننكر وجود كثير من الاخطاء في هذه المعاهدات إلا اننا نعتقد انه كان الاولى بالذين غالوا في نقدها ، العمل على اصلاحها بواسطة الاساليب التطورية السلمية وبروح العدل وبدون استعمال اساليب ثورية عنيفة تؤدي بصاحبها الى اقتراف مظالم جديدة . وقد نجحت هذه الاساليب التي نفضلها في بعض الحالات . اذ قدمت بعض تسويات معاهدات الصلح بالاتصالات الودية والمفاوضات .

ولكي اوضح هذا القسم من البحث اورد مثلا على الانتقادات التي صوبت الى تسويات الصلح على انها لم تراعَ فيها الروح الديموقراطية .

قال المنتقدون إن مبدأ تقرير المصير الذي نادى به الرئيس ولسون في نقاطه الاربع عشرة لم يؤخذ بعين الاعتبار حين حشرت بعض الاقليات في دول جديدة دون ان يؤخذ رأيها او ان تستشار في ذلك .

وانتقاد آخر وجه الى معاهدات الصلح هو أنها لم تنجح في ايجاد

حل لمسألة نزع السلاح او تحديده ، مع انها احـــدى المسائل التي اتخذها الحلفاء هدفاً لهم من الحرب . وكان الواجب عليهم أن يتوصلوا في مؤتمر السلام ، إما الى منع جميع الدول منعـاً باتاً من التسلح او ان يحملوها على الاقتصاد فيه ، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك . واكتفوا بتجريد المغلوبين من سلاحهم وبتوصية الدول الظافرة في ميثاق العصبة بوضع خطة عامة لنزع السلاح . ولكن كل المحاولات التي بذلت في هذا السبيل باءت بالفشل الذريع . وكان آخرها محاولة مؤتمر سنة ١٩٣٢ التي كان لها اثر عكسي ودفعت الدول من جديد في طريق التسلح .

أما الانتقاد الثالث فهو انتقاد اقتصادي يأخذ على معاهـدات الصلح انها لم تتوصل الى توزيع الثروة العالمية توزيعاً عادلا يتفق مع حاجات مختلف الدول ، وخاصة الدول التي تعج بالسكان كألمانيـا وايطاليا واليابان . بل انها حرمت المانيا مستعمراتها فسببت لهـا ضائقة اقتصادية لفحت بنارها اوروبا كلها في الازمة العامة التي اصابتها سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . واهملت شؤون اليابان وايطاليـــا اهمالا شائناً فكأنها هيأت بذلك منازعات الاولى مع الصين وخلافـــات الثانية مع الحبشة وامم البحر المتوسط .

ويتناول الانتقاد الرابع سياسة عصبة الامم وبُعدها بعداً تاماً عن المباديء الديموقراطية التي صيغ منها ميثاق العصبة .

ويقول الذين وجهوه ان العصبة خانت رسالتها الانسانيـــة وأصبحت أداة في يد بعض الدول الكبرى تستخدمها لمصلحتهـــا ومصلحة حلفائها الادنين . وانها لم تكن منطقية مع ميثاقها وروحها

حين تصدّت لعلاج بعض المشاكل الدولية . فأوجدت لهـا حلولا بعيدة عن روح العدل .

ويقول الذين ارسلوا هذه الانتقادات لمعاهدات الصلح إن النقائص التي ذكروها هي المسؤولة عما أصاب الديموقراطيـة من تقهقر بعد الحرب سواء في ميدان السياسة العالميـة أو السياسة الداخلية لكثير من الدول .

ولا ريب في ان الباحث الحريص على الحكم على نتائج الحرب العالمية الاولى والمعاهدات التي اعقبتها حكما موضوعياً لا يستطيع ان يتجاهل ما في بعض هذه الانتقادات من حق . كما ان عليه ان يأخذها بعين الاعتبار اذا ما اراد دراسة الازمة التي عانتها الديموقراطية في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين .

ولكن الواقع ان الحرب العالمية الاولى هي احدى الحركات التاريخية الكبرى التي تقدمت بالانسانية أشواطاً واسعة في ميدان الديموقراطية العملية والحرية السياسية . فهي من هـذه الناحية كسب عظيم للحضارة الانسانية . وقد بذل الذين وضعوا معاهدات الصلح مجهودات كبيرة ليقيموا قواعدها على المباديء الديموقراطية فوفقوا حيناً واخفقوا حيناً آخر ، وذلك امر طبيعي . وبالرغم من الانتكاس الذي ارتد بالديموقراطية الى الوراء بعد الحرب ، وبالرغم من الفوضى التي تسود اليوم العلاقات الدولية ومن احتدام المنازعات الفكرية والمادية بين الدول ، ومن استخفاف بعض الدول بالمقومات المعنوية والشرعية لسياستها الخارجية ، فانني اصر على اعتبار الحرب العالميـة الاولى فوزاً للروح الديموقراطي الانساني السلمي ولروح

العدل الاجتماعي والقومي في تاريخ اوروبا والعالم .

على ان هـذا الفوز الديموقراطي لم يكن تاماً مطلقاً لا تشوبه اية شائبة . بل كان له جانبه السلبي . فاعتورته العيوب التي تلازم كل مشروع انساني عظيم ، ونتجت عنه الاخطاء التي قلما برئ منها أيّ انقلاب تاريخي . والثورة الفرنسية وما رافقها من رزايا وما اعقبها من انتكاسات أصدق برهان على ما اقول . وما يصدق عليها في هذا السبيل يصدق على الحرب العالمية الاولى. اذ ان هذه الحرب وقد تقدمت بفكرة الحرية والمساواة والعدالة الانسانية خطوات حثيثة الى الامـــام عززت في الوقت نفسه فكرة حرب الجماهير أو ما يسميه لودندورف « الحرب الشاملة » وركزت حياة الامة والدولة حول آلتها الحربية، فمهدت بذلك للديكتاتورية والاستبدادية سبيل الظهور من جديد . وطبقت الفكرة القومية تطبيقاً عـادلا وفقاً لمبدأ حق الامم في تقرير مصيرها، ولكنها أتاحت بذلك للدول الفاشستية والنازية ان تستغل هذه الفكرة استغلالا ذميماً وان تصوغ منها اخطر مذاهب التعصب القومي التي عرفها التـــاريخ . ووجهت الوعي العالمي نحو الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعيـــة فساعدت بذلك الثورة الروسية التي باتت خطراً على الديموقراطية السياسية والطبقة المتوسطة في اوروبا .

كل هـــذا يحملنا على اعتبار الحرب العالمية الاولى مرحلة من مراحل النضال الذي شهدته اوروبا، في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، بين مـذهبين سياسيين ، مـــا ان انتهت الحرب حتى استؤنف النضال حاداً بينهما من جـــديد ، وتجلى في الخلافات

والمنازعات التي نشبت بين الدول الديموقراطيـــة والديكتاتورية والشيوعية والتي أدت الى الانفجار العالمي الثاني ١٩٣٩ .

وقد عاودت الدول الديكتاتورية في الفترة التي اعقبت الحرب سيرتها الاولى تحاول استعباد الامم الصغيرة ، والقضاء على الحريات القومية والفردية . واقترفت الدول الديموقراطيـــة اخطاء جسيمة وهي تقاوم هذا النهج الاعتدائي الجديد .

وبالرغم من كل هذا فان شطراً من سياسة ما بعد الحرب التي انبثقت عن مؤتمر السلام وعصبة الامم يعتبر كسباً معنوياً خطير الشأن للحضارة البشرية ولمثلها العليا المعنوية والفكرية والسياسية .

٣. اسباب تدهور الديموقراطيات في اوروبا

•

١ - استعداد الامم الاوروبية الناقص للديموقراطية

لم يكن دخول الامم الاوروبية اثناء الحرب وبعدها في الديموقراطية دخولا متشابهاً كل التشابه ، بل عبرت كل منها طريقاً مختلفاً عن طريق الآخرين ، واصبحت الديموقراطية كمبدأ سياسي حي، ذات صور مختلفة باختلاف الامم التي اعتنقت هذا المبدأ. وما انتهت الحرب حتى كانت هي نظام الحكم السائد على درجات متفاوتة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واسكندينافيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا وسويسرا واسبانيا والمانيا وايطاليا وفي جميع الدول الجديدة في اوروبا الوسطى وفي الدول البلطية وفي بعض دول آسيا واميركا الجنوبية وجميع الممتلكات البريطانية .

واخذت الدول التي دخلت في الديموقراطية من جديد تتنافس في وضع الدساتير ذات الروح الديموقراطي . وحتى زعماء روسيا حين اتهم نظامهم السوفيتي بأنه نظام ديكتاتوري ، ردوا على ذلك بأنه هو النظام الديموقراطي الحقيقي لانه يتجدد دوما عن طريق

الانتخابات . ولكن هذا الاتجـــاه القوي نحو الديموقراطية كلف العالم ثمناً غالياً . لان الطريق اليه لم يكن مفروشاً بالورود، بل كان مزروعاً بصعوبات جمة اصطدمت بها اكثر الدول التي سارت فيه .

وأهم هذه الصعوبات هي :

أ ـ أنّ البلاد التي اتخذت الديموقراطية نظاماً سياسياً لها اثناء الحرب وبعدها كانت تعيش قبل ذلك في ظل اوضاع حيوية متباينة. فجاء وضعها الديموقراطي طوراً من اطوار نموها التاريخي دون ان تكون الاطوار السابقة قد اعدت اكثرها له تمام الاعداد .

هذا الى انها كانت على درجات متفاوتة من التطور والتربيـة والثقافة وذات خصائص طبيعية متباينة .

ولذلك رأينا قسما منها احسن تقبـــلاً للديموقراطية من القسم الآخر تبعاً لرقي بنيتها الاجتماعية والاقتصادية وتبعاً للانظمة السياسية التي كانت سائدة فيها قبل النظام الديموقراطي ، هذه الانظمة التي لم يكن بوسعها ان تتحرر من اثرها تحرراً تاماً ، لانه يستحيل على امة من الامم ، ولو ثارت على ماضيها ثورة جامحة ، ان تنسلخ منه تمام الانسلاخ . فما انقضت فترة قصيرة على دخول هـذه الامم في الديموقراطية حتى عادت معظم تقاليدها وعاداتها واخلاقها واساليب حياتها السياسية القديمة الى الظهور من خلال النظام الجديد .

وكانت الديموقراطية في كل دولة من دول اوروبا تتخذ لنفسها من حيث الطابع الخارجي والبنية الداخلية شكلاً يختلف عنه في الدولة الاخرى . فظهر الاختلاف بينها من جهة في مدى ثباتهـــا وقوتها ونضجها وكمالها . وظهر من ناحية اخرى في نظام الانتخابات

وفي اتساع الحرية المدنية وضيقها ، وفي العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية ، وفي مدى مقاومتها للعواصف الداخلية والخارجية .

وبوسعنا ان نقول إن هذه الحال اوجدت اضطراباً خطيراً في الصفوف الديموقراطية . لان كل ازمة داخلية اعترت احدى الدول الديموقراطية كانت تتجاوز بمفعولها الدولة نفسها لتصيب غيرها من الدول المجاورة لها ولتسيء الى النظام الديموقراطي الاوروبي كله .

ب — لم تستقر الديموقراطية في الولايات الاميركية المتحدة وبريطانيا وفرنسا واسكندينافيا وسويسرا الا بعد ان نمت نمواً متواصلاً ، مدى قرن ونصف قرن ، حيث واجهت كثيراً من الصعوبات وتغلبت عليها . واما البلاد التي استقرت فيها الديموقراطية بعد الحرب ، والتي كانت حديثة العهد بها فقد خلت من التقاليد التي تهيء للنظام الجديد سبيل التطور والنمو . فهذه المانيا وهي ارقى وانضج الامم التي دخلتها الديموقراطية بعد الحرب فشلت فيها فشلا ذريعاً . فقد كان لها قبل الحرب برلمان ، وكان شعبها يمارس حق التصويت العام . ولكن الطائفة العسكرية ، والارستقراطية الدواوينية ، و « اليونكرز » كل هؤلاء مؤتلفين مع الاسرة المالكة كانوا يفسدون بنفوذهم النظام البرلماني الديموقراطي . ولم يكن بد من ثورة اعمق من التي حدثت في نهاية الحرب ، حتى يمكن للديموقراطية ان تسود فيها سيادة حقيقية ، وان تصبح نظام حياة الشعب الالماني والدولة الالمانية .

ج — وكانت الحال اصعب من ذلك في بعض الدول الاوروبية

الصغيرة . لان البرلمانية لم تكن معروفة فيها قبل الحرب. ولم يكن لجماهيرها عهد بحق التصويت العـــام ، بل رأت نفسها تساهم فجأة ولاول مرة ، في حياة سياسية لم تعدّها لها ثقافة ولا تربية قومية . وفي بعض هذه الدول كانت الامية غالبة عـلى الجماهير، الى درجة تستحيل معها المقارنة بين مستوى حياتها ومستوى حياة اوروبا الغربية. فليس بمستغرب ان لا تصادف فيها الديموقراطية النجاح الذي صادفته في هذه الاخيرة .

د - أدى انهيار الامبراطوريات العظمى الاربـــع في المانيا ، والنمسا - هنغاريا ، وتركيا وروسيا الى انهيـــار سلطان العرش الاستبدادي ونفوذ الجيش والكنيسة وارستقراطية المال والادارة. وقامت في البلاد التي كانت تتألف منها هذه الامبراطوريات ثورات سياسية واجتماعية . فنشأ عن كل ذلك مشاكل سياسيـة واقتصادية واجتماعية لم تستطع الديموقراطية التي ولدت فيها بالالم والعذاب ان تتغلب عليها وان تجد لها الحلول الناجعة .

ولم تكن هذه الانقلابات الخطيرة متوقعـــة ، ولذلك لم تعدّ الجماهير للنظام السياسي الذي يعقبها اعداداً كافيـــاً . فعجزت عن استلام السلطة في بعض البلاد ، وفي بلاد أخرى تسلمتهـــا لفترة مؤقتة . وظل الامر في المانيـا وبولونيا وهنغاريا والنمسا في أيدي النبلاء والملاكين ورجال الجيش والدواوين .

لقد خلقت الثورة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الاولى اوروبا خلقاً جديداً . ولم يكن لثورة من الثورات ، في يوم من الأيام ان تقود أمة من الامم الى نظام من الحكم مستقر ومرضٍ . فهل يمكن

ان تشذ ثورة نتجت عن حرب مريعة، كتلك الحرب ، عن هذه القاعدة ؟ كلا لم يكن هذا بالامكان ، كما انه لن يكون بالامكان ان يخرج العالم من الحرب الحالية الى انظمة سياسية ثابتة مستقرة .

انها ثورة جعلت الديموقراطية نظام الحكم في معظم دول العالم. ولكنها في الوقت نفسه خلقت لهـا مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لم يكن التغلب عليها امراً يسيراً . وفي طليعتها المشاكل الموروثة عن الانظمة السياسية القديمة ، ومشكلة وضع الدساتير الجديدة ، ومشكلة البطالة التي لم تتفاقم مثل تفاقمها بعـد الحرب ، ومشكلات الزراعة والقيم النقدية والميراث المـالي الثقيل الذي خلفته الحرب .

فكان على الديموقراطيات الناشئة ان تواجه كل هذه الصعوبات التي اورثتها حياة دائمة القلق ، وحرمتها التطور الطبيعي نحو النضج وبدلت نظامها فوضى ،وتنازعتها بين اليمين واليسار واليسار واليمين.

وزاد في صعوباتها انفجار حركات سياسية تطرفية، كانت تدفع بها نحو الراديكالية اليسارية حيث تصبح عرضة للشيوعيـة ، فلا تلبث ان تفرّ منها الى الراديكالية اليمينية ، حيث تصبح فريسة الرجعية . وهي اذ تعاني هذا المد والجزر ، تصطدم بعقبات اقتصادية كأداء ، وقلما توصلت الى التوازن في ميزانياتها السنوية .

ويضاف الى هذه الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما في النظام الديموقراطي نفسه من عيوب برزت بسرعـة لدى الدول التي اتخذته بدون ان يعد شعبها له الاعداد الوافي . ومن هذه العيوب النزعة الى التطرف لدى الاحزاب ، وحماقـة مغامرات

محترفي السياسة ، والارتجال والرشوة في الادارة ، وتعذر وجود الزعماء والقادة الصالحين .

ولكن هـذا الاضطراب الذي أصاب الديموقراطية في بعض الدول لا يمكن ان يحطّ من شأنها كنظام للحكم لشعب بلغ درجة ما من النضج الاجتماعي وتوفرت له مجموعة من الزعمـــاء الناصحين يضعون المصالح العامـــة فوق مصالحهم الخاصة . لان الحرية الديموقراطية معرضة لان يتحول خيرهـا العميم الى شر وبيل اذا لم تلقَ العناية التي تسير بهـــا في طريق الاكتمال ، والتي تبدع من مبادئها العامة صوراً واشكالا جديدة ، فتتوطـــد بذلك مكانتها ، ويقوى شعور الجماهير بقيمتها وحسناتها .

وكانت الدول الغربية العريقة في الديموقراطية مسؤولة بعض المسؤولية عما أصاب الديموقراطية الاوروبية من تدهور وانحطاط . لانها لم تسر دوماً على مبادئها القويمة في سياستهـــا الخارجية ، ولم تستطع ان تجد الحلول الملائمة للمشاكل التي القت عليها الحرب تبعة معالجتها . كما انها كانت متفرقـــة متخاذلة ، بينما تضامنت الدول الديكتاتورية ووقفت صفاً واحداً . ولذلك فان التاريخ اذا ما حمّل الدول الديكتاتورية مسؤولية حرب ١٩٣٩ فانه لن يبريء منهـا الدول الديموقراطية .

٢ – الاسباب الرئيسية لتدهور الديموقراطية بعد الحرب في اوروبا

لو اردنا ان نتبين جميع الاسباب التي ادت الى تدهور الديموقراطية

في بعض البلدان الاوروبية وحلول الديكتاتورية محلها لوجب علينا أن نستعرض تاريخ هذه البلدان بكامله بعد الحرب . ولكننا سنقتصر على ذكر الاسباب الرئيسية .

وقد سبق لنا ان رأينا كيف دخلت امم اوروبا الوسطى وبعض امم البلقان في الديموقراطية بعد أن انسلخت عن الامبراطوريات التي كانت تخضع لها . وكيف انها اتخذتها نظاماً سياسياً لها دون ان تعد الاعداد الكافي لذلك . فكان النضال الذي احتدم فيها ضد القوى الرجعية التي حاولت السيطرة على حياتها السياسية من جديد نضالا لا امل فيه ، لأنه فوق طاقة البشر .

ونضيف الآن الى هذا السبب الرئيسي الاول الاسباب التالية :

« أ » الشيوعية — فقد تطوّرت حركتها ونمت نمواً عظيماً بعد الحرب . وكان يرافق نموها شبح الثورة العالمية الذي يخيف الدول الديكتاتورية والديموقراطية على السواء . وكانت تسير وفقاً للمذهب الماركسي وترتبط في جميع الدول بالكومنترن . فأوجست البورجوازية الديموقراطية والفاشستية منها شراً ، لانها شعرتا أن هدفها سحق البورجوازية حيثما كانت بواسطة حرب الطبقات .

« ب » الفاشستية — وقد خلقت لنفسها فلسفة سياسية ضد الديموقراطية وشنت عليها حرباً عواناً حشدت فيها جميع العناصر الرجعية المحافظة في العالم . واستثمرت في سبيل بلوغ اهدافها ، القومية الحماسية ، وخوف الطبقات البورجوازية من الثورة الشيوعية ، والعيوب التي انكشفت عنها الديموقراطية والزلات التي وقعت فيها ولم تستطع ان تتفاداها ، كالشطط الحزبي وبطء اساليب العمل

عند نشوء الازمات التي تتطلب التصرف كما استشمرت اخيراً اخطاء الدول الديموقراطية الكبرى ، في سياستها الخارجية الخاصة وموقفها من عصبة الامم .

٣ - الشيوعية وسياسة العداء الديموقراطية بعد الحرب

كان للشيوعية اثرها في تدهور الديموقراطية بعد الحرب العالمية الاولى ، إذ انها بشرت بنظرية النضال بين الطبقات وتبنت هذه النظرية قبل الحرب وبعدها جميع الاحزاب الاشتراكية والماركسية باستثناء الحزب الاشتراكي البريطاني . اما في اثناء الحرب فقد اتخذت لنفسها الموقف العدائي المعروف من الفريقين المتحاربين . وجعلت الاحزاب الاشتراكية التابعة للدولية الثانية ، وخاصة ما كان منها في دول اوروبا الوسطى ، تقاوم الحرب وتدعو الاشتراكيين الى اتخاذ موقف الحياد منها وتعلن ان الفريقين مسؤولان عنها على السواء . وأنكرت ان يكون لأحد منهما حقوق اكثر شرعية من حقوق الآخر ، او ان يكون محارباً في سبيل الديموقراطية وحقوق الامم الصغيرة المضطهدة .

وكانت الحرب في نظرهم نزاعاً بين معسكرين بورجوازيين يقتتلان على حساب الطبقة العاملة ويستهدف كل منهما السيادة السياسية والاقتصادية على العالم . ومثل هذه الحرب لا ينتظر منها أي خير للطبقة العاملة . وافضل منها نضال الطبقات الذي يؤدي الى ثورة عامة على البورجوازية ، ينبثق عنها نظام اجتماعي جديد عادل لاوروبا والعالم .

ولذلك دافع الشيوعيون والاشتراكيون عن الحياد ، ونمنوا السلم داني القطوف ، ونشروا الدعاية ضد الحرب حيثما كانوا ، واخذوا يعدون العدة لأشعال ثورة شاملة بعد الحرب .

وأخذت الشيوعية أثناء الحرب وفور انتهائها تسري في صفوف الجماهير ، كما أخذت تنتشر الاحزاب الاشتراكية ، وكان ذلك بتأثير المذهب الماركسي والاضطرابات والافلاسات المالية والكوارث الاقتصادية التي نزلت بكثير من البلاد الاوروبية بعد الحرب . وكذلك عاد عدد كبير من الجنود من الجبهة وقد دانوا بالراديكالية الاشتراكية . وعززت الثورة الروسية التطور الشيوعي ودفعته دفعاً قوياً الى الامام . واشتعلت الثورة الشيوعية في بعض البلدان وحدثت محاولات في هنغاريا وبافاريا وبروسيا لاتخاذها نظاماً للحكم . وفي بلغاريا وقعت محاولة ثوريةزراعية . وفي بولونيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وايطاليا واليونان ظهر النشاط الشيوعي قويا .

وكانت روسيا تقدم بثورتها مثلا حياً لجميع شيوعيي العالم الذين انقسموا في موقفهم منها الى فئتين ، الفئة الشيوعية والفئة الاشتراكية . وانقسمت الدولية الثانية الى الدولية الثانية والثالثة وناصبت الدولية الثالثة الديموقراطية البورجوازية العداء ورفضت أيّ تعاون معها بعد الحرب . اذ انها اعتقدت ان الحرب زعزعت اركان النظام البورجوازي حتى بات العالم على قاب قوسين أو أدنى من الثورة الاجتماعية . فكان على هيئاتها وفروعها في مختلف انحاء العالم أن تهيء هذه الثورة تهيئة مباشرة ، وان تحركها حيث

يبدو ذلك ممكناً سواء بالمؤامرات أو الخطط الثورية التي تهشم المجتمع البورجوازي وتشلّ بالعنف ما فيه من أوضاع ديموقراطية. وما تزال ذكريات هذا النشاط الذي بذلته الدولية الثالثة بين نهاية الحرب و ١٩٢٨ – ١٩٣٠ ماثلة في اذهاننا .

وقد كنت دوماً معارضاً لهذا النشاط ابني موقفي منه على سببين: السبب الاول هو انني لا اؤمن بالماركسية الراديكالية ، ولا بسياسة نضال الطبقات التي تبشر بها في الميدان الدولي . واستنكر الشكوك المذهبية التي بثتها الاشتراكية حول البورجوازية التقدمية كلما طلب اليها التعاون معها . وكنت دائماً نصيراً للعدل الاجتماعي حتى الراديكالي منه ، على ان يتحقق عن طريق الاساليب التطورية السلمية والنضال التدريجي لا بواسطة ديكتاتورية الطبقة العاملة .

وقد اخطأ الشيوعيون خطأ فاحشاً حين اعتقدوا ان المجتمع البورجوازي في اوربا الغربية بلغ اجله بعد الحرب واصبح على شفا جرف هار . . فالواقع هو ان اوروبا الديموقراطية البورجوازية خرجت من الحرب اقوى مما كانت عليه قبلها.

وكانت البورجوازية في اوروبا الغربية بصورة خاصة ذات بنية اجتماعية متينة تستطيع ان تصمد بها للهجمات المصوبة نحوها من شيوعية شرقي اوروبا ووسطها . وكان الشيوعيون الذين يحلمون بخلق الفردوس الارضي مرة واحدة عن طريق الثورة والحرب واهمين . وقد حذرت دائماً من اوهامهم هذه . واندرتهم بان المجتمع الذي ينشأ عن مثل هذه الثورة سيعاني من الصعوبات ويحوي من العيوب الاولية اكثر مما حوى المجتمع الذي يتداعى امامه . ولذلك

فان السياسة الشيوعية بعد الحرب هي غلطة تاريخية لا تغتفر . وقد اضرت بالديموقراطيـــة اشد الضرر . ولو ترك للديموقراطيـــة البورجوازية ان تتابع تطورها السلمي الذي تم في الخمسين والستين سنة الاخيرة لانتهت الى سياسة توافق مصلحـــة العمال اكثر من الانظمة الديكتاتورية ومن الحرب الحالية .

ان الشيوعية نشرت في العالم مثلاً سائراً ينادي بأن الديموقراطية البورجوازية، والفاشستية شيء واحـد ، وانهما تشتركان في عداوة العامل ، فعليه ان يحاربهما بنفس العنف وان لا يسلم بأية تسوية معهما وان لا يهادن البورجوازية في حال من الاحوال ، لان انهيارها يؤدي الى الثورة العالمية التي يتوق اليها كل عامل شيوعي والتي يتمنى استعجالها ما امكنه ذلك .

وهذا الموقف الذي وقفته الشيوعية افضى بها في بعض الدول الى حالاتٍ غريبـة شاذة . فكانت في بعض الاحايين تتنازع مع الاشتراكية والديموقراطية البورجوازية ، وتدع الديكتاتورية في امان ، تقود نضالها ضد الديموقراطيـــة كما تهوى . فاجتمعت والفاشستية في صعيد واحد واشتركت معها بدون سابق اتفاق في نضالها للقضاء على الديموقراطية الحرة والاشتراكية .

واعتمدت الشيوعية والفاشستية بعض الاساليب المشتركة في الكفاح . فاتخذتا موقفاً عدائياً واحداً من مؤتمر السلام ومعاهدة فرساي . واستعملتا نفس الحجج في محاربتها . وجاهدتا بالطريقـة ذاتها ضد عصبة الامم ، ولم تكفّ الشيوعية عن هذا الجهاد الا بعد ان اصابت الديموقراطية منه سهام قاتلة اضعفتها وقوت الديكتاتورية .

كما انها تعاونتا على نشر بعض المثل السائرة التي اساءت إلى الديموقراطية اعظم الاساءة لانها جسمت عيوبها وشخصت اخطاءها. ونشرت الحديث في جميع الاوساط عن فساد القادة الديموقراطيين وعجزهم وعن ثرثرة الاحزاب البرلمانية الاشتراكية التي اورثت الشعوب الجدل وابعدتها عن العمل. وبهذه المثل السائرة استغل الشيوعيون ازمة سنة ١٩٢٩ الاقتصادية والبطالة التي انتشرت على اثرها واتخذوها ونزعات الشباب الراديكالية سلاحاً ضد الديموقراطية والاشتراكية.

وقد عدل الشيوعيون هذه السياسة الخرقاء بعد سنة ١٩٣٠ — ١٩٣٢ واعترفوا باخطائهم الماضية وسعوا لتقويمها، واوقفوا هجماتهم ضد الديموقراطية والاشتركية، وبسطوا لها يد التعاون في بعض الدول كفرنسا، وبدلوا موقفهم من عصبة الامم وحلت سياسة صون السلام محل سياسة الكومنترن الثورية العالمية.

ولكنهم لم يتبنوا هذه السياسة الودية الا بعد ان ساهموا بمعاولهم في تهديم الديموقراطية وبعد ان استفحل الخطب الديكتاتوري، اذ انهارت الديموقراطية في المانيا وفي بعض بلدان اوروبا. وتعتبر سنة ١٩٣٢ الحد الفاصل بين السياستين. وتعتبر الشيوعية قبلها مسؤلة الى حد كبير عما اصاب الديموقراطية من تدهور.

ومن الطبيعي ان تستغل الديكتاتورية هذه السياسة الشيوعية المعادية للديموقراطية الى ابعد حد. وان تستثمر استثمارا ناجحاً عامل الخوف من الشيوعية والثورة العالمية الذي انتاب الدوائر المحافظة في اوروبا الغربية. وكانت الثورة الروسية والحركات الشيوعية في

داخل كل دولة تغذي هذا الخوف حين تبشر بنظريتها القائلة بان الثورة الاجتماعية لا بد ان تندلع في اوروبا اثر الازمات الحادة التي تعرضت لها . فاخذت الدعاية الديكتاتورية تضرب على هذا الوتر الحساس وتقذف الرعب في نفوس البورجوازيين . ولم تفلح الدول الديموقراطية في مقاومة الهياج الشيوعي لانها لم تبادر الى تطبيق سياسة اجتماعية ايجابية تقضي على بواعث وجوده .

وبينما كانت الديكتاتورية تسلك هذه السياسة وتستغل هذه الدعاية في الميدان الديموقراطي كانت تتعاون في الميدان السياسي مع روسيا السوفيتية . فكانت المانيا اول دولة عقدت معها معاهدة صداقة وتحالف سنة ١٩٢٢ . ولما استلم الوطنيون الاشتراكيون الحكم جددوا هذه المعاهدة . وكانت ايطاليا اول دولة كبرى في اوروبا الوسطى اتصلت بالاتحاد السوفيتي ، واقامت معه علاقات اقتصادية منتظمة . وجنت الدولتان من هذه العلاقات فوائد جمة في عملها الدبلوماسي ضد فرنسا وانكلترا وحلفائها .

ولكن الوضع تبدّل بعد ان غير الاتحاد السوفياتي سياسته ١٩٣٠ وابدى رغبته في دخول عصبة الامم ، واخذ يجنح الى القيام بدور حاسم في النضال الناشب بين الدول الديموقراطية والدول الديكتاتورية .

على ان هذا التبدّل لم يرق لجميع الناس . فان الفئة التي تكره الاتحاد السوفيتي وتمقت الشيوعية تابعت مؤامراتها في داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه ، لقلب نظام الحكم الشيوعي . واتهم رجال الديموقراطية الذين يبشرون بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي - معتقدين

ان السلم لا يمكن ان يستتب إلا اذا انتظمت روسيا والمانيا في عقده – بانهم يمهدون السبيل للشفة العالم . واصبحت الشيوعية وسيلة لمحاربة الديموقراطية ، اذ ان اعداءها الديكتاتوريين جعلوا ينعون عليها انها التربة التي تنبت وتزدهر فيها الشيوعية .

وكانت الدعاية الديكتاتورية تبرز الشيوعية للعالم في صور قاتمة مخيفة . فهي تعد ثورة عالمية تودي بالثقافة والحضارة . وهي تبغي القضاء على الدول الاوروبية وعلى نظامها البورجوازي لتقيم محله نظاماً ارهابياً بيد الطبقة المتوسطة ، ويستند الى الغوغاء . وهي تقصد من وراء ذلك ان تحوّل الشعوب الاوروبية عن الديموقراطية التي تعبّد للشيوعية طريق الفوز ، وان تزين لها ان لا خلاص للعالم منها إلا بواسطة الديكتاتورية ، وان زوال النظام الديكتاتوري من بلد من البلدان يؤدي حتما الى تسلط الشيوعية عليه واستبدادها بامره .

ولم تكن هذه الدعاية الاثيمة تتورع عن اختلاق الاكاذيب والمفتريات تعمد الى نشرها بصورة خاصة في الاوساط البورجوازية الفرنسية والبريطانية وتبرر بها قيام النظام الديكتاتوري في المانيا وايطاليا واسبانيا الذي يقف سداً منيعاً في وجه الشيوعية .

ومن الخطأ الاعتقاد بان هذه الدعاية لم تصادف النجاح الذي تريد في بعض دوائر اوروبا الغربية البورجوازية . اذ انها خلقت لدى فئة من قادة الديموقراطية الشعور بانهم امام خطرين : خطر الشيوعية وخطر الفاشستية . وكثير منهم فضلوا الخطر الفاشستي على الخطر الاحمر وفكروا باصطناع قوى الفاشستية في سبيل التغلب

على الشيوعيـــة . اما رأسماليو الدول الديموقراطية فقد اعتقدت كثرتهم بان الفاشستية وحدها هي القديرة على انقاذهم من الوباء الشيوعي .

ولا بد لنا من الاعتراف بان هـــذا الذعر الذي تملك بعض الدوائر السياسية والمالية الديموقراطية حيال الشيوعية هو نتيجة لعجزها عن درء خطرها بواسطة سياسة ديموقراطية اقتصادية وثقافية جريئة تؤمن للشعب ارتقاء مستوى العيش الذي تعده به الشيوعية. فقد كان ينقص الديموقراطية زعماء اقوياء نيرو الفكر يتجهون بها هذا الاتجاه دون ان يخافوا لومة لائم .

وكان ينقصها من يفند على الدعاية الديكتاتورية مغالطاتهـــا السياسية والاجتماعية ، لان الذين يلوذون بالديكتاتورية هرباً من الشيوعية هم اشبه شيء بالذي يستجير من الرمضاء بالنـــار . لان الأنظمة الديكتاتورية الفاشستية تتفق في بعض اساليبها اتفاقاً غريباً مع الشيوعية . فالاشتراكية الوطنية في المانيا طبقت بعض المبادىء الاشتراكية . والفاشستية في ايطاليا قريبة الشبه بالاشتراكية الثورية . كما أنها تصطنع في عملها السياسي القوة المباشرة ، وتستخدم للوصول الى أغراضها الوسائل الثورية .

٤ - الغلو القومي سلاح ضد الديموقراطية

الغلو القومي سلاح خطر استعملته الفاشستية والاشتراكية الوطنية ضد الديموقراطية . وهو سلاح ذو حـدين . لان الفكرة القومية نشأت نشأة طبيعية مع الثورة الفرنسية واخـذت تنمو في

القرن التاسع عشر حتى أصبحت قاعدة من قواعد الديموقراطية . وكان معناها الاسمى ان المذهبية الديموقراطية لا تطبق الحرية ولا تخص بالاحترام الفرد فحسب ، بل تريد للجماعات الوطنية ما تريده للافراد .

ولكن الانظمة الاستبدادية استغلت هـذه الفكرة أوسع استغلال ، ودفعت بها الى حدها الأقصى ، واستخرجت منها فلسفة معنوية مذهبية جديدة هي فلسفة الغلو القومي ، واتخذت حق تقرير المصير بنداً من البنود الرئيسية في برنامجها السياسي .

وقد نادت هذه الفلسفة بما يمكن أن يدعى تأليه الامة والدولة . فهما انفس القيم في العالم ، وفي سبيلهما يستهان بكل تضحية . وعلم الاخلاق يجب أن يبنى على القيم المتمثلة في الامة ، لانها المحور الاسمى لجميع المعاني والقيم . وعلى الفرد أن يخضع لها خضوعاً تاماً وأن يهب لها كل شيء بدون قيد ولا شرط . وهي ذات كيان حيوي قائم بذاته ، له نموه وامتداده ونفوذه ، متميز عن كيان الامم الأخرى .

ونقلت هذه الفلسفة السياسية الحيوية من الميدان القومي الى الميدان الدولي . وأصبحت الشرعة التي تحدد علاقات الامم والدول ببعضها ، وتجعل منها نضالا في سبيل السلطة والسيطرة والتوسع والمجد ، وكفاحاً في سبيل سيادة العالم .

وفي هذا الكفاح تتحكم الدول الكبرى بالدول الصغرى وتقرر مصيرها ، وتتقاتل للسيطرة عليها دون أن يعوقهـا عن ذلك أي اعتبار معنوي .

ونرى هذه الانظمة الاستبدادية الحديثة تقتبس عن الدول الاستبدادية القديمة كثيراً من النظريات المتصلة بالوهية الدولة وسلطتها وقوتها وتوسعها الاقليمي . ونراها توحد ما بين الدولة والشعب . فالادارة القديمة الرامية الى القوة والتوسع والسيطرة على العالم هي في آن واحد ارادة الدولة وارادة الشعب . لان الدولة هي المنظمة السياسية التي يستمد منها الشعب قواه الحيوية . وهكذا تتحوّل فلسفة الغلو القومي في حياة الامة الداخلية الى فلسفة سياسية استعمارية في حياتها الخارجية .

ولكي تستطيع هذه الدول بلوغ مقاصدها عمدت الى اذكاء المشاعر القومية للشعب ، والى تربية أفراده على حب البطولة وتعويدهم تقديس الشرف الوطني وتعشق النفوذ ، الى أبعد الحدود الممكنة . وقاومت أعنف مقاومة كل الذين يبشرون في صفوفه باية نزعة سلمية أو عالمية . اذ ان السلطة هي وحدها التي تخلق الحق وتحمي وجوده . والحرب هي التعبير الاسمى عن روح الامة وقوة الدولة . اما الفلسفة المعنوية التي نشأت عن حضارة القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر الديموقراطية ، فنصيبها الاضطهاد والقمع .

ولم يقف الغلو القومي عند هذا الحد ، بل ان الاشتراكية الوطنية الالمانية اضافت اليه النظرية العرقية التي تنبّيء الالمان عرش الاجناس وتجعل منهم الشعب المختار الذي يحمل رسالة للعالم تخول له ان يسيطر عليه لكي ينظمه تنظيما حضارياً جديداً . واستندوا الى هذه النظرية في حربهم الساميين اليهود وكل من لم يكن آرياً .

وبهذه النظريات رجعت الدول الاستبدادية بالانسانية في بداية

القرن العشرين الى ظلمات القرون الوسطى . واخذت تطبق اساليب الاضطهاد التي اشتهرت عن تلك العصور . وسارت على خط مناقض للديموقراطيات التي تبشر بفلسفة انسانية وتنادي بحلول الاتفاقات الدولية محل الحروب ، والتسامح واحترام الفرد للفرد والامة للامة محل القومية الضيقة ، والرغبة في السلم والتعاون الدولي محل التنازع والميل الى التوسع . واتهمت الديموقراطية بانها تقتل الشعور القومي وتعجز عن الذود عن حياض الوطن وتعرض الدولة لسيطرة اليهودية العالمية .

وكان انصار الاستبدادية يلقون لهذه التهم وينشرونها بكل ما لديهم من وسائل بين الجماهير . والجماهير دائماً مرهفة الحس سريعة التأثر ، خاصة وان الديكتاتورية كانت تصوب دعايتها الغوغائية الى جوانب حساسة من نفوسها . فلم يكن من الصعب عليها ان تصادف هوى فيها وان تدرك النجاح فيما تبتغي لدى الامم الكبيرة والصغيرة على السواء .

فهذه المانيا يسري فيها شعور الاستياء من معاهدات الصلح التي فرضت عليها بعد الحرب ، والهزيمة التي نزلت بها قد جرحت كبرياءها القومي . وهؤلاء هم قادة الالمان الاحرار الذين وسدت اليهم امور بلادهم بعد الحرب يعجزون عن تسييرها ويسيؤون استخدام بعض الامتيازات التي سمحت لهم بها الدول الديموقراطية . وتجاههم يبرز القادة الوطنيون الاشتراكيون مزودين باحب المثل العليا الى امتهم حول الوحدة القومية واستعادة الحقوق المسلوبة ، ومتخذين منها ميثاقاً لسياستهم الداخلية والخارجية ، عاملين على تطبيقها

غير مقيدين برقابة برلمانيـــة ، وغير عابئين بأي فلسفة معنوية أو انسانية ، إذ لا فلسفة تدينهم وتسيرهم إلا فلسفتهم القومية الجرمانية .

فلا عجب اذا أصابوا من وراء ذلك بعض النجاح ، ولا عجب إذا اعتبرنا هذا النجاح ضربة قاضية للديموقراطية في المانيا وصدمة أليمة لجميع الديموقراطيات في العالم . ولا عجب إذا رأينا المانيـــا الوطنية الاشتراكية تمزّق بعد حين معاهدة فرساي وتبتلع النمسا وتحتلّ تشيكوسلوفاكيا وتهاجم دانزيغ وبولونيا وتثير الأقليات العنصرية في جميع البلاد المجاورة لها وتستخدمها أداة لهـــا في سبيل إضعاف الديموقراطية وتنفيذ سياستها الاستعمارية .

لا عجب في ذلك لانه بينما كانت الدول الاستبدادية تكتسح الرأي العام العالمي بدعايتها وتصطنع أساليبها الاندفاعية الجديدة فتبلغ من أهدافها ما تريد وتدنو بالعالم من الحرب ، كانت الدول الديموقراطية تستعمل أساليبها البطيئة العتيقة ، وتبني سياستها على تقديرات أنانية عقيمة فتركت ساعد الدول الاستبدادية يشتد ، حتى رمتها بالحرب العالمية الثانية آملة أن تحقق بها ما تبقى من أطماعهـــا التوسعيّة .

٥ - أخطاء وعيوب الديموقراطية

« أ » نظام الاحزاب والنظرف الحزبي

وهذا سبب من الاسباب التي أدت الى تدهور الديموقراطيـــة والتي أنهكت قواها . وهو سبب يعود الى الديموقراطية نفسها لان نظام الاحزاب نظام طبيعي فيها .

وقد اتخذته الدعاية الديكتاتورية موضوعاً من مواضيع دعايتها ضد الديموقراطية ، فهاجمت نظام الاحزاب السياسية ، والحزبية السياسية والشخصية والبرلمانية التي تنشأ عنه والتي ترد السيادة للجماعات الشعبية . ولئن كان لبعض هذه الهجمات ما يبرّره إلا أن أكثرها مبالغ فيه . فالذين يوجهونها يقعون في خطأ التعميم ، فيتخذون بعض الحوادث الخاصة حجة لانتقاد الديموقراطية انتقاداً عاماً . ويستغلون أخطاء بعض الاشخاص وزلات بعض الأحزاب لأصدار حكم جائر على النظام الديموقراطي كله وعلى بعض عيوبه التي لا يخلو مما يماثلها او مما هو أخطر منها، أي نظام من نظم الحكم.

وقد زعم الذين روجوا هذه الدعاية ان معظم الدول الاوروبية مبتلاة بعدد كبير من الاحزاب السياسية . وان هذه الاحزاب تفسد الدولة والامة وتشلّ وجودهما السياسي وتقدم لهما حكومات عاجزة مضطربة ، قاصرة ، وتجعل منهما فريسة لمنازعاتها الدائمة .

وتتخذ هذه المنازعات الحادة البرلمان مسرحاً لها . فاذا به سوق للمشاحنات والمناقشات التي لا تنتهي والتي لا تجدي نفعاً ، والتي لا تبغي الاحزاب منها الا خطاب الجماهير من فوق سدة البرلمان والتأثير فيها . وبذلك لا يتوصل البرلمان الى اتخاذ قرار ما الا بعد جهد شاق . وتنساق الحكومة المنبثقة عنه الى مثل هذا العجز وتعاني منه ما تعاني ، حتى اذا استطاعت الاتفاق مع البرلمان على قرار ما ،جاء هذا القرار نتيجة لتسوية لا ترضي احداً ، او ترضي مصلحة حزب من الاحزاب على حساب المصلحة العامة .

وزعموا ايضاً ان للنظام الديموقراطي نفقات تكلف الامة

غالباً . فالرواتب والاعانات المقررة فيه باهظة المبلغ ، وما هي الا رشوات مستورة . والاحزاب تتقاسمها وتتقاسم مناطق النفوذ في الدولة . وتحاول ان تحشد فيها انصارها وان تخترع القوانين التي تحميهم وتعزز نفوذهم . وبذلك تنهب دخل الدولة نهباً مباشراً وغير مباشر ، وتعيث فيها فساداً يسري الى جميع مرافقها .

وهي بالاضافة الى ذلك تكافح لوضع انصارها في جميع المراكز الحكومية السياسية والاقتصادية العليا . وتسعى لكي تؤمن لهم الامتيازات المعنوية والمادية . ولا تتورع في سبيل ذلك عن شراء بعض الشخصيات السياسية وبعض رجال الادارة فتسيء بعملها الى بنية النظام الحكومي الديموقراطي ، والى الدواوين الحكومية التي تصبح فريسة أهواء الاحزاب السياسية ، وتتجرد من صبغتها المعنوية العامة ، ويصير همّ الناس بلوغ الوظيفة باي ثمن كان ، فتنتشر الروح المادية النفعية ، وتسود روح التحيز والظلم .

تلك هي الانتقادات التي صبها خصوم الديموقراطية على نظامها الحزبي . ونحن لا نحب ان نتجاهل ما في الديموقراطية من عيوب وما لها من اخطاء . فلأصلاح هذه العيوب والاخطاء لا بد من الاعتراف بها اولا . ولكننا نأبى ان نجاريهم في هذا التحامل على الديموقراطية إذ يجسمون عيوبها واخطاءها تجسيما يبعد بها عن الحقيقة .

ولعل الذي يساعدهم على هذا التحامل هو أن بعض الديموقراطيات الناشئة ظهرت فيها هذه العيوب ظهوراً واضحاً ، ولم يؤاتها الزمن الذي يسمح لها بالتغلب عليها كما تغلبت عليها الدول الديموقراطية العريقة . فهي ابرز ظهوراً في الديموقراطية الالمانية

منها في الديموقراطية الانكلوسكسونية . وهي أقرب الى الفتك بديموقراطيات اوروبا الوسطى والبلقان منها الى الفتك بديموقراطيات اسكندنافيا وسويسرا .

كل هذا صحيح . ولكن ليس معناه ان الانظمة الديكتاتورية لا تنطوي على عيوب أفدح من هذه . ان عيوبها تفوق ما عرفته الديموقراطية ، ولكن نظامها الاستبدادي يحجب نواحي ضعفها ويحرّم بحثها أو الحديث عنها . فنظام الحزب الواحد في البلاد الديكتاتورية أشدّ خطراً من تعدد الاحزاب في البلاد الديموقراطية اذ ان هذا الحزب يقبض على ناصية الحكم ، ويسخّر جميع مرافق الدولة لمصالحه ، وتتبع حيالها سياسة تبعد عنها القيم المعنوية وتطبع الموظفين على الخضوع والتحيز ، وتنتشر الفساد بينهم بصورة منهجية بواسطة ميزانية لا رقابة عليها ، وتدفع الشباب الى التسابق الرخيص في سبيل الوظيفة . فتصبح الدولة وحياتها السياسية والدواوينية لا تعرف أي قاعدة من القواعد الخلقية المعنوية .

واخذت الدعاية الديكتاتورية على الديموقراطية ترددها في اعمالها وافتقارها الى التصميم السابق الذي يهيء لها الخطط التي يجب أن تسير عليها ، ونسبوا هذا النقص الى نظام تعدد الاحزاب .

ونحن لا ننكر ان الدول الديكتاتورية أحزم في امورها واسرع في مقرراتها من الدول الديموقراطية . لان المناقشات البرلمانية والاختلافات الحزبية كانت دائماً تعوق الوصول الى المقررات حتى في بعض الظروف العصيبة التي تتطلب التصرف السريع الحاسم ، وكانت الاحزاب تراعي مصالحها الانتخابية وسمعتها

لدى الرأي العام فلا تتفق إلا بعد مناقشات طويلة ، وتكون اتفاقاتها تسويات تنقصها الفعالية الى جانب تباطؤها الشديد في الوصول اليها . فالديموقراطية لا تستطيع في هذا الميدان ان تجاري الديكتاتورية في فعالية دواوينها المدنية ، وفي خططها العسكرية الصاعقة ، وفي اساليبها الدبلوماسية المعتمدة على عنصر المفاجأة .

ولكن البلاد الديكتاتورية تدفع غالياً ثمن هذه الميزات . ففقدان الرقابة الشعبية العامة على اعمال الدولة ، هذا الذي يسمح لها بسرعة التصرف يؤدي الى عواقب وخيمة قد تذهب بالدولة بعض الاحيان . وفقدان الحرية يضعف معنويات الامة ويقسمها انقساماً خفياً على بعضها . ويجعلها عرضة لانهيار سياسي واقتصادي ومالي مباغت لدى أول كارثة تحل بها .

وهذا الخطر لا يبدو للعيان لدى نشوء الديكتاتورية . لانها كثيراً ما تصادف في نشأتها الاولى، انتصارات تبهر الشعب وتعميه عن المساوىء الكامنة فيها . فيقف الى جانبها في نضالها ضد الديموقراطية . ويتصور لها من الوان الفوز ما هو واقعي وما هو وهمي . واذا ادرك قسم من الشعب الخطر الذي يسير نحوه فان الحرية المخنوقة لا تسمح له أن يعبر عن رأيه . فيتخذ حيال الحوادث موقفاً سلبياً منتظراً بصبر وتململ الساعة التي ستنزل فيها الكارثة الداخلية أو الخارجية التي تبدد وحدها سراب الديكتاتورية .

وعابت الديكتاتورية على الديموقراطية انه لم يكن لاحزابها زعماء جديرون بالقيادة التي يتولونها . وهو عيب أسارع الاعتراف بصحة وجوده . فليس من ريب في ان زعماء الديموقراطية

يتحملون قسطاً وفيراً من مسؤولية التدهور الذي أصابها .

فقد غفلوا عن واجباتهم الحقيقية . وكان احدهم يبلغ المركز الذي يريد بعد نضال عسير . فاذا ما اطمأن فيه حسب انه اصبح حقاً ابدياً له . ونسي ان الديموقراطية تستهلك رجل الدولة بسرعة ، وان عليه وعلى امثاله ان يعدوا جيلاً جديداً لخلافتهم فوراً في المراكز التي سيدعون الى التخلي عنها بعد حين . فلم تكن هذه الفكرة تروقهم ولم يستطيعوا ان يتمثلوها كضرورة من ضرورات التطور الديموقراطي . بل كان كل همهم ان يظلوا حيث هم اطول مدة ممكنة ، وان يسدوا الطريق على الجيل الطالع ، وان يبقوا هم وحدهم محور الحياة السياسية العامة ، لا يرتضون التنازل عن امتيازاتهم المعنوية والمادية ولو قضت بذلك مصلحة الديموقراطية ! فتأسن الحياة السياسية حولهم ويصبح كل شيء فيها سائراً بفضل الروتين اليومي وحده ، ويصبحون هم انفسهم غرباء عن الجماهير المتجددة العواطف والميول ويشيخون ويشيخ معهم النظام الذي يتولون ، ويعتري الديموقراطية العجز والموات نتيجة لانانيتهم واستئثارهم . فكيف نريد من زعماء كهولاء ان يحموا الديموقراطية وان يقفوا بها في وجه الشبان المندفعين الذين تزعموا الديكتاتوريات ، والذين لم يبلغوا الحكم الا بعد ثورات قادوها بانفسهم ؟؟

«ب» دعاية الديكتاتورية لتأمين الرأي العام الموحد

وفي هذا الميدان لا بد لنا ان نعترف ان الديكتاتورية بلغت منتهى النجاح وان الديموقراطية افلست تمام الافلاس . اذ انها

ادركت ان تكوين الرأي العام لا يمكن ان يعهد به الى وكالات الاخبار او معاهد التربية ، بل الى وزارات الدعاية .

فانشأت وزارات الدعاية واولتها فائق العناية . واخذت تتبع خطة مرسومة في الدعاية تقوم في اغلب الوقت على ترويج اخبار مغرضة ، كاذبة ، عدائية ، ملفقة ، ترويجاً منهجياً . وكان لها من التقدم الفني للصحافة والتلغراف اللاسلكي والراديو اكبر معين ، جعل دعايتها من امضى الاسلحة واقواها تاثيراً . ولم يكن يهمها ان تتفق اساليب دعايتها او الافكار التي تبشر بها مع مبادىء الاخلاق والشرف الدولي بل كان المهم عندها هو ان تتوصل عن طريقها الى التأثير في الافكار والى صرف الناس عن الديموقراطية .

ولم تكن تجد أية غضاضة في ذلك . لأن سياسيها جاهروا باعتقادهم بأن الدعاية كانت في اثناء الحرب فناً من فنونها الضرورية لبلوغ النصر . وهي في وقت السلم ضرورة من الضرورات التي يجب أن يعتمد عليها الحزب السياسي أو الدولة الحاكمة في سبيل تثبيت دعائم النظام الذي تقوم عليه . وكل اعتبار آخر يزول أمام هذا الهدف الأسمى الذي تعبّأ له الدعاية ، تعبئة تامة مطلقة .

ولا بدّ لنا من الاعتراف بأن الديموقراطيات اندحرت اندحاراً شائناً أمام الدعاية الديكتاتورية المنظمة ، إذ أنها حاربتها بأسلحتها الخاصة . فجعلت تطالبها بتطبيق مبادئها الانسانية السامية كمبدأ الحرية والتسامح والتآخي . ولم تكن تفعل ذلك حباً بهذه المبادىء بل رغبة باستغلالها في سبيل تسلم السلطة والسيطرة على الشؤون

العامة، وما إن تبلغ من ذلك هدفها حتى يكون أول عمل من أعمالها تقويض المبادىء الديموقراطية التي عبدت لها طريق الفوز، وإحلال المبادىء الديكتاتورية محلها.

وهكذا استخدمت الدعاية الديكتاتورية المبادىء الديموقراطية في سبيل تحقيق أغراضها. وكانت تذيع بعد أن يستلم أنصارها الحكم انهم إنما وصلوا اليه بالطرق الشرعية الدستورية. والدستور الديموقراطي يترك الحرية لجميع الأحزاب كيفما كانت نزعتها ويقلد الحزب الذي يحوز على الاكثرية الحكم ولو كان هذا الحزب عدو الديموقراطية الأول. وبعكس ذلك الدساتير الديكتاتورية فهي تحرم الحياة على كل من يخاصمها ومن يخالف افكارها. ولذلك استحال على الاحزاب الديموقراطية أن تعود الى الوجود بعد أن استلم الديكتاتوريون الامر.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الديكتاتورية تنفق ما وسعها من جهد ومال على مثل هذه الدعاية كانت الدول الديموقراطية تهملها كل الاهمال. ولم تكن تستطيع أن تصطنع في تربية الرأي العام الوسائل المكيافيلية التي تصطنعها الدول الديكتاتورية. بل كانت تصطنع الوسائل السياسية العادية، متحرية فيها الحقيقة والشرف وتاركة للرأي العام قدراً من الحرية الفكرية يسمح له أن ينتقدها وأن يحاسبها على ما تقول وتفعل. ولم يقيض لها أن تنظم على هذه الأسس القويمة دعاية قوية تقاوم بها الدعاية الديكتاتورية وتحدّ من فعلها في نفوس الجماهير.

« ج » الشباب والانظمة الديكتاتورية

وقف الشباب في أكثر البلدان في صف الديكتاتورية ، وازور عن الديموقراطية ، لانه رأى في دعواتها ومذاهبها ذلك التجدد المثالي والاندفاع الفكري والسياسي الذي يتفق مع طبيعته . فأقبل على الصيغ المثالية الجديدة التي جاءته بها بشغف ، وتعلق بها بما هو مشهور عنه من حماسة بالغة .

وكان الشباب بعد الحرب العالمية الاولى ، يعاني كثيراً من الازمات ، لعل أخطرها أزمة البطالة التي اشتدت بين سنة ١٩٢٩ – ١٩٣٦ واستفحلت اكثر ما استفحلت في أوساطه . فاستغلت الديكتاتورية هذه الحال التعيسة وجعلت تصوّر للشباب العالم الأفضل الذي ستخلقه له والذي سيكون فيه صاحب الحل والعقد.

أما ساسة الديموقراطيات فكانوا يوصدون في وجهه أبواب المستقبل . ويتكالب الشيوخ منهم على المراكز التي احتلوها أثناء الحرب وبعدها ويعتبرون أنهم هم وحدهم الجديرون بتحمل تبعاتها وأعبائها .

« د » نزعة الديموقراطيات السلمية

كانت نزعة الديموقراطيات السلمية سبباً من اسباب انهيارها . فقد دفعتها الى اقامة صرح سياستها الخارجية والداخلية على اساس السلم وصرفت انتباهها عن كل ما تطلبه الحرب من استعداد . وتبنت سياسة عصبة الامم واخذت تدعو الى نزع السلاح .

واعتقدت ان الحرب ان لم تزل زوالا نهائياً فانها بعيدة الوقوع بفضل هذه السياسة السلمية . وبالرغم من ان فرنسا احوج الدول الديموقراطية للاستعداد للدفاع عن نفسها وحدودها فانها جرت على هذه السياسة ايضاً واخذت تبشر بها في المحافل الدولية فخلقت في بلادها وفي البلاد الديموقراطية رأياً عاماً محباً للسلم .

واصبح الجيش نتيجة لذلك مهملاً في الدول الديموقراطية لا ينال من العناية ما يستحق ، ولا بعض ما تناله المصالح القومية الاخرى . واخذت بعض الدول تحول الاعتمادات المالية المقررة للدفاع الوطني الى المشاريع الاجتماعية . وحملت الازمة المالية انكلترا على تخفيض ميزانيتها العسكرية حتى باتت دولة شبه عزلاء كما ان فرنسا ارجأت بعض التدابير التسلحية الضرورية الى اجل غير معلوم .

اما الدول الديكتاتورية فكانت على خلاف ذلك تولي الجيش اعظم العناية . وتتخذه الاداة الرئيسية لتحقيق اغراضها السياسية في الداخل والخارج ، فكانت نتيجة ذلك ان ربي الشعب في البلاد الديموقراطية تربية سلمية ، واصبح الاعتماد فيها كل الاعتماد على عصبة الامم والسلامة الاجماعية . فخيم الركود على حياتها السياسية وبات مواطنوها يستبعدون وقوع الحرب . فماتت في نفوسهم نزعة المقارمة وارادة القتال . وتولاهم الاعتقاد بان حكوماتهم الديموقراطية لن تعمد الى الحرب في سبيل الدفاع عن مثلها العليا او عن مصالحها . واستكانوا لهذا الاعتقاد كارهين او راضين . واستغلت الدعاية الديكتاتورية هذه الحال . واخذت تنعت

الديموقراطية بانها رمز الاستسلام وانها لن تستطيع الصمود في وجه المطامع الديكتاتورية التي يسندها الاستعداد الحربي وتدعمها القوة. وان هذه المطامع تتحقق كلها اذا اظهرت الدول الديكتاتورية بعض الشجاعة.

ولم تقتصر الدول الديكتاتورية على استغلال هذا الاسترخاء الذي اعترى الشعب في الدول الديموقراطية. بل اخذت تربي شعوبها تربية عسكرية صارمة، وتنمي فيها حب الفتح والتوسع، وتزين لها وجود خطر خارجي يتهدد دوماً حياتها ويتطلب منها الاستعداد التام لصده. وتعمد من حين الى اخر الى اتخاذ تدابير عسكرية واسعة النطاق تلهب الشعور بالقوة في نفوس مواطنيها، وتضرم عواطف الرأي العام القومية.

فلما آذنت الازمات الحاسمة التي اصطدمت فيها الدول الديموقراطية بالدول الديكتاتورية تراجعت الاولى امام الثانية، متهيبة استعدادها العسكري ومنحنية أمام فعالية خططها السياسية. وبفضل هذا التراجع الذي توالى في عدة مناسبات دولية كأزمة منشوريا والحبشة والنمسا برزت الدول الديكتاتورية وكأنها الجانب الاقوى في ساحة السياسة الدولية.

وهكذا كان يتبع كل ازمة دولية صعود الاسهم الديكتاتورية وهبوط الاسهم الديموقراطية، والديموقراطية في كل ذلك ضحية تقصيرها في السباق نحو التسلح الذي اثارته الدول الديكتاتورية؛ اي ضحية نزعتها السلمية وفقدانها الرغبة في المقاومة العسكرية وافتقارها الى تقدير الامور تقديراً صائباً واصطناع الشجاعة

والجرأة في معالجتها . اضف الى ذلك ان دولها لم تكن متضامنة تضامناً حقيقياً فيما بينها ، وان زعماءها كانوا يقترفون الاخطاء الجسيمة في سياستهم الداخلية والخارجية .

ومن الطبيعي ان تعجز الديموقراطية وهي تعاني هذه الحال الاليمة عن الوقوف في وجه التوسع الديكتاتوري وان يصبح هذا التوسع خطراً على الحرية والثقافة في اوروبا . ونحن اذ نسجل هذه الحقيقة المرة لا نقصد منها لوم الديموقراطية على حبها للسلم ودفاعها عنه . فذلك موقف طبيعي منها . ولكنها جاوزت به الحدود السليمة المعقولة . وفاتها ان المثل الاعلى لا ينتصر بالسلم وحده وان على الداعي اليه ان يناضل في سبيله وان يكون مستعداً للقتال اذا اقتضى الامر . فكان عليها هي ايضاً ان تستعد قبل ان يفوتها القطار ويحق عليها الخسار .

« ه » الازمة الاقتصادية ١٩٢٩ — ١٩٣٦

كانت هذه الازمة من اعنف واطول الازمات الاقتصادية التي ابتليت بها الديموقراطية الاوروبية . انتشرت بسببها البطالة وافلست المصارف واصاب العجز ميزانيات الحكومات . ولم يكن بوسعها ان تخفي ذلك لان الرقابة البرلمانية تحمل الديموقراطية على ان تصرف جميع شؤونها السياسية والمالية سواء أكانت حسنة او سيئة في وضح النهار . اما الدول الديكتاتورية فبوسعها ان تخفي مثل هذه الحال عن رعاياها وان تذر الرماد في العيون اذ تتهم النظام الاقتصادي الديموقراطي بانه هو المسؤول عن الازمة .

والواقع ان الازمة نشأت عن اضطراب في اقتصاديات العالم كله . وانه كان لها اسباب متشابكة آخذ بعضها برقاب بعض . ولكن هذا لم يصرف انصار الديكتاتورية عن استغلالها اوسع استغلال ضد الديموقراطية . فكان لها الاثر الحاسم في انهيار الديموقراطية في المانيا وتدهورها في باقي البلدان الاوروبية .

٦ ـ صعود الديكتاتوريات التدريجي بعد الحرب

كل هذه الصعوبات التي عانتها الديموقراطيات الناشئة بعد الحرب اضرت بالنظام الديموقراطي أعظم الضرر ، ومهدت السبيل لظهور النظام الديكتاتوري .

وكانت ايطاليا أول دولة اوروبية سارت في هذا الطريق حين استلمت القمصان السوداء الحكم فيها ١٩٢٢ . وكذلك فعلت هنغاريا وبلغاريا. إلا ان نظامها السياسي ما لبث ان تطور واقترب بعض الشيء من النظام الديموقراطي . اما ايطاليا فظلت ماضية في الطريق الديكتاتوري. فتوارت منها المعارضة البرلمانية ١٩٢٤. وتحولت الفاشستية من مجرد حزب ديكتاتوري سياسي الى نظام للحكم له فلسفته السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة .

وبذلك قدمت ايطاليا الفاشستية المثل الديكتاتوري الحي لسواها من الامم . ولم يقدّر المراقبون حق التقدير ما يمكن أن يكون لهذا المثل من اثر عميق في الحياة السياسية الاوروبية. وظن البعض ان المعارضة الايطالية سوف تشتدّ وتقضي على الفاشستية . ولذلك اجتنب أعداء الفاشستية اتباع سياسة دولية تهدف لمحاربتها

في ايطاليا وبقية بلاد العالم. ولعلهم لم يكونوا يريدون هذه السياسة او انهم لو ارادوها لما قدروا عليها .

والى جانب المثل الايطالي وجد المثل التركي . فقد خلق كمال اتاتورك منذ ١٩٢٣ ديكتاتورية راسخة الاركان في تركيا. وظل قيما عليها يصونها من العبث حتى وفاته ١٩٣٨ . وساعده على ذلك انتصاره العسكري على اليونان وتلك الثورة التجديدية التي ادخلها على حياة مواطنيه الاجتماعية .

وتوالى بعد ذلك قيام الديكتاتوريات ، في اليونان وبلغاريا وبولونيا ١٩٢٦ ، وفي لوتانيا واسبانيا ١٩٢٣ وفي يوغوسلافيا ١٩٢٧ وفي النمسا نشأت حركة فاشستية ١٩٢٩ وبلغت أشدها حوالى ١٩٣٣ واستوت في الحكم واضحة الاتجاه ١٩٣٦ . وفي المانيا كانت تنمو أخطر حركة ديكتاتورية عرفتها اوروبا. فقد توفي ستراسمين ١٩٢٩ واخذت تتطور الامور بعد وفاته تطوراً يقوي من مركز الحزب الوطني الاشتراكي ويزيد من انصاره في كل دورة انتخابية حتى دعاه الرئيس هندنبرج والمستشار فون بابن الى الحكم ١٩٣٣ .

وفي الشرق الاقصى كان النظام الديكتاتوري الياباني ينمو يوماً بعد يوم ويوسع مناطق نفوذه. وفي روسيا كانت ديكتاتورية العمال قائمة منذ ١٩١٧ . وكان لينين يعمل واعوانه على تذليل الصعوبات والحيلولة دون الحرب الاهلية التي تحاول المؤامرات الاجنبية دفع روسيا اليها . وخلف لينين ستالين الذي استطاع ان يقصي منافسه تروتسكي وان ينشيء في روسيا السوفياتية نظاماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً شرعياً ثابت الاصول .

فلم يبقَ في اوروبا إلا الديموقراطية الانكليزية ، والديموقراطيات السكندينافية مع بعض محاولات في فنلندا لاحلال الديكتاتورية محل الديموقراطية ، والديموقراطية الفرنسية مع بعض المحاولات التي بذلتها احزاب اليمين بعد ١٩٣٣ لتعديل النظام الديموقراطي تعديلاً ديكتاتورياً ، والديموقراطية البلجيكية التي صمدت في وجه الركسية الفاشستية ، والديموقراطية الهولندية والسويسرية .

وفي اوروبا الوسطى وجدت الديموقراطية التشيكية نفسها بعد حين من الدهر وحيدة ، تحيط بها الدول الديكتاتورية من كل صوب ، وتحف بها الصعوبات والمنازعات التي نشأت عن هذا الوضع الحرج . فكان على الديموقراطيين التشيك ان يناضلوا ضد الفاشستية في داخل بلادهم اول الامر . ولكن هذا النضال لايمكن مقارنته بنضالهم الجبار الذي بدأوه مع الدول المجاورة سنة ١٩٣٣ والذي كانت الاقلية الالمانية سبباً له . وقد استغلت المانيا هذه الاقلية واثارتها ضد الجمهورية التشيكوسلوفاكية حتى انتهى الامر بحوادث سنة ١٩٣٨ المعروفة .

٤ . عصبة الامم : عنوان الديموقراطية في اوروبا والعالم

١ - نمو فكرة عصبة الامم منذ ولادتها الاولى حتى الحرب الكبرى

•

ان عصبة الامم التي انبثقت عن الحرب العالمية الاولى ثورية الروح والنشأة . ولذلك لم يكن بالامكان ان تظهر الى الوجود إلا على اثر حركة ثورية عامة كتلك الحرب ، حركة كان هدفها ان تنظم حياة العالم الثقافية والاجتماعية والخلقية والسياسية تنظيما ديموقراطياً .

وقد قامت هذه العصبة على مثل اعلى صبت اليه الانسانية منذ اقدم العصور وبذلت محاولات كثيرة في سبيل الوصول اليه . ولكن الشكل الذي تكونت به انما صبغ من افكار رجال القرن العشرين وحدهم .

ولم تقتصر الدعوة الى السلام على افكار بشر بها الفلاسفة منذ القدم بل تجاوزتها الى حركات اخذت تنظم في القرنين الاخيرين

وتنمو نموا متزايداً محاولة التأثير في الرأي العام وتوجيهه توجيهاً سلامياً. وقد بدأت تظهر هذه الحركات في اميركا حوالي سنة ١٨١٥ وامتدت منها الى انكلترا ففرنسا وسويسرا .

وقد عقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض منها مؤتمر لندن سنة ١٨٤٣ ومؤتمر باريس سنة ١٨٤٧ . وكان لمؤتمر باريس صدى بعيد اذ دافع فيه فيكتور هوجو عن فكرة تأليف ولايات اوروبية متحدة.

ثم تبع هذين المؤتمرين مؤتمرات اخرى نظمتها جمعيات سلامية بريطانية وفرنسية واميركية . وكانت هذه المؤتمرات والجمعيات تركز بحثها في مناقشة الاراء العامة والدعوة للافكار السلامية ، وتربط بينها وبين المشاكل السياسية الاخرى لذلك الحين ، كمشكلة حرية التجارة والغاء الرق ومقاومة حرب القرم .

وتوقفت هذه الحركة السلامية منذ حرب القرم وسلم باريس سنة ١٨٥٦ الى حوالي سنة ١٨٧٠ . ثم استؤنفت بعد ان اخذ فريدريك باسّي يبذل نشاطاً جباراً في سبيلها . ولم يعقها عن النمو لا الحرب الالمانية - الفرنسية سنة ٧٠ - ١٨٧١ ولا الحرب الروسية التركية سنة ٧٧ - ١٨٧٨ ولا مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . بل على العكس اخذت تزداد قوة في هذه الفترة القلقة من حياة اوروبا واصبحت فكرة التحكيم شعبية بعد سنة ١٨٧٠ لانها طبقت في حالة الاباما المشهورة بعد الحرب الاهلية في اميركا .

وكان يرافق الدعوة لفكرة التحكيم الدعوة لجمع القوانين الدولية في قانون واحد ولنزع السلاح . واسست جمعيات ومعاهد ومجلات تدعو لوضع تشريع دولي موحد . وفي سنة ١٨٨٩ كان

مؤتمر الاتحاد البرلماني والسلم العالمي قد اصبحا في طليعة الهيئات السلامية العالمية .

واهتمت المؤتمرات السلامية ، وخاصة الاتحاد البرلماني ، في السنوات التي سبقت الدعوة الى مؤتمر لاهاي سنة ١٨٩٩ بالتحكيم وبتأسيس المحكمة الدولية ووضع التشريع الدولي بصورة عملية.. وفي مؤتمر السلام الذي عقد في شيكاغو سنة ١٨٩٣ بحث مشروع كامل لانشاء محكمة العدل الدولية . وعقدت بعد ذلك مؤتمرات اخرى وضعت مشروع محكمة دولية مع نصوص كاملة لاتفاقات التحكيم كان غرض المؤتمرين تقديمها لمختلف الدول كنماذج لتأخذ بها وتعمل على تطبيقها .

وقد ادت مؤتمرات الاتحاد البرلماني والسلم العالمي وخاصة مؤتمر الاتحاد البرلماني في بودابست سنة ١٨٩٦ الى عقد اول مؤتمر عالمي للسلام في لاهاي . اذ ان هذا المؤتمر الاخير خاطب في مقرراته الحكومات وطلب اليها الاشتراك رسمياً في المؤتمر . كما خاطب البرلمانات التي كانت ممثلة فيه طالباً منها ان تحمل حكوماتها على عقد اتفاقات عامة للتحكيم وعلى انشاء محكمة دولية .

وكان يشهد المؤتمر احد الموظفين القنصليين الروس فرفع تقريراً مفصلاً عنه للقيصر نقولا الثاني فاعتمد الوزير الكونت مورافيف هذا التقرير واسباباً اخرى تتعلق بالسياسة الروسية الداخلية والخارجية ، ودفع القيصر للعمل على تنفيذ ما فيه . فاذاع في ٢٤ آب ١٨٩٤ المذكرة التي وجهها الى سفراء الدول المعتمدين في بلاطه والتي دعاهم فيها الى عقد مؤتمر لاهاي للسلام .

وعقد المؤتمر واتخذ قراراً لا اهميـــة له حول تحديد السلاح . وكان أهم منه قراره بشأن محكمة التحكيم الدوليـــة ومشروع الاتفاق الذي وضع « لحل الخلافات الدولية حلا سلمياً » . ويعتبر هذا المشروع خطوة بارزة في طريق التعـاون الدولي ، اذ قضى باجراء التحكيم في حالة النزاع ، واوصى بتشكيل لجنـة استعلام وانشاء محكمة عدل دولية في لاهاي .

ولم تكن مباحثات المؤتمر يسيرة . فقد اخفق في غرضه الاول اي في تقرير التحكيم الالزامي وتحديد السلاح . وكانت المانيا هي المسؤولة عن هذا الاخفاق . ونسب البعض الى روسيا انها انمـا دعت اليه لتخدع الدول عن اهدافهـا الحقيقية ولتكسب الوقت اللازم لها لكي تتسلح وتستعد ضد الدول الاخرى .

ومع ذلك يعتبر المؤتمر احدى المحاولات الهـامة التي بذلت لتحقيق السلام ولتأسيس عصبة امية . وقد تسنى لمحكمة لاهاي ان تصدر حتى ١٩١٤ احكامها في اربعة عشر نزاعاً دوليـــاً . وقامت بواجبها خير قيام . فاحتلت مكانها كاول مؤسسة دولية للسلام في تاريخ اوروبا والعالم .

وبفضل هذا المؤتمر والمحكمة التي انبثقت عنـــه عمت فكرة الاتفاقات التحكيمية بين الدول ، فبلغ عـــددها في سنة ١٩٠٩ ٣١٤ وفي سنة ١٩١٤ كان ١٩٤ منها نافذ المفعول . واهمها الاتفاق التحكيمي الذي عقد في ١٤ اكتوبر ١٩٠٣ بين فرنسا وانكلترا .

واخذت الجمعيات والمؤتمرات السلامية والاتحاد البرلماني تواصل نشاطها ، في الفترة التي امتدت بين مؤتمر لاهاي الاول سنة ١٨٩٩

ومؤتمر لاهاي الثاني ١٩٠٧ . وصادف ان ازداد التوتر الدولي في هذه السنوات بسبب حرب البوير والحرب الروسية اليابانية والصعوبات والمشكلات الحادة التي نشبت في اوروبا الشرقية والبحر الابيض المتوسط . وكان هذا التوتر يحمل الدول على المغالاة في الاستعداد والتسلح مما حفز انصار السلام على مضاعفة جهودهم لايقاف حركة التسلح والحيلولة دون وقوع الحرب .

وكانت الدول التي نشأت بينها الخلافات ووقعت الاصطدامات تبذل ما في وسعها للتخلص من الالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقية لاهاي الاولى . فشعر المسؤولون بأن الاتفاقية في طريقها الى الموت . فسارع الرئيس تيودور روزفلت الى التدخل بين روسيا واليابان والتوسط لابرام الصلح بينهما . كما انه شجع قيصر روسيا على الدعوة الى مؤتمر سلامي جديد يضع اتفاقية تحل محل اتفاقية لاهاي الاولى .

فاجتمع المؤتمر في ١٥ حزيران سنة ١٩٠٧ في لاهاي . وعاد الى معالجة مشكلة نزع السلاح والتحكيم ، وتطرق بصورة جديدة الى بحث قواعد الحرب الى جانب قواعد السلم ، محاولا بذلك أن يُبعد عنها ما استطاع الى ذلك سبيلا الأساليب الوحشية المنكرة .

ولكن المؤتمر لم ينته الى النتائج المحسوسة التي كان يصبو اليها الرأي العام العالمي . فاكتفى بايصاء الدول المشتركة فيه بأن تأخذ بعين الاعتبار مبدأ نزع السلاح . واوصى بأن تحال خلافات الدول المتصلة بالقانون الدولي الخاص الى محكمة جديدة تقرر انشاؤها على أن تحال خلافاتها السياسية الى محكمة لاهاي الدائمة التي سبق تأسيسها .

واعتبر تقسيم الخلافات على هذا المنوال خطوة هامة الى الامام في طريق السلام العالمي . ولسوف يصبح هذا التقسيم من الاسس التي يبنى عليها ميثاق عصبة الامم. ولم يستطع المؤتمر تقرير التحكيم الالزامي في المنازعات الدولية لان المانيا حالت دون ذلك .

وقد جنت الحركات السلامية العالمية من المؤتمر أعظم الفوائد . إذ أنه أمدّها بروح جديدة وعزّز الامل في نفوس القائمين عليها . وقدّم لهم مواد جديدة لأعمالهم ومؤتمراتهم ، وخاصة لمؤتمرات الاتحاد البرلماني . وبلغت هذه الحركات اوج قوتها في سنة ١٩١٤ قبل نشوب الحرب العالمية الاولى . والجو الذي خلقته هذه الحركات قبل اندلاع الحرب هو الذي هيأ اسباب ولادة عصبة الامم بعد انتهائها.

ولو ألقينا نظرة على موقف الولايات الاميركية المتحدة من هذه الحركات السلامية ومبادىء التحكيم السلمي التي دعت اليها لوجدنا انها لقيت فيها أحسن القبول والترحاب . فمنذ سنة ١٨٩٧ بذلت حكومتها محاولات جدية لعقد اتفاقيات تحكيمية خطيرة مع سواها من الدول . وأول هذه المحاولات الاتفاقية الاميركية - الانكليزية التي وُقعت في ١١ كانون الثاني سنة ١٨٩٧ والتي ذهبت الى اقصى مما ذهبت اليه أية معاهدة بين الدول العظمى . ولكن مجلس الشيوخ الاميركي وقف عثرة في سبيل الاتفاقية ورفض التصديق عليها .

وفي سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥ جربت محاولة ثانية كان نصيبها الفشل ايضاً ، وباءت المحاولة الثالثة التي أدت الى توقيع ٢٧ اتفاقية تحكيمية بعد سنوات بنفس الفشل إذ اضاف اليها مجلس الشيوخ

مادة تحديدية جرّدتها من قيمتها ومعناها. وفي سنة ١٩١١ ، في عهد الرئيس تافت ، عقدت اتفاقيات تحكيم مع فرنسا وبريطانيا رفض مجلس الشيوخ الموافقة عليها .

ولم تستطع الحكومة حمل مجلس الشيوخ على القبول باتفاقيات تحكيمية الا في سنة ١٩١٣ في عهد سكرتير الدولة بريان الذي عقد في مختلف الدول ثلاثين اتفاقية تحكيم منها اثنتان مع فرنسا وبريطانيا . ولم ترض المانيا في ذلك الحين ان تعقد اتفاقية تحكيم مع الولايات الاميركية المتحدة . وظلت على رفضها هـذا طيلة الحرب العالمية الاولى .

هذه صورة موجزة عن الحركات السلامية في العالم حرصت على رسمها قبل الخوض في بحث عصبة الامم لنكون على بينة من التطور السياسي والفكري الذي ادى الى ولادة العصبة .

واذا تأملنا هذا التطور تبين لنـا ان الافكار السلامية التي ترددت في جميع الازمنة ظلت حتى القرن التاسع عشر كلمات تتردد على الافواه ويلقى بها في المجتمعات ولم تتخذ طابعها العملي التنفيذي الا في هذا القرن . فاصبحت فيه مذهباً ديموقراطياً واضح المعالم وجعلت تؤثر في النشاط السياسي الدولي . فأسست حولها الجمعيات ونشرت الكتب والمجلات التي عملت على تكوين رأي عـام عالمي سلامي . وعقدت المؤتمرات ، وتعدى الاهتمام بها الجمعيات والمؤتمرات الاهلية الى البرلمـانات والحكومات التي صبغت الحركة بصبغة عالمية انسانية .

وما لبث ان ادى التعاون الدولي الى صوغ هذه الافكار المثالية

في مبادىء سياسية دقيقة ونظريات حقوقية ثابتة . وباتت الحماسة للسلام والرغبة في نزع التسلح اماني سياسية يسعى المؤمنون بها الى تحقيقها تحقيقاً عملياً مادياً . وكانت الصيغة الحقوقية الدولية المثلى التي انتهت اليها الابحاث والمناقشات هي ميثاق عصبة الامم الذي وضع في بداية القرن العشرين .

واذا اردنا ذكر الينابيع التي استمد منهـــا انصار الحركات السلامية تعاليمهم وجدنا في مقدمتها الثورتين الاميركية والفرنسية والدين المسيحي والمذاهب الديموقراطية التي اخذت تنتشر في اوروبا واميركا منذ اواخر القرن الثامن عشر .

اما الذين وقفوا في وجه هذه الحركات فهم الرجعيون والمحافظون في كل دولة من الدول . ولذلك استحال الوصول الى وضع ميثاق العصبة قبل نشوب الحرب العالمية الاولى ، لان الرأي العام العالمي لم يكن قد اعد بعد الاعداد الذي يمكن انصار السلام من التغلب على انصار الرجعية . فكأنه لم يكن بد من تلـــك الحرب العالمية لتزعزع اركان النظام السياسي القائم وتهز العالم هزة عنيفة تدفعه في طريق الديموقراطية وتحمله على نشدان السلام في ميثاق كميثاق عصبة الامم .

٢ - إعداد ميثاق العصبة اثناء الحرب

وقد اوضحنا في القسم السابق من بحثنا كيف كان الرأي العام العالمي يتطلع قبل ان تنشب الحرب الى ايجاد هيئة عالمية على شكل العصبة تكون قيمة على السلام وتتولى تسوية خلافات الدول بالتي

هي احسن . وكيف ان الدول مارست في علاقاتها التحكيم وكيف اصبحت الافكار السلامية جزءاً من برامج الاحزاب السياسية وخاصة الديموقراطية منها .

بل ان مؤتمر لاهاي اثر في الرأي العالمي الى حد وضع فكرة تنازل الدول عن جزء من سيادتها الوطنية موضع البحث ، وجعل الشعور بتداخل العلاقات بين الدول والشعوب شعوراً قوياً ، حتى بات الجميع ينتظرون انشاء عصبة الامم دون ان يعتقدوا او ان يسلموا بانه في الامكان ان تصبح دولة فوق الدول . ولعل اول من استعمل لفظة عصبة الامم هو الرئيس ولسون في جوابه على الفريقين المتحاربين في ١٨ ديسمبر ١٩١٦ حين طلب اليهما ان يحددا مقاصدهما من الحرب . وبالرغم من ان الحركات السلامية هيأت الرأي العام العالمي لهذه اللفظة ولتقبل مدلولها الا ان اتخاذ العصبة ومبادئها اساساً للسياسة الدولية بدا كثورة هي الاولى من نوعها في تاريخ البشرية وكثورة لا تضارعها في اهميتها وخطورتها إلا الحرب العالمية الاولى التي ادت الى ظهورها .

وقد درست فكرة العصبة اثناء الحرب درساً وافياً . والفت الحكومات في فرنسا وبريطانيا والولايات الاميركية المتحدة اللجان لتقديم التقارير المفصلة عنها ولوضع مقترحات عملية مادية حولها . وقد وضعت اللجنة الفرنسية في تموز ١٩١٧ مشروعاً اولياً للعصبة ارسلته الى الحكومة البريطانية وقدمته فيما بعد الى مؤتمر الصلح .

ووضعت وزارة الخارجية الانكليزية مذكرة مفصلة في هذا

الشأن عند نهاية الحرب. واعتمدت عليها وعلى سواها من المستندات لكي تتقدم الى الوفد الاميركي في مؤتمر الصلح في باريس في ١ ك ٢ ١٩١٩ بالمشروع الذي سماه المؤرخون مشروع سيسيل لانشاء العصبة، وكذلك قدم المارشال الافريقي سمطس مشروعاً من أهم المشروعات كان له اثره في ايضاح كثير من المسائل المتعلقة بالعصبة.

وكانت الولايات الاميركية المتحدة قد عزّزت فكرة انشاء العصبة عن طريق البنود الاربعة عشر التي بشر بها رئيسها ولسون. ولما اجتمعت لاول مرة اللجنة التي أناط بها مؤتمر السلام وضع ميثاق العصبة في ٣ شباط سنة ١٩١٩ كان بين يدي الرئيس أربعة نصوص مختلفة يقترحها واضعوها للميثاق. وبعد تبادل الآراء بين الوفدين الاميركي والانكليزي والوفود المشتركة في المؤتمر ادخلت أفكار جديدة على النصوص المعروضة وخاصة فيما يتعلق بالانتدابات وتشريعات العمال وإنشاء مكتب العمل الدولي وحماية الأقليات الدينية والوطنية.

وهكذا وضع مشروع اميركي انكليزي مشترك للعصبة دعي مشروع هُرست–ميللر، واعتمد اساساً لمناقشات لجنة عصبة الامم.

٣ ـ عصبة الامم والسياسة الديموقراطية

اختلف الناس حول طبيعة المثل الاعلى للعصبة. فمن قائل انه مثل اعلى وهمي لا يقوم الا في مجتمع مؤسس على قواعد انسانية، وعلى الحب والاحترام، ويتخذ الارادة الحسنة والكرامة البشرية اساساً لحياته العامة، ويصطنع الاساليب السلمية لا الحربية في سياسته الخارجية. فالعصبة في نظر هذا الفريق تعبير عن فلسفة معنوية.

وقوتها تستمد من رأي عام يظاهرها ويقاوم الذين يخالفون مبادئها واحكامها .

وفريق آخر يريدها هيئة قوية فعالة تصطنع وسائل عملية تؤمن بها السلام العالمي وتستطيع بها ان تفرضه فرضاً على جميع الدول، وان تكون لهـــا قوى مادية تردع بها المعتدين وتصد الخطر عن المستضعفين وتحول دون قيام الحروب .

والحقيقة هي ان العصبة نظام منطقي جـديد للعلاقات الدولية قدّر واضعوه جميع النتائج التي سيسفر عنهـــا ، واستخرجوه من طبيعة البنيـــة السياسية والاقتصادية للمجتمع الاوروبي في القرن العشرين . فاقاموا قواعده من ناحية على مبادىء عملية ، ومن ناحية اخرى على فلسفة اخلاقية ديموقراطية انسانية . وهي ايضاً هيئة دولية مجهزة بآلية خاصة تستطيع ان تعلن وتطبق بهـــا الفلسفة الديموقراطية السياسية والاجتماعية في السياسة الدولية .

ولذلك قـــد تكون الفكرة التي انبثقت عنها العصبة فكرة مثالية كاملة ككل فكرة مجردة ويكون في جهازها وآليتها بعض العيوب التي تشوب اكثر المشاريع الانسانية حين تنتقل من ميدان الفكر الى ميدان التنفيذ . ووجود مثل هـذه العيوب مألوف في الحياة العملية . اذ اننا حين نخلق الهيئات والنظم انما نحاول الاقتراب ما وسعنا ذلك من المثل العليا التي يدين بها مجتمعنا ، ونحـاول ان نوفق بينها وبين سياستنا العملية ولو بالالتجاء الى تسويات وسطى لا مفر منها .

والعصبة لا تستطيع ان تجد دوماً الحلول المثالية للمشاكل التي

تعرض عليها . انها صورة النظام السياسي الجديد لعالم ما بعد الحرب العالمية الاولى . وهي عنوان الفلسفة والاخلاق الديموقراطية . فالفرد وهو التعبير الاسمى للحياة الاجتماعية يجب ان يحترم لذاته لا لفائدته . والافراد والشعوب متساوون في الحقوق . وليس من الجائز ان تستعبد طبقة اجتماعية طبقة اخرى .

وليس من الجائز أن يسخر شعب او دولة مطية لتحقيق أهداف شعب او دولة اخرى . فالكل متساوون معنوياً وشرعياً . والانسانية اسرة واحدة ، فاذا نظمت الحياة الانسانية على هذا الاساس لم يبق فيها محل للحرب . إذ أن الخلافات في المصالح والمشاعر والافكار تحل حينئذ حلا سلمياً بواسطة المناقشات والاتفاقات ، وتحترم جميع وجهات النظر التي تستحق الاحترام .

وهذا هو العمل الذي دُعيت لادائه العصبة . فكان عليها أن تحل جميع المنازعات الدولية بواسطة الاتفاق او التحكيم . وكان عليها أن تحيل بعضها الى محكمة العدل الدولية الدائمة التي أضحت فرعاً من فروعها ، وكان على لجانها ودوائرها وسكرتيريتها العامة أن تعالج جميع المسائل الانسانية كالمساعدة الاجتماعية والصحة والتعاون الفكري وان توجد التقارب العلمي والادبي والثقافي والفني بين الامم والدول .

وكان فيها مكتب العمل يطبق سياسة اجتماعية دولية عامة وما يتصل منها بتشريعات العمال خاصة . وبفضل الجهد الذي بذلته العصبة والدوائر والمكاتب المتفرعة عنها أخذت الدول تتقارب رغم الفروق الاجتماعية والاقتصادية الكائنة بينها . وكان المراد أن

يتناول هذا التقارب الميادين الاجتماعية والفكرية والاقتصادية الى جانب الميدان السياسي حتى تنتظم فيه جميع القوى والامكانيات الانسانية.

وكان هدفها الاول والاخير أن تمنع الحرب. أي أن تسوّى المنازعات الدولية إما بالاتفاق أو بالتحكيم. فاذا ما قبلت جميع الدول هذا المبدأ وأصبح قاعدة من قواعد القانون الدولي ساد الامن في كل مكان علاقات الدول بعضها ببعض، وعمت بينها الثقة المتبادلة. وحينئذ يصار الى تحديد السلاح والى صيانة هذا الوضع الجديد باتفاقيات تعقد بين الدول التي اشتركت في ايجاده. واذا استحال نزع السلاح نزعاً تاماً سمح للدول بأن تتجهز منه بالحد الادنى لضروراتها الملحة فقط.

وبذلك يصبح شعار الحياة الدولية: التحكيم - الامن - نزع السلاح. فاذا ما خرجت دولة من الدول عن مفعول هذا الشعار طبقت بحقها العقوبات الاقتصادية والعسكرية لاعادتها الى حالة الرشد الدولي. وتعمد جميع الدول الى التنازل عن جزء من سيادتها في معاهدة نزع السلاح أو تحديده. فاذا خرقت واحدة منها تعهداتها استعملت بقية الدول وسائل الاكراه لحملها على الوفاء بتعهداتها.

٤ - بواعث إخفاق العصبة

«أ» التعارض بين النظريات والاعمال

لعل اول بواعث فشل العصبة هو ذلك التضارب المعروف منذ الازل بين النظريات والاعمال، وفي موضوعنا نحن برز هذا

التضارب واضحاً بين فكرة مثالية معلومة وبين امكانيات تطبيقها في ميدان النشاط السياسي الحركي الذي يشغل الانسانية كل يوم . وإنما قامت العصبة على فكرة حل جميع الخلافات الدولية بواسطة الاتفاقات وبشرت ببناء النظام العالمي على العدل المطلق أو على الاقل على أعظم قدر ممكن منه . ولكن الخلافات السياسية لا تحل بتطبيق مبادىء ونظريات ، بل هي أكثر ماتحـــل بقبول الفريقين المتنازعين بتسوية ما بينهما . والحياة العملية معقدة ومتنوعـــة في مظاهرها الى حد بعيد . ومن المستحيل اجتراح قاعدة او قانون أو ايجاد توجيه تعالج به المصالح المتضاربة وتحـــل الخلافات الطارئة بصورة يرضى بها جميع الافراد والاحزاب والطبقـــات والشعوب والدول، فتبرز التسوية وكأنما هي الحل الوحيد ، وكأنما هي محاولة لقسمة الظلم بالمساواة بين الفريقين المتنازعين ، ولتحديد نصيب كل منهما من التضحيات التي يقضي بها الوصول الى الاتفاق .

وقد واجهت العصبة مثل هذه الصعوبات الكأداء . فكان عليها بعض الاحيان أن تدافع عن المصالح الاستعمارية لدولة معينة لئلا تخلق لنفسها مشاكل تستعصي على الحل لدى دول أخرى . بل أن الحالة العامة في بلد من البلدان أو لدى شعب من الشعوب كان يحملها تحت ضغط الظروف الطارئة الى اتخاذ قرار يبدو فيما بعد، حين تتبدل الحال ، جائراً وغير مصيب .

وهكذا خيبت العصبة في تصرفاتها الفعلية أمل الذين نظروا اليها على انها موئل العدل ورمز الكمال . اذ انها اضطرت في كثير منها الى خرق مبادئها وروح دستورها والنظريات التي اقيمت عليها .

ولكن الواقع انه لم يكن بوسع أية هيئة سواها ان تسير في غير هذا الصراط ...

ولعل أول ما أثار الشكوى والانتقاد هو سوء التطبيق الذي عالجت به العصبة مبدأ تقرير المصير . اذ ان كثيراً من الاقليات الوطنية الحقت بدول اوروبا الوسطى دون ارادتها . والمعاهدات المتعلقة بها خالفتها بعض الدول المرتبطة بها دون ان تمنعها من ذلك رقابة ما من قبل العصبة . وانتقدت سياسة العصبة حيال مشاكل المستعمرات والانتدابات وتوزيع المواد الاولية . وزعم المنتقدون انها باتت اداة للسياسة الانانية لبعض الدول الكبرى ولمن والاها من الدول الصغرى .

وبما انني كنت احد الذين ساهموا في حلّ مشاكل مؤتمر السلام، والذين اشتركوا في نشاط العصبة منذ تأسيسها فانني أستطيع أن أبدي على ضوء اختباراتي الشخصية رأيي حول بعض هذه الانتقادات .

فاذا ما بدأت بحق تقرير المصير وجدت أن الذي اعترض تطبيقه تطبيقاً دقيقاً هو ذلك التعارض الذي سبق ان شرحته بين الامور النظرية والعملية . إذ ان الذين وسد اليهم أمر تطبيقه كان عليهم أن يتساءلوا قبل أن يقدموا على أي عمل : أبالامكان تطبيق مبدأ فلسفي او اخلاقي او سياسي في الحياة العملية تطبيقاً منطقياً دون إعطاء العوامل المادية حقها من الاعتبار ، أم ان الافضل اصطناع تسويات عملية معقولة تنقذ المبدأ نفسه من خطر الاصطدام العنيف بالواقع وتوفر على المؤمنين به مشقة الاخفاق في فرضه على الآخرين؟

ومؤدى هذا السؤال في الحياة السياسية العملية اسئلة اخرى متتابعة أهمها قولنا : أتبيح لنا الديموقراطية ان نمنح أحدَ الافراد حريـــة شخصية تهدد حرية الآخرين ؟ وهل تسمح لنا بان نعـــترف لدولة كبيرة بسيادة تمس سيادة دول اخرى صغيرة ؟ وهل تجيز لنا أن نخول امة حق تقرير مصيرها لـكي تحرم به سواها من الامم هذا الحق؟

لو طرحنا هذه الاسئلة ونحن في صدد معالجة مسائل اخلاقيـة لـكان الجواب عليها بالنفي اسرع جواب . لأن الفلسفة الاخلاقية تقضي بتطبيق المبادىء بحذافيرها دونما تهاون أو تسامح . ولكننا نجاه مسائل سياسية . وليس بيننا من يستطيع ان ينكر أن طبيعة السياسة ومقتضياتها الملحة تتطلب قبول التسويات . ومعنى ذلك أننا لن نطبق مبدأ ما في حالة معينة الا بعد ان نتأكد ان تطبيقـه لن يؤدي الى القضاء عليه . وتلك هي الحال مع مبـدأ تقرير المصير . فلو اريد تطبيقه كما يتصوره ويطالب به البعض لاستحال على مؤتمر الصلح ان يخلق دولة اوروبية جديدة . فالحدود في اوروبا متداخلة، وبالرغم من التطور الوطني الذي عرفته هذه القارة منذ القرون الوسطى حتى القرون الثلاثة الاخيرة فانه من المتعذّر رسم حدود دولها على اساس قومي بحت ، ومن المتعذر أن لا يكون في هـــذه الدول بعض الاقليات الوطنية .

وبعد هذا لم يبق لنا الا ان نتساءل عما اذا كان تخطيط الحدود الجديدة عادلا في مجموعه ، وعما اذا كانت التسويات المعتمدة معقولة وقابلة للحياة .

ان الحلول العملية التي يتوصل اليها السياسيون تأتي نتيجـــة

بجهود شاق طويل . ومن العسير التوصل الى حل ما مطلق العدل ، ولذلك يختار عادة اقربها الى العدل . ولكن الوصول الى هذا الحل لا يكون الا بعد معركة يصطرع فيها رأيان او اكثر ، وتصطدم مصلحتان او ما يزيد ، ويكون الانتصار للذي يظهر القسط الأوفر من البراعة في الوصول الى الحل المنشود .

ولذلك فان كل تسوية سياسية هي مظهر لتفوّق أحد الفريقين المتنازعين على الآخر ولذلك فهي تحمل في طياتها بذرة خلاف جديد .

على ان الذي لا يجب ان نغفل عنه هو ان مبدأ حق تقرير المصير لم يطبق في معاهدة فرساي مجرداً عن مبادىء أخرى . بل كملته الامم المنتصرة بمبادىء اضافية كالضرورات الاقتصادية والحاجة الى تأمين المواصلات ، وفي بعض الاحيان الضرورات العسكرية والسياسية . وقد رفض المؤتمر الأخذ بالاعتبارات التاريخية في تقرير مصير بعض الاقاليم . ولكنه اتخذها بعين الاعتبار لدى تخطيطه بعض الحدود . وليس من المستحسن في نظري فصل هذا المبدأ التاريخي عن مبدأ تقرير المصير ، ولكن من الضروري أن يطبق بكثير من التعقل والاعتدال .

وهكذا نجد ان التسويات دخلت في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير من قبل مؤتمر الصلح . ولكن من العدل ان نعترف انها جاءت أغلب الاحيان منصفة للامم التي غلبت في الحرب على امرها .

والمثل الثاني الذي اوردناه على الانتقادات الموجهة للعصبة هو

سياستها حيال الاقليات . فقد قبل مؤتمر الصلح مبدأ حماية الاقليات الدينية والوطنية . ووقعت معاهدات بهـــذا الشأن . ولكنها لم تطبق التطبيق العادل الذي تقضي به مبادىء العصبة، اذ ان الدول الكبرى لم تحترم حقوق الاقليات فنسجت الدول الصغرى عـــلى منوالها ولم تجد من ينبهها الى انها تخرق بذلك التعهدات الدولية التي التزمت بها حيال العصبة .

والواقع ان الاقليات الوطنية نفسها تحملت جزءاً من مسؤولية خلق هذه الحال داخل الدولة التي كانت تعيش فيهـا . فهي بصورة عامة لم تظهر الولاء الكافي لدولها الجديدة . بل اخذت تتصل بدول مجاورة وترضى ان تكون العوبة في يدها ضد الدولة التي تحيـا في كنفها . ومع كل هذا لا بدّ من الاعتراف بان مجلس العصبة سلك سياسة التسوية حيال الاقليات ومصالحها ولم يعمل على انصافها .

« ب » الصعوبات الناشئة عن العقوبات الاقتصادية والعسكرية

كانت بعض مواد ميثاق العصبة تبين كيف يشد اعضاء العصبة ازر العضو الذي يقع ضحية اعتداء ما، وما هي العقوبات التي تطبق بحق المعتدين . وقد دافعتُ دائماً عن وجهة النظر المطالبة بتطبيق كافة مواد الميثاق تطبيقاً لا لبس فيه ولا هوادة . ونادیت بضرورة تطبيق العقوبات العسكرية اذا اقتضى الامر . ولكنـــني كنت اقدر وانا اطالب بذلك ان الدول الكبرى قد تواجه بسبب هذه الالتزامات مهام شاقة عسيرة . وان خلافاً بين امم صغيرة قـــد يتحول الى اختلاف بينها ويجر العالم الى حرب عامة ، إذ ان مؤدى

هذه المواد من الناحية العملية هو ان تتولى الدول الكبرى مهمة البوليس الدولي ، وان تعهد اليها الدول الصغرى بهذه المهمة دون ان تساهم فيها اية مساهمـــة ، وان تكتفي هي بتضحيات لصيانة السلام عن طريق السلامة الاجماعية لا تكون ذات بال بالنسبـــة لتضحيات الدول الكبرى .

وقد ادى هذا الحال في عصبة الامم الى ايجاد مشادة بين الدول الكبرى والصغرى . اذ ان هذه الاخيرة كانت تبدي حرصاً شديداً على تطبيق مبادىء العصبة ، ولكن الدول الكبرى كانت تسلك سياسة الحذر والتردد ناعية على الدول الصغرى انها توشك ان تزجها في خلافات وحروب هي وحـدها التي تتحمل مغارمها . ولكي تتفادى الانزلاق نحو هذه المهاوي كانت الدول الكبرى تبعد عن ابحاث العصبة واعمالها المشاكلَ التي تضرّ بمصالحها . ولم يكن هـذا ممكناً ان لم تتوصل الى السيطرة على سير الشؤون في العصبة والى اضعاف نفوذ الامم الصغيرة فيها بقدر الامكان ، الامر الذي هدم مبدأ المساواة بين الدول كبيرها وصغيرها الذي قام عليـــه بنيان العصبة . وقد تجلت هذه الحال في موقف الدول الكبرى من الحرب الايطالية الحبشية والحرب الصينية اليابانية والحرب الاهلية في اسبانيا.

ولما احتلت النمسا ونشبت بعـدها ازمة تشيكوسلوفاكيا لم يتجرأ احد لعرضها على العصبة . ومن الواضح انه لو عرضت الازمة التشيكوسلوفاكية عليها للفظت فيها انفاسها الاخيرة ، لان العلاقات بين الدول الكبرى كانت قـد وصلت في ذلك الحين الى حال من الانحلال لا يمكن العصبة من اتخاذ اي تدبير .

«ج» ارتياب بعض الدول بسياسة ومبادئ العصبة

واجهت العصبة صعوبة رئيسية ثالثة اطاحت بنفوذها في العالم وهي ذلك الشك الذي ساور النفوس حول موقف الدول الفعلي منها ،وخاصة موقف الدول الكبرى . فقد وقفت منهـــا الدوائر التقدمية والحرة والاشتراكية في جميع انحاء اوروبا موقف التشجيع . اما الدوائر المحافظة فقد اتخذت حيالها خطة الحذر والنقد والعداء في اغلب الاحيان . على ان جميع الدول الصغيرة بنت سياستها رغم حذر دوائرها المحافظة على ميثاق العصبة .

اما فرنسا فقد وقفت حيالها حتى سنة ١٩٢٤ موقف التحفظ . وظلت ايطاليا تدعمها بقوة حتى سنة ١٩٢٢ ، وكان موقف بريطانيا يتأرجح مع تبدل احزابها وحكوماتها . وبعد ١٩٢٤ اي بعد ان الف مكدونالد حكومته الاولى اتجهت بريطانيا حتى باحزابهـــا المحافظة نحو العصبة .

ولكن الشعور العام الذي كان يعتري دول العصبة هو الشك في قدرتها على النجاح في تطبيق سياستها الديموقراطية العالميـــة . وكانت كل دولة تتساءل مرتابة عما اذا كانت العصبة ستستطيع حقاً الدفاع عن سلامتها ومصالحهـــا الحيوية فيما لو نشبت أزمة دولية اصطدمت فيها الدول الكبرى ، كما كانت تتساءل عن التضحيات التي ستطلبها منها العصبة لصد المعتدي في حالة هجومه على إحدى الدول المسالمة . ولم يستطع أحد أن يلقي النور على هذا الموضوع لان الدول لم تتوصل الى معرفة ما يكون عليـــه موقف الدول

الكبيرة فيما لو طلب منهـــا تطبيق المادة ١٦ اذا وقع اعتداء على دولة صغيرة .

واثر هذا الشك في موقف الدول من قضية نزع السلاح . اذ أن عدم ايمانها بقدرة العصبة على حمايتها والذود عن حياضها كان يجعلها حريصة على الاحتفاظ بسلاحها لتصد بوسائلهـــا الخاصة أي اعتداء يقع عليها .

وقد أضرّ هذا الشك بالعصبة ضرراً بليغاً. لان الدول الكبرى كانت تبذل جهدها لدى نشوب أزمة ما الى التملص من الالتزامات التي يفرضها الميثاق . وكانت تسعى في حالة الـــنزاع الجدي الى الاهتـداء الى تسوية لم تكن تسيء إلا للفريق الاضعف . فاذا ما حالت هـذه التسوية دون وقوع الحرب وجنبت الدول الكبرى التعرض لتضحيات جسيمة ، فان العصبة هي التي كانت تدفـع ثمن هذه التضحية من هيبتها ونفوذها في الميدان الدولي ...

وقد وقع هذا اثناء الخلاف على منشوريا ١٩٣١ - ١٩٣٢ وعلى الحبشة ١٩٣٤ وعلى الصين واسبانيا وتشيكوسلوفاكيا في السنوات التي تلت . حتى جاءت الحوادث التي ادت الى الحرب العالمية الثانية فلم يكن في مقدور العصبة معالجة أي منها .

وحين نقض ميثاق لوكارنو ١٩٣٦ لم يحوّل الى العصبة مع انها كانت الهيئة المختصة التي نصت مواد الميثاق عـلى وجوب الرجوع اليها . ومعنى كل ما سبق ان سياسة الدول الكبرى ساهمت مساهمة فعالة في القضاء على العصبة فهي تتحمل نصيباً كبيراً من مسؤولية ما حلّ بها .

« د » أثر ظهور الديموقراطية الاوروبية في ظهور العصبة

ولعل اهم اسباب فشل العصبة هو ذلك التطور العام الذي تحول باوروبا عن الطريق الديموقراطي الى الطريق الديكتاتوري والذي بدأ يظهر في الثورة الفاشستية الايطالية سنة ١٩٢٢ . ومن الطبيعي ان يسير الذين اختاروا الطريق الديكتاتوري ضد العصبة وان يصبح نضالهم ضد الديموقراطيـــة نضالا ضدها وهي الاداة الاولى للديموقراطية العالمية .

ونلاحظ ان العصبة واجهت في نضالها في سبيل الحيـاة ثلاثة معسكرات مختلفة : (١) المعسكر المحافظ في اليمين (٢) المعسكر الشيوعي الماركسي في اليسار (٣) المعسكر الديموقراطي في الوسط .

اما جناح اليمين المحافظ فكان يكفر بالعصبة وبفلسفتهـــا الديموقراطية الانسانيـة كفراناً مبيناً . ولم يكن يؤمن بالسلام كمثل اعلى . ولا بان الحرب يمكن ان تزول في حال من الاحوال . واما الجناح الايسر فكان يبني سياسته في السنوات الاولى بعـد الحرب على الفلسفة المادية القائلة بنضال الطبقات وبان تطور المجتمع ما يزال خاضعاً للبورجوازية وللمصالح الاقتصادية للطبقة المتوسطة التي تسيّر الطبقات الكادحة وتتحكم بمصيرها . والحرب لا تزول ما دام في الوجود نظام اجتماعي تتفاوت فيـه الطبقات ، لان من طبيعة هذا النظام استغلال طبقة للطبقات الاخرى وان يفرض نفسه على المجتمع بالقـــوة . وحينئذ تسخر الطبقة الحاكمة جميع الطبقات المحكومة لخدمة مصالحها الذاتية الانانية . هذا في الميدان

الداخلي، واما في الميدان الدولي فانه يقضي على المساواة بين الدول والشعوب ويدفع الدول دفعاً الى الحرب . اذ انها لا بد ان تصطدم ببعضها وهي تناضل في سبيل غزو الاسواق الاقتصادية العالمية واكتساب المستعمرات والسيطرة العالمية .

ولذلك فان على طبقة العمال ان تحارب البورجوازية لكي تقوّض اركان النظام الاجتماعي الجائر وتقيم على انقاضه نظاماً جديداً يزول فيه نضال الطبقات ولا تبقى فيه الا دولة اشتراكية واحدة يتساوى امامها جميع الافراد والشعوب وتحول دون استغلال فريق منهم للفريق الآخر . فاذا ما جرى هذا الاتحاد زالت اسباب الحرب واندثرت اسباب الاستغلال من الحياة القومية والحياة الدولية .

تلك نظرية الجناح الايسر الماركسي . وقد سبق لي ان اوضحت كيف ان الاتحاد السوفيتي حين انضم الى عصبة الامم اعترف بامكان وجود مجتمع بورجوازي الى جانب المجتمع الاشتراكي واشتراك المجتمعين معاً في الدفاع عن السلام .

ولذلك فان النزاع الحقيقي حول العصبة والديموقراطية انما نشب بين المعسكر الديموقراطي البورجوازي والمعسكر الاشتراكي من جهة ، وبين المعسكر المحافظ اليميني من جهة أخرى . وانصار المعسكر الاخير وان لقيناهم في دول ديموقراطية كانكلترا وفرنسا إلا انهم لم يكونوا يؤمنون بالسلم كمثل أعلى ديموقراطي ، ولا بان العصبة تستطيع أن تسلك سياسة سلمية منطقية . بل يرون ان الحرب ضرورة لحياة المجتمع الانساني .

أما الديكتاتوريون فيؤمنون بمذهب القوة . واساس هذا

المذهب كفاح الفرد والامـــة والحزب والدولة في سبيل السيادة والسيطرة . والكفـــاح يقرر وحده مصير الفرد أو الامة أو الدولة في الحياة العالمية .

ولذلك فان توسع الفرد أو الامـة ناموس طبيعي وضروري . ونضال الأمم والدول ضد بعضها قانون جبري ازلي . والدولة لا تحل محل دولة أخرى إلا اذا اظهرت قوة تجعلها أولى بمكان الدولة المنحلة المنهارة . والحرب هي الوسيلة الطبيعية الجبرية لحيـاة الأمة والدولة . وتلك فلسفة تقف من فلسفة العصبة على طرف نقيض .

وهكذا كان فشل الديموقراطية في ايطاليـــا واليابان والمانيا فشلا للعصبة فيها ، اذ لم تلبث هذه الدول بعد ان ساءت فيها الانظمة الديكتاتورية ان انسحبت منها ولم يعد يغني عنهـــا انضمام الاتحاد السوفياتي اليها شيئاً ....

٥. المذاهب الحديثة المعادية للديموقراطية والديموقراطية الاوروبية

•

١ - الفارقان الاساسيان بين الديكتاتورية والديموقراطية

سبق لي ان اوضحت ان الفارق الأول بين أي مذهب ديكتاتوري وبين المذهب الديموقراطي هو فارق فلسفي . ففلسفة الديكتاتورية تقوم على القوة وعلى فكرة النضال بين الافراد والشعوب والدول ، وبذلك تحتل القوى المادية المكان الاول في الكون لانها أقوى مافيه من موجودات. اما الديموقراطية فانها ترفض الاعتراف بان القوة هي العامل الاساسي في التطور الاجتماعي، وهي اذ تعترف بان الحرب عامل من عوامل الوجود الاجتماعي لا تغفل العوامل الأخرى التي يقوم عليها هذا الوجود كالتعاون والمناقشة والاتفاق والحب والجاذبية الاجتماعية . وهي تعتبر ان التطور الاجتماعي إنما ينتج عن تآلف عوامل الكفاح والتعاون وحل المنازعات بالاساليب الانسانية المعقولة . ومعنى هذا ان القوة المادية ليست في نظر الديموقراطية العنصر الأول المسيّر للتطور الانساني.

وإنما هي القوة المعنوية والخلقية التي يجب ان تسود كلما تطلّب الامر حل منازعات حول الافكار أو المصالح .

وهناك موقف الديكتاتورية والديموقراطية من الدين . فالدين يمثل في نمو الحياة الاجتماعية قوة خطيرة من العبث بل من السخف نكرانها . والعلم نفسه لا يقرّ هذا النكران . والديموقراطية تحترم العلم وتحترم جميع القوى الفكرية والعلمية والفلسفية والخلقية التي تجيش بها الحياة الاجتماعية . فهي اذاً تحترم الدين وتصونه بسياج من حرية الفكر والتسامح وتؤلف بينه وبين فكرتها المثالية عن الوجود .

والفاشستية والاشتراكية الوطنية تناديان باعلى الصوت ان نظامها السياسي يظاهر القوة المادية ويقوم عليها وحدها . والديموقراطية تنادي بنفس الصراحة والوضوح انها تظاهر القوى المعنوية والفكرية . فكل من المذهبين في وادٍ . والتوفيق بينهما مستحيل سواء في الميدان النظري أو العملي . وكل من يتجاهل هذه الحقيقة الاولى يعرض نفسه للوقوع في خطأ مبين .

اما الفارق الثاني فهو المتعلق بنظرة كل من الفلسفتين الى الدولة والفرد . فالفاشستية والوطنية الاشتراكية والشيوعية ليست فردية النزعة في نظرياتها الاساسية بل هي جماعية النزعة . والحزب والمجتمع والامة والدولة هي في نظرها المقومات العليا للحياة الاجتماعية . ونشاط الفرد ونموه متعلقان بنشاط الجماعة ونموها ، له المحل الثاني ولها هي المحل الاول .

اما الديموقراطية ففلسفتها الانسانية فلسفة فردية . فللفرد عندها

المقام الاول، وللجماعة المقام الثاني، وما الجماعة في نظرها الا تآلف الافراد . وفي هذا الميدان يبدو التوفيق بين النظريتين عسيراً ... وليس لنا الا ان نختار واحـــدة منهما وان نبني حياتنا ونظامنا السياسي على اساس هذا الاختيار .

على انني سعيت دائماً الى الخروج من هذا الخلاف الى فكرة مقبولة معقولة يمكنها التأليف بين الفردية والجمـــاعية . فالحضارة الانسانية والثقافية انما نشأتا وترعرعتا في كنف الفردية والجماعية معا . ومن المستحيل ان نقول إن احـداهما سبقت الاخرى الى الوجود وان نطمئن الى أن حكمناحكم علمي. فالعلم لم يجل هـــذه النقطة بعد . والخلاف حولها اشبه شيء بخلاف الفلاسفة المدرسيين حـــول البيضة والدجاجـــة وايهما ظهرت الى النور قبـــل الاخرى .

ذلك هو الموقف العلمي الصائب. اما من الناحية الميتافيزيكية والخلقية فليس عندي شك بان الفرد هو القوة الانسانية الاولى وانه هو الذي يمثل ارفع مـا في المجتمع من قيم ميتافيزيكية وخلقية . وليست البراهين هي التي تحمل الانسان عـلى ان يكون فردياً او جماعياً . فهي في هذا الموضوع لا تغني من الاختيار شيئاً . فعـلى الانسان ان يؤثر احدى النزعتين فيؤمن بهـــا ويكفر بالاخرى . وليس معنى هذا الاختيار ان يصبح نصير الفردية عـدو كل تدبير اجتماعي فهناك تشريعات واجراءات اجتماعية عليه ان يتقبلها احسن القبول لانها هي التي تحمي الفرد وتصون حريته .

٢ ـ النظرية الفاشستية

«١» الفاشستية هي رد فعل ضد المذاهب السياسية للقرن التاسع عشر وانظارها

تقوم الفلسفة الفاشستية على فكرة مخالفة تمام المخالفة للافكار الديموقراطيـــة التي انتشرت في القرن التاسع عشر والتي سيرت الانسانية في الفترة الاخيرة التي اعقبت الحرب العالميـة الاولى . ويعتبر ظهور الفاشستية بداية النزاع المكشوف الذي شب بعـد الحرب بين الديموقراطية واعدائها . فهي تجحد القيم الفكرية الخالدة التي تؤمن بها الديموقراطية ، وتنكر العالميـــة ، وتأبى الاعتراف باولية العقل ، وتكفر بالنزعات العقلية والفكرية كل الكفر .

وهي مبنية على الحركية البيولوجية وعلى الاعتقاد بان الحياة هي القيمة الحقيقية الوحيدة الجديرة بالاعتبار . والحياة في نظرها نضال مستمر . وهذا النضال هو جوهر تطور الافراد والجماعات ، السياسي والاقتصادي والاجتماعي . فالمذهب الفاشستي مذهب حيوي حركي . وهو يضيف الى هذه الفكرة عن الحيـاة فكرة مادية عن التطور يفهم منها ان القوى الطبيعية وحـدها هي التي تتحكم به ، وان القوى المعنوية ثانوية بالنسبة اليها ، وليس لها اية قيمة ذاتيـــة تستقل بهـــا .

وقد نشأ هذا المذهب اول الامر كحركة معادية لكل الافكار السائدة في الحياة السياسية الايطالية . ولم يكن له تعاليم معيّنة . بل

كان كشكولا من الأفكار الغامضة والعواطف الهائجة والكلمات السائرة التي يرددها الناس دون أن يفقهوا لها معنى . وكان كل همه أن يجدد الحياة السياسية الايطالية التي انهكتها منازعات الاحزاب وافسدتها انتهازية الزعماء واعتمادهم التسويات التي تؤمن مصالحهم الحزبية قبل مصالح الدولة .

ولم يكن بوسع الفاشيست ان يبدلوا هذه الحال العقيمة التي ضاقوا بها ذرعاً الا عن طريق العمل والنضال والحركة المستمرة . وما النمو في الحياة الا نتيجة للحركة والتبدل الدائمين . ومن هذه الفكرة الاساسية انطلقت الفاشستية كردّ فعل ، ضد كل ما هو موجود ، يسير في اتجاهين : الاول اتجاه سياسي يستهدف قلب النظام الاجتماعي القائم والثاني اتجاه مذهبي يستهدف خلق منهج للتفكير يقضي قضاء مبرماً على المنهج السائد .

وكانت الديموقراطية اول ما انكرت تلك الفلسفة السياسية . انكرتها وجحدت بها لتحل محلها فكرة النضال في سبيل الحياة . ونبذت معها فكرة الحقوق الطبيعية للافراد والجماعات لتستبدل بها فكرة الحق للاقوى ، والمساواة بين الافراد والامم والنزعات الانسانية والعالمية إن هي في نظرها إلا أوهام باطلة . أما الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فلا مكان لها في النظام الفاشستي . والاتفاق بين الدول امر متعذر . ولذلك فان الدعوة الى السلام دعوة خاطئة تستهدف المحال وهي ضارة بالانسانية .

وتمتاز الفاشستية ايضاً بمقاومتها لكل مذهب يتخذ لنفسه صفة الدوام . إذ ان مثل هذا المذهب لا يمكن ان يوجد . والفاشستية

وحدها هي القابلة للبقاء والديمومة . لأنها تعبير عن النضال الازليّ المتصل الذي يستطيع وحده ان يدفع الانسانية نحو مستقبل امثل. وهي عنوان التطور الدائم والتغير المستمر . ولذلك فانها تحارب جميع المباديء والافكار التي لا تتبدّل ولا تتغير ، وترفض أن تتقيد بأي مبدأ معين في سياستها وعلاقاتها مع الدول والامم .

ومعنى هذا المذهب ان الفاشستية هي العسكرية والانتهازية مجسّمتين . ومعناه العملي ان الساسة الفاشيست يبيحون لأنفسهم اقتراف اي عمل يتفق مع مصالحهم دون ان يراعوا في ذلك التزاماً ولا وعداً ولا عهداً ...

ولكن الفاشيستية لم تقف عند هذا الحد . انها ضد الشيوعية وضد الاشتراكية لان نزعتها نزعة قومية بحتة . وهي ضد الديموقراطية والعالمية والسلامية والمساواة وغيرها لانها ضد كل مذهب يحاول ان يفرض نفسه بصورة دائمة على المجتمع البشري . ولكن موقفها العدائي من جميع هذه المذاهب لن يمنعها ان تقتبس من تعاليمها ومبادئها ما يتفق مع اغراضها ومع آراء المبشرين بها . فها هي ذي تأخذ عن الديموقراطية انكارها النضال الاجتماعي الطبقي ، وعن الاشتراكية والشيوعية جنوحها الى العدالة الاجتماعية والى إنصاف الطبقات الكادحة . وها هي ذي توسّع صلاحيات الدولة وسلطاتها كما تفعل الشيوعية والاشتراكية وتتفق معها في فكرة سيادة الدولة أو الجماعة الوطنية على الفرد .

« ب » فكرة السلطة في الدولة الفاشستية

إن فكرة السلطة في الدولة الفاشستية تختلف تمام الاختلاف عما هي عليه في الدولة الديموقراطية . فالهيئات الدستورية التي يقوم عليها النظام الديموقراطي معدومة النفوذ في النظام الفاشستي . والملك ذو سلطة ثانوية ، وهي مستمدة من الدولة الفاشستية لا من الحق الالهي الذي كان يزعمه لعروشهم الملوك الأقدمون . والكنيسة لا سلطان لها غير السلطان الروحي . أما الحرية والمساواة وإرادة الشعب وحق الانتخاب فلا وجود لها في الدولة الفاشستية .

ولكي تتفادى الفاشستية الفوضى دعت الى تركيز السلطة في الدولة . فسلطتها سلطة مطلقة . ولعلها التقت هنا مع الشيوعية في صعيد واحد ، مع ذلك الفرق وهو أن الدولة الفاشستية تقوم في مجتمع متعدد الطبقات بينما تقوم الدولة الشيوعية في مجتمع تسود فيه طبقة العمال . ومع ذلك فالمذهبان متفقان على تقديم سلطة الدولة على حرية الفرد . أي ان فكرة الاثنتين عن الدولة تؤدي الى انعدام الحرية الفردية وحرية الانتقاد والاعتقاد .

ولا يقتصر النقاء الفاشستية والمذاهب التي تخاصمها على هذا الميدان دون سواه . بل هناك ميادين اخرى أخذت فيها بعض الافكار عن الاشتراكية وجعلت تطبقها بالصورة التي تلائم اوضاعها الخاصة . ومن هذه الافكار ما يلي :

١) فكرة العدالة الاجتماعية التي تبنتها الفاشستية ، فسعت الى تخفيف الفروق بين الطبقات عن طريق رفع مستوى الطبقة

الكادحة واتخاذ الدولة التدابير التي تحسن أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢) دمج حياة الحزب بحياة الامة وكيان الدولة ومنع تعدّد الاحزاب ، والنظر الى الدولة على أنها المصدر الوحيد للسلطة في الهيئة الاجتماعية ، واعتبار سلطتها فوق سلطة الفرد .

فنحن في الدولة الفاشستية تجاه نظرية الدولة المطلقة السلطة . وهي نظرية عرفتها العصور الماضية تحت أشكال تختلف عن الشكل الفاشستي ، عرفتها متمثلة في الكنيسة أو في شخص الملك . أما في الفاشستية فانها تتمثل في الدوتشي او الفوهرر . وهي مصوغة في قوالب صوفية عاطفية تؤثر في نفسية الجماهير تأثيراً سحرياً . واذا كانت الجماهير قد وضعت مصيرها في العصور القديمة بين ايدي الله وايدي رجال كنيسته ثم القت بعد ذلك قيادها الى الملوك والقياصرة فان الفاشستية تطلب اليها أن تذعن للفوهرر او للدوتشي الذي يسير شؤونها بعبقريته الملهمة .

وتلك ثورة تجدد حياة الدولة ووضعها وتجعل منها ينبوع السلطة في المجتمع وصورة ارادة الامة وحامية مصالحها ومصدر كل عمل من اعمالها . وما دامت هي المشخصة لكل ذلك والمسؤولة عنه فلا بد ان تكون لها ارادتها ووعيها ومعنوياتها الخاصة بها المميزة لها . وفي هذه الحال تخرج الدولة عن كونها هيئة مادية فنية تمتد سلطتها الى جميع الميادين وتشمل بها السكان والثروات المادية لتصبح قوة فكرية معنوية .

وتعتقد الفاشستية ان هذه الفكرة عن الدولة هي أساس حياة

الامة . فاذا ضعف ايمان المواطنين بها وأغراهم طلب الحريات الفردية والسياسية وآثروا مصالحهم الفردية على مصالح الدولة العليا اصبحت الامة على قاب قوسين او ادنى من الانهيار .

وهي ترفض القول بان الدولة المبنية على مثل هذه الفكرة هي دولة غير ديموقراطية لانها تفهم الديموقراطية فهماً خاصاً . وترى ان نظامها لا يتعارض مع الديموقراطية الحقيقية لانه إذ يوحد بين الامة والدولة فانه يستند الى قاعدة شعبية واسعة النطاق. وهو إذ يؤدي الى انشاء دولة متينة البنيان ، لا يشبه في شيء انظمة القرون الوسطى ولا يتعرف الى الاستبدادية المطلقة التي كانت سائدة في اوروبا قبل عام ١٧٨٩

إن تلك الانظمة كانت تضطهد الفرد وتضغط عليه . أما الفاشستية فتزعم أنها تقويه كما يقوي الجيش جندياً من جنوده . لانها وهي تنظم الامة تنظيما جديداً وتتناول بهذا التنظيم جميع القوى الكامنة فيها تدع للفرد المجال الكافي الذي يستطيع ان يصرف فيه نشاطه الحيوي . وليس يمنع ذلك في نظرها انها تدمج حياته بحياة الدولة . لان هذا الدمج لا يحرمه حرياته الاساسية ، بل الحريات السطحية التي تضر به وبالامة .

« ج » فكرة الزعيم في الدولة الفاشستية

لم يكن بد للفاشستية من ابتداع شكل للسلطة تستغني به عن ديكتاتورية الكنيسة والملكية المطلقة اللتين رفضت الاعتراف بهما. فقد فصلت الكنيسة عن الدولة وحصرت سلطانها بالميدان الروحي.

واحتفظت بالملك كرمز صوري لا نفوذ له ولا سلطان . فلم يبقَ امامها الا ابتداع فكرة الزعيم الذي تتمثل في شخصه سلطة الدولة وادارتها وروحها الوطنية ويسيطر على حياتها السياسية .

وزعيم الفاشستية لا ينتخب بالاساليب الديموقراطية التي ترفع لهذا المقام الرجل الذي تصوت له اكثرية الامة . فمثل هذه الاساليب لا تؤدي في نظر الفاشستية الا الى اختيار زعماء وصوليين يصبح الشعب فريسة لاطماعهم ومظالمهم . لان الشعب قلما يحسن اختيار قادته عن طريق الانتخاب . انه ذلك الرجل الذي تقدمه الثورة الفاشستية للامة والذي ينبثق عن نوع الانتخاب الطبيعي ، يظهر ان ارادة الامة وروحها ووعيها القومي ممثلة فيه . وكما ان الفاشستية تدمج الامة بالدولة فانها تدمج بهما الزعيم . وتحوطه بهالة من الصوفية تكاد تجعل منه صنما معبوداً . والسلطة المخولة للدولة وللامة تخول له . فهو سيد معصوم عن الخطأ له القول الفصل في تصريف جميع الشؤون في كل مكان وفي اي زمان .

« السياسة الفاشستية »

رأينا ان المذهب الفاشستي هو في الميدان النظري ثورة على مبادىء الثورة الاميركية والفرنسية وانه ينكر جميع الافكار الديموقراطية التي جنتها الانسانية من هاتين الثورتين . وفي الميدان السياسي العملي تتخذ السياسة الفاشستية الموقف نفسه . فتتمرد على جميع الاوضاع السياسية التي انبثقت عن الحرب العالمية الاولى .

وتعتقد ان ايطاليا مغبونة الحقوق في المعاهدات التي اسفرت عنها تلك الحرب . ولذلك فانها تشن عليها حربا لا هوادة فيها .

وتعتقد الفاشستية ان النضال الدائم هو سبيلها الوحيد للقضاء على هذه المعاهدات ولاحلال الدولة الفاشستية الايطالية مكانها اللائق بها بين الامم . والدولة الفاشستية دولة توسعية حركية . وما الحرب بالنسبة اليها الا اقوى تعبير عن وجودها وعن ارادة التوسع لدى ابنائها . وطموحها الى بسط نفوذها على الآخرين والى انشاء امبراطورية مترامية الاطراف هو دليل على حيويتها ونموها .

ولذلك فان من حق الدولة الفاشستية الناشئة ان تكون دولة استعمارية وان تشترك في سيادة العالم وان تتقاسم مع الدول الفاشستية الاخرى موارد الثروة ومواطن السلطان التي لم تضع الامم الجامدة الشائخة يدها عليها .

واذا تتبعنا السياسة الفاشستية بعد سنة ١٩٢٥ اي بعد ان رسخ قدم الدولة الفاشستية في ايطاليا ، الفيناها تسير في جميع تصرفاتها بوحي هذا المبدأ . وامامنا موقفها في اوروبا الوسطى وتضامنها مع الدول المغلوبة الساعية الى تبديل المعاهدات القائمة ، وغزوها للحبشة ، ومحاولتها السيادة على البحر الابيض المتوسط عن طريق اسبانيا وتونس ، والمحاولات المنهجية التي قامت بها لاضعاف الحكومات الديموقراطية في مختلف بلاد اوروبا كالنمسا واليونان وبلغاريا ويوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

٣ ـ النظرية الوطنية الاشتراكية

«١» الوطنية الاشتراكية والجرمانية

تمتاز الوطنية الاشتراكية عن الفاشستية بانها منذ اول نشأتها قامت على مذهب فلسفي وتاريخي واضح المعالم ، بينا ان الفاشستية لم تستكمل مذهبها الا بعد مرور سنوات على ظهورها . ويعتبر مذهبها كالفاشستية محاولة للتجديد في فلسفة التاريخ وفلسفة القومية واحلال مبادىء جديدة غير التي تعارفت عليها الامم من قبل . والفرق بين الاثنتين هو ان الفاشستية استهدفت نهضة ايطاليا وعملت لها دون سواها من البلدان . بينما سعت الوطنية الاشتراكية الى غزو المانيا اولاً لكي تسيطر بها على اوروبا والعالم فتبدل ما فيها من النظم بالنظام الوطني الاشتراكي .

وتعتمد الوطنية الاشتراكية مقدمات فلسفية شديدة الشبه بما تعتمد الفاشستية . فهي من حيث اساسها الفكري ثورة ضد مبادىء الثورة الاميركية والفرنسية وكل ما انبثق عنهما من افكار او مذاهب انسانية او سلامية او عالمية . وهي تستمد كثيراً من تعاليمها من الحركة الرومانتيكية الالمانية ومن الفلسفة الحدسية ومن النظريات التطورية والحيوية والمنفعية ، وفي بعض الحالات تأخذ كثيراً من الافكار عن المذهب الداروني حول تطور الحياة والعالم . فهي في جانبها الفكري تناهض الفلسفة العقلية وتؤثر فيها الفلسفة الحدسية ، فتسير بهذه المناهضة والفاشستية في طريق واحد .

ولكنها لا تقف في نظرياتها الفلسفية عند الحد الذي وقفت عنده الفاشستية بل تضيف اليها نظرياتها العرقية حول الاجناس وما بينها من فروق وما لبعضها من ميزات على الاخرى . وهي نظريات انتشرت في اوروبا عامة وفي المانيا خاصة قبل الحرب العالمية الاولى . واجريت حولها الابحاث العلمية والفت الكتب في المانيا وانكلترا . وكان جل ذلك يتوخى البرهنة على ان الجنس الآري هو الجنس المختار وانه حارس الحضارة في العالم وان من حقه ان يسود بقية الاجناس .

وكان الامبراطور غليوم الثاني احد المؤمنين بهذه النظريات والعاملين على تطبيقها في الميدان السياسي . وكانت الحركة السياسية التي انبثقت عنها في المانيا هي الحركة الجرمانية وهدفها توحيد جميع الماني العالم الذين يؤلفون حوالي ثمانين مليونا من البشر توحيداً قومياً والزحف بهم بعد ذلك على مختلف اجزاء العالم في سبيل السيطرة عليها وسيادتها .

ولكن جرمانية الوطنية الاشتراكية تختلف عن جرمانية ما قبل الحرب العالمية الاولى في نظريتها الخاصة عن الاجناس . فالاجناس في نظرها وليدة نضال تاريخي طويل اتاح لكل منها ان يعلو وان يسف وان يظل في حركة مستمرة بين العلو والاسفاف . وقد خرج كل جنس من الاجناس من هذا النضال بخصائص ميزته عن سواه . وهي خصائص ملازمة له تحتوي كل ما له من امكانيات في الميدان الفكري وفي ميدان التطور الانساني .

ولقد اظهر التاريخ ان ارقى الاجناس هو الجنس الآري

الشمالي . فهو الذي خلق افضل ثقافة وعليه ان يتولى نشرها في العالم . وقد بدأ يفعل ذلك حين ادخل الثقافة في حياة بعض الاجناس الدنيا التي امتصها اثناء زحفه من الشمال الى الجنوب . ولولاه لما كان لهذه الاجناس من الثقافة اي نصيب ! فهو إذاً ينبوع لثقافة امثل تنهل منه بقية الاجناس . وهو يحتفظ بقيادته للانسانية كما يحتفظ بنقاوة دمه بالرغم من انه تعرض في بعض المناطق لخطر الاختلاط بالاجناس الاخرى .

وما التاريخ في نظر هؤلاء الا نضال بين الجنس الارقى والاجناس الدنيا ، على الاول ان ينتصر فيه لكي يظل لواء القيادة الانسانية معقوداً له . وما على الاجناس الاخرى الا ان تخضع له خضوعاً تاماً . وانتصاره في هذا النضال هو انتصار للثقافة والحضارة . والدعوة الى المساواة بين الاجناس والشعوب دعوة واهية لا تقوم على اساس .

وبما ان الجنس الارقى يتمثل في الدرجة الاولى بالجرمان والالمان فان مصير الثقافة والحضارة في العالم متوقف على مصير المانيا . اذا انتصرت وسادت سادتا معها واذا هوت ادركها نفس المصير .

فعلى الجنس الجرماني الالماني اذا اراد ان يؤدي رسالته للعالم ان يصون دمه خالصاً وان يتفادى الاختلاط ببقية الاجناس . إنه هو العمود الفقري للحضارة فاذا ما اضاع نقاءه تحطم هذا العمود وخرت معه الحضارة صريعة .

ولقد خلقت الوطنية الاشتراكية نموذجاً حيوياً جعلت منه

المثل الاعلى للجنس الآري الشمالي . ونسجت حوله اسطورة شعبية ، وبذلت ما تستطيع من ضروب العناية لكي تدفع بكل المـاني الى تحقيق هذا النموذج . ولكي يتأتى له ذلك لا بد لأمته ان تصون دمها وان تحفظ اصولها الاولى . على ان تضيف الى الطهارة الجنسية كل انواع الرياضة التي تنمي في افرادها طبائع الرجولة لكي تخلق منهم شعباً قوياً شديد البأس ، وان تحبب الى ابنائها الاكثار من النسل ، لان العامل العددي ذو اثر فعال في انتصار الامـة في النضال الناشب بينها وبين الاجناس والحضارات الاخرى .

« ب الجماعة الوطنية ـ الدم ـ الارض ـ الزعيم

لم تر الوطنية الاشتراكية سبيلاً اقوم لتطهير الشعب الالماني والاحتفاظ بخصائصه الاصيلة من العودة به الى اصوله الجرمانيـة الاولى فاخذت تبعث امامه كل ما خلفه الجرمـان الاوائل من اساطير وما انتجوه من ادب وفن وما سطروه من امجاد تمثلت فيها الطبيعة الالمانية الاولى كما نمت في التاريخ تحت تأثير الجنس والمناخ والوضع الجغرافي وتحت تأثير الاحتكاكات السلمية او الحربية التي حصلت بينها وبين الشعوب والدول المجاورة لها .

ولقد أدى كل هذا الى ولادة « خرافة رومانتيكية » اصبحت جزءا من النظرية الوطنيـة الاشتراكية تدعى في الالمـانية « Volkstum » وهي خرافة غامضة تشبه الى حد كبير الخرافـات التي عرفتها الشعوب البدائية والتي كانت تستخرجها من الطبيعة ومن ماضيها وتاريخها . ولهذه الخرافة شأن كبير اليوم في تسيير السياسة

الالمانية . ولو حاولنا تفهمها لالفيناها صورة مبالغـاً فيها للفكرة القومية الوطنية التي تدعو الى الصدوف عن الحضارة وعن الادب الاسمى وعن الثقافة الرفيعة الفن في سبيل الرجوع الى مـا لدى الشعوب من ينابيع حيـة للابداع والعمل . فهي دعوة لان نعود ادراجنا الى مثل هذا الروح البدائي وان نتخذه مصدر وحي لنا ، وان نقبل بطابعه الريفي المحلي لانه في نظر الوطنيين الاشتراكيين التعبير الحقيقي عن روح الشعب وعن سجاياه الطبيعية الاولى . فعلينا ان نتمسك به وان نصونه إزاء كل مـا هو اجنبي وعالمي وغير وطني .

وحقيقة ما كانت ترجوه الوطنية الاشتراكية من دعوة الالماني الى طبيعته الاولى هو زيادة تعلقه بالعادات المحلية وتوثيق الروابط بينه وبين وطنه ، اي بينه وبين ارض هذا الوطن . فاضافت بذلك الى قوة الدم التي تستمد من الجنس قوة جاذبية الارض . فخلقت ذلك الشعار المعروف « الدم والارض » . وقرابة الدم والتعلق بالارض وبالمثوى هما من اهم الافكار التي تملأ على الانسان البدائي حياته . فلا غرابة في ان تؤثر مثل هـذه العواطف البدائية حتى الآن في المناضلات السياسية للنظام الالماني الحالي .

والوطنية الاشتراكية تضم الالمـان حيثما كانوا في وحدة عامة وتوجد بينهم تضامنا قومياً . وهي تسعى بذلك الى بلوغ هـدفين هامين هما : تعزيز الوحدة الروحية بين ابناء الامـة الالمانية ، ومواصـلة الكفاح الرامي الى التوسع الاقليمي للدولة الوطنية الاشتراكية وتحقيق فكرتها القومية عن طريق ضم جميع الاراضي

والاقاليم التي يقطنها الالمان اليها سواء أكانت تابعة منذ قرون بعيدة الى دول اخرى او الحقت من جديد ببعض الدول المجاورة .

على ان فكرة Volkstum التي تحوي جميع المقومات الموضوعية للجنسية هي في نظر الوطنيين الاشتراكيين اساس لفكرة سياسية اخرى اعني فكرة الجماعة الكاملة المرصوصة البنيان التي تنتظم جميع افراد الجنس الالماني والتي تحوي بصورة خاصة جميع المقومات الذاتية للوطنية . انها الشعور بالتضامن الوطني وبالتبعية لجماعة اعضاؤها مرتبطون فيما بينهم بالدم والجنس والارض واللغة والتقاليد والثقافة والفن وغيرها . اذ ان الشعور بجميع هذه الخصائص يخلق جماعة وطنية عظيمة تشتمل كل الماني وتصوغ الشعب الالماني في وحدة قومية لا تتجزأ .

ومصدر هذا الشعور الشعب . فهو منبثق من اعماق نفسه . ويوحد بين افراده كما توحد الروح العسكرية بين جنود الجيش او كما تشد الزمالة فريقاً من الطلاب في وثاق لا تنفصم عراه . ومن الواجب ان يسري هذا الشعور في الامة كلها . لانه صدى روحها وامانيها والمعبر عن مظاهر حياتها الوطنية . وما شعور الشعب بهذه الجماعة الوطنية سوى الدليل على وعيه الحقيقي لسيادته .

ومعنى سيادة الشعب ان يكون هو السيد المطلق على جميع افراده . وان يضحي هؤلاء له بكل شيء وان يحيوا له وليخدموه . فعلى الشاب الالماني ان لا يستلهم في اعماله غير مصلحة الشعب وان يكون مستعداً لبذل دمه في سبيله دون أن تأخذه أية شفقة على شخصه . وان يبذل كل ما يستطيع من جهد في سبيل حياة الجماعة

الوطنية ونموها وامتدادها ورفاهيتها ، أي ان عليه ان يعيش بروح شباب اسبارطه اليونانية .

وهكذا نرى فكرة السلطة والسيادة تختلف عند الوطنية الاشتراكية عنها عند الفاشستية . لان هذه الاخيرة اذ توحد بين الشعب والدولة تجعل الدولة السيدة مصدر السلطة اما الوطنية الاشتراكية فانها ترفع الشعب الى المنزلة الاولى وتنزل بالدولة الى المنزلة الثانية . وما الدولة في نظرها إلا النطاق الذي يعمل فيه الشعب وينمو . وما هي إلا وسيلة طيعة يمكن ان تكيّف وتعدّل وان تضعف حيناً وتقوى حيناً آخر . اما الشعب فهو العنصر الاصيل الدائم الذي لا يضعف ولا يهون والذي يكافح بلا هوادة لكي يتوسع ويسود بثقافته وسلطانه مستخدماً الدولة كأداة لبلوغ هذه الاغراض .

ومثل هذه الفكرة عن السلطة والسيادة الاجتماعية تؤدي بالدولة حتماً الى النظام الديكتاتوري ، لان الدولة أداة الجماعة الوطنية ذات السيادة المطلقة . فهي التي تنفذ ما تحتاج اليه هذه الجماعة . وكل ما هو مفيد للجماعة الوطنية فهو خير وكل ما هو مضر بها فهو شر . والدولة هي اداتها في سبيل بلوغ ما تريد. وبذلك اصبحت الدولة هي القابضة على ناصية الامور وباتت هي التي تسير نشاط الشعب الاجتماعي ، وتشرف على فروع حياته الروحية والمادية ، وتتولى كل ما فيها من وظائف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية . والفرد في حالة من التبعية المطلقة للجماعة الوطنية ، وليس له قيمة ذاتية من حيث هو فرد بل من حيث هو

جزء من هذه الجماعة . وتبعيته للجماعة تستلزم تبعيته للاداة التي تصطنعها لتنفيذ مآربها ، أي للدولة .

وهنا نجد انفسنا امام نظريتين سياسيتين تتفق فيهما الاشتراكية الوطنية كل الاتفاق مع الفاشستية ، وبعض الاتفاق مع الشيوعية والاشتراكية وهما : (١) ان الفرد في حالة من التبعية المطلقة للجماعة الوطنية وللدولة (٢) وان على الجماعة الوطنية ان تخلق نظاماً جديداً للامة تطبق فيه العدالة الاجتماعية الى اقصى حد ممكن. وبذلك تجنح الاشتراكية الوطنية الى نوع من الشيوعية أو الاشتراكية الاجتماعية ، شأنها في ذلك شأن الفاشستية . ولعل هذا الجنوح هو الذي يفسر لنا سر عداوتها للمذهبين الماركسيين اذ يلوح لنا انهما تجدان فيهما أشد المذاهب خطراً على نزعتها الاجتماعية.

بقي علينا ان نشرح فكرة الزعيم في المذهب الوطني الاشتراكي. فيبدو لنا انها مشتقة من فكرة الجماعة الوطنية السيدة اشتقاقها من فكرة الدولة المطلقة السيدة في المذهب الفاشستي . اما سلطة الزعيم فليست قائمة على تفوقه العقلي أو على سجاياه الخلقية الخاصة أو على نوع من العظمة الشخصية . بل على خرافة تصوره كرسول ذي شخصية غير طبيعية يصعب تحديدها تحديداً منطقياً . هو عنوان الشعب والتعبير الاسمى عن الجماعة الوطنية . وهو لا يعلو على الشعب بل يخرج منه ويحيا فيه ... وهو المفصح عن ارادة الجماعة الوطنية . وبه تنمو ، وبقوته وافعاله تشتد وتقوى . وما دامت قد اسلست له قيادها فقد تنازلت له عن جميع حرياتها . ولكنها بهذا التنازل تضاعف سلطانها وقدرتها على التوسع والامتداد .

واما انتخاب الزعيم فلا يكون بالطريقة الديموقراطيـــة التي ينعتها الوطنيون الاشتراكيون بانها طريقة آليـة . وليست القوة هي التي تبوئه مركزه كما يدعي خصوم الوطنية الاشتراكيـة ، بل هي نوع من الزمالة تنشأ بينه وبين ارواح الملايين من اتباعه تؤلف بينه وبينهم في الجماعة الوطنية روح واحـدة . ولا يلبث الفريقان ان يشعرا بانها تبادلا عهداً مقدساً. وعهد الزعيم منبثق عن احساسه بعظمة المسؤولية التي القيت على عاتقه واقتناعـه بانه يؤدي رسالة فردية خاصة . اما عهد الاتباع فيتجلى في الثقة التامـة التي يحضونه اياها ، موقنين انه يعبر عن مشاعرهم ، ويحقق حاجاتهم ،ويستجيب لامانيهم ، ويذود عن مصالحهم .

«ج» : فكرة الحق في النظرية الوطنية الاشتراكية

ليس للحق المستمد من اساس انساني عـــام وجودٌ في نظر الوطنية الاشتراكية . ان هذا الحق الذي ينطبق على كل زمان ومكان وليد الفكر الديموقراطي التحليلي المجرّد ، ولذلك فانهـا تنكره اشد الانكار وتعتقد ان لكل جنس ولكل شعب حقـــه الخاص به الذي ينبثق في حياته القومية عمـــا تدعوه Volkstum وخصائص الجنس .

ولو رجعنا الى تعريف علماء الوطنية الاشتراكية للحق لوجدناهم يقولون : « ان الحق يقوم على الجنس والـ Volkstum ، والحق هو كل ما ساعد على حياة الشعب الالماني وادى الى نموه وتوسعه وحمـايته وصون نقاوته والذود عن مصالحه . »

وبمثل هذه الفكرة عن الحق تبرر الوطنية الاشتراكية كل ما تسن من قوانين لصون نقاوة الدم الالماني ولاضطهادها الساميين. فتلك قوانين شرعية تدعو اليها الفلسفة الوطنية الاشتراكية ويقرها الحق الوطني الاشتراكي الذي لم يوجد إلا لحماية الجنس وتحسين احواله.

وتطبق الوطنية الاشتراكية هذه الفكرة الحقوقية في الميدان الدولي. فكما ان على القوانين الوطنيـــة ان تحمي وجود الجنس والدولة في الدرجة الاولى في الداخل، فان على القوانين الدوليـة ان تحمي وجودها في الخارج تجاه الدول الاخرى. فالضابط الوحيد للقانون الدولي هو مصلحة الدولة الوطنية الاشتراكيـة. وليس هنالك قانون دولي عام يجوّز لها أو لسواها من الدول الارتباط به ومطابقة سياستها الخارجية على مبادئه الشرعية، وانما لكل دولة قانونها الخارجي الخاص. ومعنى هذا ان القوة والحرب هما الحكمان الفاصلان في العلاقات الدولية لان تثبت كل دولة بمصالحها الخاصة دون مراعاة قواعد عامة مشتركة سيجرهـا الى فرض نظرياتها على الاخرين بالعنف.

٤ ـ الشيوعية والانظمة الديكتاتورية والديموقراطية

إن غرضي الاول من هذا البحث أن ابين الفروق بين الشيوعية والديموقراطية وان أوضح لماذا لا استطيـــع كرجل ديموقراطي التسليم بالنظريات الاساسية السياسية والفلسفيـــة التي تقوم عليها الشيوعية.

إن النضال هو في نظر الشيوعيـــة كما في نظر الفاشستية

والاشتراكية الوطنية أساس التطور في الحياة . ولكن النضال الشيوعي نضال بين الطبقات لا بين الامم أو بين الافراد . ونضال هؤلاء ان هو في جوهره إلا نضال بين الطبقات . ولذلك فان غرض الشيوعيـــة ان تتوصل الى خلق المجتمع الذي تنعدم فيه الطبقات ويتألف من جماعة متساوية الحقوق. والسبيل الى ذلك هو الثورة الاجتماعية ، شأن الفاشستية والوطنيـة الاشتراكية اللتين تريان الثورة الديكتاتورية سبيلها الوحيد لتبديل الامور ، ولكن الفارق بين الانظمة الثلاثة هو ان الشيوعية تستهدف اقامة ديكتاتورية مؤقتة لا ديكتاتورية دائمة . لان الديكتاتورية عنـــدها وسيلة لتحقيق نظامها الاجتماعي لا غاية في ذاتها . فاذا ما ثبتت دعائم هذا النظام وتساوت جميع الطبقات في الحقوق اطلقت الحريات الفردية من عقالها ورجعت بالامة الى حياة ديموقراطيـــة حرة افضل من الحياة الديموقراطية البورجوازية .

على انها ترفع الدولة في فترة الديكتاتورية المؤقتة الى المكان الاول . وتضحي في سبيلها بجميع الحريات الفردية . وتحرّم حرية الفكر والصحافة والاجتماع التي يقدسها النظام الديموقراطي . فهي في هذا الميدان تشبه الفاشستية والوطنية الاشتراكية ، ولكنها تختلف عنهما في انها لا تقيد هـذه الحريات تقييداً أبدياً ولا تتخذ الديكتاتورية نظاماً ازلياً ، بل تفعل ذلك ما دامت بها حاجة الى تطبيق برنامجها ، فاذا انتهت من تطبيقه عادت بالمجتمع الى نظـام ديموقراطي طبيعي .

ولكنها في الميدان الفلسفي تتفق مع الديموقراطيـة في فكرة

المساواة بين الافراد والشعوب. وفي اتجاهها الانساني العالمي ونزعتها الفكرية العقلية ، وفي سياستها السلامية المبنية على عصبة الامم ، وتختلف معها في تصورها للتطور التاريخي اذ انها تصوره تصويراً اقتصادياً مادياً وتتخذ المادية فلسفة لها ، بينما تصوره الديموقراطية تصويراً روحياً لانها روحية في اصلها وجوهرها .

وهكذا نرى الشيوعية موزعة بين الديموقراطية والديكتاتورية فهي في كثير من نظرياتها الفلسفية متفقة مع الاولى، وهي في كثير من اعمالها واساليبها السياسية تتفق مع الوطنيـــة الاشتراكية والفاشستية .

ولذلك فانني لا افضلها على الديموقراطية . ولا اؤمن بفكرتها عن نضال الطبقات وعن الثورة والديكتاتورية المؤقتة . ولا أقر مبدأ سيطرة طبقة على أخرى سواء عندي طبقـة العمال أو الطبقة البورجوازية . والفرق بين الافراد والطبقات واقـــع لا سبيل لانكاره . والوسيلة الوحيدة لايجاد الانسجام الاجتماعي وإحـلال المساواة بين الطبقات هي الوسيلة التطورية الديموقراطية التي تصطنع المناقشة وتقضي بالتعاون وتدعو الى الوفاق . ولعل هـذه الوسيلة نفسها تقودنا الى النضال ، ولكنه نضال تستخدم فيـه الاساليب الانسانية البعيدة عن العنف في سبيل حل جميع المشكلات الطارئة. تلك هي الديموقراطية كما اتصورها . وان كنت لا انكر ان هناك بعض مراحل من التطور الاجتماعي قد لا تجتازها الانسانية إلا بواسطة الثورة أو بحروب قد يكون لها ما يبررها .

٦ اقتراب الحرب العالمية الجديدة

معناهـــا الديموقراطي ورسالتها

« كتب القسم الاول والثاني من هذا الكتاب بعد اندلاع ميونيخ والفيا في جامعة شيكاغو في نيسان وايار سنة ١٩٣٩ . اما القسم الثالث فقد كتب والفصل السابع من الكتاب في الفصل الاول من سنة ١٩٤٢ »

المؤلف

١ ـ النضال في سبيل الديموقراطية الجديدة والحرية الجديدة

لقد حدث في اوروبا والعالم في الخمس والعشرين السنة التي مرت بعد الحرب العالمية الاولى من الانقلابات السياسية والاجتماعية ما ليس له مثيل في التاريخ الانساني ، اذ انهارت في المانيا والنمسا وهنغاريا وروسيا ثلاث امبراطوريات كبيرة . ونشبت في سواها من البلدان كايطاليا واسبانيا واليونان وبلغاريا حروب اهلية . فتوارت من محيط حياتها بعض الطبقات والطوائف وحلت محلها طبقات وطوائف اخرى . واستبدلت انظمة للحكم بانظمة غيرها بسرعة فائقة . ورافق ذلك ظهور تيارات فكرية ونظريات ومذاهب فلسفية وخلقية واقتصادية ومبادىء حقوقية جديدة لم يكن للانسانية بها عهد من قبل .

وقد سبق لي ان بينت في الفصول السابقة كيف ان الحرب العالمية الاولى ادت الى انبثاق فجر ديموقراطي في حياة اوروبا والعالم . وكيف ان الطبقات الارستقراطية والرأسمالية هوى نفوذها امام النظريات الديموقراطية الحرة المستمدة من الثورتين الاميركية والفرنسية والتي كان الغرض من الحرب اقامة البناء العالمي الجديد على اساسها . وكيف عملت الدول الديموقراطية بعد ان حالفها النصر على تطبيق هذه النظريات في السياسة العالمية بواسطة عصبة الامم .

ولكن هذه الحال لم تدم طويلا . لانه لم تنقض بضع سنوات على انتهاء الحرب حتى عادت الرجعية الى الظهور ، متخذة الانظمة الديكتاتورية لها لباساً وعاملة على محاربة النظريات الديموقراطية الانسانية بنظريات لا تقر عالمية الفكر الانساني ولا تتقبل فكرة التسامح بين الاجناس ، ولا فكرة التعاون بين الطبقات .

وبينما كان دعاة السلام يرمون الى القضاء على فكرة الحرب والحيلولة دون وقوعها مرة ثانية كان هؤلاء الرجعيون ينادون بان الحرب ضرورة اجتماعية لا بد منها بل ويقولون بانها تحمل الخير للانسانية . واخذوا يستهينون بالمعاهدات ويسخرون من المبادىء الحقوقية التي تقدسها وتقول بانها يجب ان لا تخرق .

وليس من العسير ان نتصور الفوضى التي توجدها هذه المبادىء في الحياة الدولية . فما هو الضابط الذي يمكن ان ينظمها ما دامت النظريات الفلسفية والدينية والاجتماعية والحقوقية المتعارف عليها منبوذة ومرذولة من قبل عدد كبير من الدول ؟ وما هي الضمانة

العامة التي يمكن الاستناد اليها بعد ان ظهرت تلك الانظمة السياسية التي لا يحترم اربابها المعاهدات ولا المحالفات ولا يعملون لتحقيق اغراضهم الاعن طريق المنازعات الاجتماعية والسياسية العنيفة الدامية ؟؟ فهل يستغرب اذا ادت الازمة العامة الناشئة عن هذا الوضع الى حدوث ثورات وانقلابات لدى كثير من الامم والشعوب ؟

كلا ان امراً كهذا ليس بالمستغرب بعد أن سرت الافكار الرجعية في كثير من الاوساط . بل انه ليس بجديد في التاريخ الانساني . لان هذا التاريخ عرف منذ القدم عصوراً كانت الفلسفة الانسانية العالمية تسود فيها حيناً ثم لا تلبث أن تتراجع امام ظهور الفلسفات القومية والفلسفات التي تقدس الدولة او ترفع من شأن طبقة او حزب على الطبقات والاحزاب الاخرى .

وفي هذا النضال المتصل العنيف كانت تنتصر مذاهب الحرية حيناً ومذاهب القوة احياناً اخرى . وليس معنى الانتصار ان آثار المذاهب المغلوبة على أمرها تختفي اختفاء تاماً . بل إن الثورة التي تؤدي الى النصر تحمل في حناياها الى جانب العوامل التطورية التي تهديها للامة بعض مبادىء الرجعية التي حاولت القضاء عليها. وأفرب مثل على ذلك الثورة الفرنسية التي انبثقت عنها تيارات مذهبية متناقضة كل التناقض . وكذلك الحرب العالمية الاولى التي أرادت تثبيت الديموقراطية ومحو الديكتاتورية . فاذا بالديكتاتورية تنبعث بعد حين لتقذف العالم في الازمة التي يعانيها اليوم . وتكاد تكون هذه الحقيقة قانوناً اجتماعياً ، وإن لم تكن كذلك فهي تجربة تاريخية وقعت دائماً وشاهدناها في أثر كل ثورة من الثورات ، اذ يعمد

قادتها الى المغالاة في تطبيق المبادىء التي اعلنوا ثورتهم من اجلها . فيعرضون انفسهم للفشل لانهم يجنحون بكثير من التطرف الى تحميل المجتمع ما لا يطيق ، وما ليس بوسعه ان يتقبله .

وعندئذ يجدون انفسهم امام وضع في منتهى الخطورة والدقة . فقواهم الثورية تجاوزت الحدود التي رسمت لها في نفوس الناس . ولم يبق من وسيلة لانتصار مبادئهم المتطرفة الا الاكراه والعنف . وهنا تبلغ الثورة مرحلة خطيرة من مراحلها ، وهي مرحلة الارهاب والمغامرات العسكرية المجهولة العواقب . فيفلت الزمام من ايدي القادة ويعجزون عن التوفيق بين القوى الثورية الجامحة وبين الحاجات الحقيقية للامة والدولة . فيتيح هذا العجز للعناصر المحافظة الساكنة المتربصة ان تتحرك من جديد ، وأن تتقدم للميدان لتحمل اللواء ، وتعود بالامة القهقرى الى الوضع الذي حاولت الثورة تحريرها منه ، فما استطاعت الى ذلك سبيلا . وليس من شك ان قوة هذا الانتكاس او ضعفه هو المقياس الصحيح لعمق الثورة أو سطحيتها . وهو الذي يكشف عن مدى قدرة المبادىء التي نادت بها على خلق نظام اجتماعي جديد دائم ، او يفضح فشلها في ذلك .

وهذه الظاهرة الاجتماعية وحدها كافية لتدلنا على أن الانسان يدفع غالياً ثمن التقدم الذي يصبو اليه . إذ ان هذا التقدم لا يمكن ان يسير مطلقاً في خط سلمي مستقيم . وانما هو اشبه شيء بموجات متدافقة ، ولكن الحماسة التي ترافق تدفقها وقله الخبرة التي تظهر من القادة لا تلبثان ان تؤديا الى اقتراف كثير من الاخطاء والى الوقوع في كثير من الزلل . فتغور الحريات التي جاءت بها فترة

من الزمن في الرمال . ويظل المجتمع فريسة الرجعية والعبودية حتى تندفع موجة جديدة ، فتعيد اليه حرياته المفقودة . على ان الاخطاء التي ارتكبت بعد تدفق الموجة الاولى تكون كبيرة النفع للزعماء الذين يتولون القيادة بعد الموجة الثانية . لانها تعلمهم ما لا يعلمون وتجعلهم اقدر من القادة الاوائل على تجنب الشطط وعلى الارتقاء بمجتمعهم الى درجة اسمى في سلم الثقافة والحضارة .

ولو القينا نظرة على حالة اوروبا اليوم لوجدناها تجتاز مرحلة من ادق مراحل حياتها . فالتيارات المتناقضة تعصف بها من كل جانب وتدفعها الى تقويم القيم التي آمنت بها تقويما جديداً . وليس انبعاث الرجعية فيها نتيجة لما عانت من ازمات سياسية واقتصادية ومالية بعد الحرب العالمية الاولى فحسب ، بل هو الى جانب ذلك نتيجة لتلك الظاهرة التاريخية الاجتماعية التي تحدثنا عنها . اذ ان هذه الظاهرة تنطبق على الثورة الديموقراطية التي انبثقت عن الحرب كما انطبقت في الماضي على سواها من الثورات . فقد ادخل النظام الديموقراطي على امم لم تكن معدة له اعداداً كافياً فكان لهذا اسوأ الآثار . واخذت امم اخرى تغالي في تطبيق المبادىء الديموقراطية حتى انتهت حركاتها الشعبية المتطرفة الى الشيوعية كما حدث في هنغاريا والى الثورة الزراعية كما حدث في بلغاريا . واخذت امم أخرى تتهاون في تطبيق هذه المبادىء ولا تذهب في ذلك الى الحد الذي تقتضيه مصلحة الديموقراطية في الداخل والخارج حتى انحل فيها النظام الديموقراطي كما حدث في المانيا وبولونيا وضعف ضعفاً شديداً كما حدث بعد ذلك في فرنسا . فكانت النتيجة

الحتمية لكل هذه الاخطاء أن يُفسحَ المجال لظهور الرجعية من جديد ، وأن يعبد للانظمة الديكتاتورية سبيل السيادة في كثير من دول أوروبا .

ولكن الذي صدق على الديموقراطية سوف يصدق بعد حين على الديكتاتورية لانها شكل مؤقت من اشكال الحكم. وتلك هي الاحوال السياسية والاقتصادية والمالية التي تتخبط فيها الدول الديكتاتورية شاهدة على ما نقول . فهي تحاول علاج الازمات الاقتصادية باساليب ثورية اصطناعية تحسب انها تنعش حياة الامة المادية ، والحقيقة انها تهوي بها الى الخراب ، لانها اساليب وتدابير تتعدى ما لدى الامة من ممكنات وتهبط بمعيشتها وخاصة معيشة الطبقة المتوسطة والطبقات العليا عن المستوى الذي كانت فيه وتحملها من اصناف الحرمان اكثر مما تطيق. فالدول الديكتاتورية منذ ١٩٣٨ – ١٩٣٩ في حالة ثورة اجتماعية واقتصادية قلبت حياة شعوبها رأساً على عقب . وسارت بها في طريق الرأسمالية ونحو سيطرة الدولة على المرافق الاقتصادية. وحذت في كثير من خطوط سياستها الاقتصادية الحكومية حذو الدولة الشيوعية في نفس الوقت الذي تنادي فيه بانها الخصم العنيد الوحيد للحضارة الشيوعية البربرية .

فماذا يكون مصيرها بعد ان أصبحت في هذا الحال؟ انه المصير المنكود الذي تقضي به طبيعة التطور الاجتماعي . ذلك ان هذه الانظمة الديكتاتورية بلغت من نموها حده الاعلى ولم يبقَ امامها إلا الانهيار . ولن يكون انهيارها نتيجة قانون التطور الاجتماعي

فحسب ، بل لانها في حقيقتها السياسية والاجتماعية انظمة مَرَضية. ولقد ظهرت الآثار المرضية في كل بلد حلت فيه الديكتاتورية محل الديموقراطية . ولم تكن الديكتاتورية هي الشفاء كما يحسب البعض بل زادت الداء شدة ، ودل فوزها على ان البلد الذي تسود فيه ازدادت حالته المرضية سوءاً . وقد اقتربت الساعة التي سيصبح الداء فيها مميتاً . وحينئذ تهب قوى الحرية في ثورات محلية داخلية ، أو تنشب الحرب العالمية التي تسوقنا اليها الديكتاتورية بسياستها الداخلية الاثيمة وبمغامراتها الخارجية الخطرة ، فتكون الحرب التي اثارتها هي القاضية عليها ...

٢ - الحرب العالمية الثانية

إن كل ما ذكرته حول حالة اوروبا اليوم وحول تطورها الاجتماعي يدل دلالة واضحة على ان الأمور لن تسير مدة طويلة في المجرى الذي تتخذه الآن ، وانه لا بدّ من تبدّل قريب يتناول في الدرجة الأولى الدول الديكتاتورية. وهذه مظاهر التبدّل تتجلى في حركات جديدة برزت الى الوجود في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وفي المانيا نفسها . وتبدو بصورة خاصة في تيارات فكرية تحاول، ان تخلق في الميدان الدولي فلسفة معنوية ، وقوانين ومبادىء سياسية جديدة. وكذلك في تيارات سياسية عملية تتجه نحو القضاء على الافكار الانانية العنيفة الوحشية للدول الديكتاتورية ، ونحو ايجاد طرق واساليب غير التي تصطنعها للتغلب على الازمة التي تعانيها اوروبا .

ولكن ما هي الوسيلة الاخيرة التي ستؤدي للقضاء على هذه الدول الديكتاتورية بعد ان تكون قد بلغت الشأو الاسمى من العز والسلطان ؟ اهي الحرب أم الثورة أم محاولة التكيّف السلمي مع الاحوال الجديدة ؟؟ انني أرى ان الانسانية اختارت سبيل الحرب (كتب هذا الفصل في ربيع ١٩٣٩) واعتقد ان الحرب بدأت فعلا في بعض البلاد وان ثورة اوروبا على الديكتاتورية قد انفجرت .

والواقع أنه يستحيل على المرء أن يقول باستتباب السلام في العالم بينما يشهد سلسلة الحروب التي تتوالى منذ ان اعتدت اليابان سنة ١٩٣١ على الصين ووقفت عصبة الامم عاجزة عن صد هذا الاعتداء .

إن العالم هو في الحقيقة في حالة حرب وفي حالة ثورة معنوية عامة . وهذه اعمال الدول الديكتاتورية واخطاء الدول الديموقراطية قد افضت الى انهيار نظام عصبة الامم ، وأهم مواد ميثاقها قد تعطلت وخرقت منذ سنة ١٩٣٢ . وتلك هي المعاهدات الدولية تنقض نقضاً فردياً الواحدة بعد الاخرى . والدول الديكتاتورية تتدخل بصورة مفضوحة ، تكاد تصبح عادة مألوفة لسياستها اليومية ، في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة . وزعماؤها يلقون الخطب ويدلون بالتصريحات التي يموهون بها على الرأي العام العالمي ، ويخدعون بها أنصارهم واعداءهم على السواء . وليس عندهم قيمة لقول ولا حرمة لعهد . فكم من كلمة شرف اقسموا عليها ثم خالفوها ، وكم من معاهدة وقعوها وظلت حبراً على ورق .

والان وقد أخذت الدول الديموقراطية تستعد وتتسلح ،وباتت تستطيع الوقوف في وجه الدول الديكتاتورية، ما هو الطريق الذي ستسلكه للخروج بالعالم من المأزق الذي زج فيه ؟

لقد عملت طيلة حياتي السياسية في بلادي وفي عصبة الامم لتثبيت دعائم السلام . وهذا ما يجعلني أحرص الناس عليه . ولكن قوانين التطور الاجتماعي والتاريخي مطبقة على الحالة التي تقاسيها اوروبا اليوم تحملني على الاعتقاد بأن المخرج الوحيد سيكون عن طريق الحرب . وقد نبهت الى ذلك منذ امد بعيد ودعوت رجال السياسة وقادة الشعوب الى اجتناب الاسباب التي تؤدي ببلادهم حتماً الى الاحتراق بنارها ، فما أجدى نصح ولا إنذار ... فلم يبق لنا الا ان نتمنى عليهم اليوم الافادة من الدروس التي فاتت ، وأن نعمل ، سواء نشبت الحرب أم لم تنشب ، لتنظيم اوروبا تنظيماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً جديداً . فالشعوب الاوروبية تعبت من الفوضى التي اوقعتها فيها حكوماتها . وهي تتطلع الى حل يبث في حياتها الطمأنينة ويؤلف علاقاتها ببعضها تأليفاً ودياً . ولست أرى حلاً أوفق لبلوغها ما تصبو اليه من ايجاد ولايات اوروبية متحدة تجعل من هذه القارة قوة واحدة متماسكة ، بعد ان انهكتها خصوماتها وخلافاتها وأضنتها حروبها المتوالية .

٣ – معنى الحرب العالمية الثانية ورسالتها

كنت في نيسان سنة ١٩٣٩ اعرض في جامعة شيكاغو الآراء التي ذكرتها في القسم السابق من هذا الفصل . ولم تمض خمسة شهور

على ما قلت حتى اعتدت المانيا على بولونيا واعلنت الحرب . ولكم يؤلمني ان يقع هذا في وقت لم تستعد فيه الدول الديموقراطية الاستعداد الكافي بعد . إن هذا سيحملها على بذل تضحيات جسيمة لبلوغ النصر . وكان يجدر بها ان تتخذ لهذه الحرب خيطتها منذ وقت طويل . لأنه لم يكن بد ان يصبح غزو المانيا السلمي لجيرانها غزواً حربياً فيما بعد . وهذا ما حدث حينما جاء دور بولونيا . ولكن الحرب بدت محتمة الوقوع منذ ان انتصرت المانيا انتصارها السلمي في ميونيخ واجتاحت براغ بعد ذلك في آذار سنة ١٩٣٩ . ولسوف يسجل التاريخ ان هذا الانتصار السلمي جاء خاتمة للوطنية الاشتراكية في المانيا . لانه هو الذي زين لهتلر ان الديموقراطيات الغربية تخشى ان تصطدم بالمانيا، فحفزه الى احتلال تشيكوسلوفاكيا حتى اذا هاجم بولونيا حدث الانفجار المنتظر بين عالمه الديكتاتوري والعالم الديموقراطي بعد ان استحال التوفيق بينهما .

فالحرب العالمية الثانية هي اصطدام بين عالمين مختلفي المبادىء والمصالح . وهي تتمة للحرب العالمية الاولى . وهي تستهدف في نظري اموراً ثلاثة ، لا بد ان يؤدي انتصار الديموقراطية الى تحقيقها : (١) تهديم الوطنية الاشتراكية والفاشستية والقضاء على جميع النزعات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي خلقتها ، وبعث القيم الروحية والفكرية التي تعيد الى اوروبا حياتها الديموقراطية ، وتعيد اليها اسمى ما يصبو اليه الانسان ألا وهو الحرية السياسية والاجتماعية والحرية الروحية والخلقية . (٢) اعادة تنظيم اوروبا والعالم تنظيما سياسياً جديداً . وذلك بتحرير الامم الصغيرة التي

ستعبدها المحور وايجاد هيئة عالمية جديدة تحل محل عصبة الامم ، وتكون اقدر منها على صيانة السلام . (٣) تجديد حياة الديموقراطية بحيث تصبح ديموقراطية اقتصادية اجتماعية الى جانب كونها ديموقراطية سياسية . ولسوف ارسم صوراً خاطفة لهذه الامور الثلاثة في الاقسام التالية من هذا الفصل .

٤ ـ تجديد القيم الديموقراطية الخلقية والروحية

يكافح العـــالم الغربي منذ الفي سنة في سبيل الحرية الفردية وسواها من الحريات الانسانية . فكم بذل من الجهود وقـدم من التضحيات حتى استطاع ان يقيم قواعد الحياة السياسية في اوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين على اسس ديموقراطيـة . ولقد ادى هذا الكفاح الطويل الى تبـــلور فكرة كرامة الفرد وحريته وحقوق المواطن الديموقراطي الحديث في الاحترام التام لشخصية المواطن ولحرية فكره واعتقاده وضميره ودينه وآرائه ، وفي تعظيم المواطن للحقيقة ، وتقدير الفرد لقيمة القول الذي اعطاه وقيامه بواجباته ووفائه بعهوده وبنائه لحياته العامة والخاصة على مبدأ احترام القوانين التي قبلت قبولا حراً والمعاهدات الدولية التي تعقدها الدول فيما بينها .

تلك هي الخصائص التي انبثق عنها النضال في سبيل الديموقراطية وقد ساهمت الحرب العـــالمية الاولى في تقويتها . ولكن الدول الديكتاتورية عادت فأنكرتها وأخذت تحاربها . ولذلـك فالسبيل الوحيد لعودة هذه الخصائص في الحياة الانسانية الفردية والاجتماعية

بنفس القوة هو اندحار الديكتاتورية اندحاراً تاماً .

٥ - اعادة تنظيم اوروبا والعالم بعد الحرب تنظيما ديموقراطيا

يصعب علينا أن نحـــدد منذ الآن الاسس التي يجب أن يقوم عليها تنظيم أوروبا بعدالحرب. ولكن الذي لا ريب فيه هو أن الحيلولة دون وقوع حرب عالمية ثالثة هو الهدف الذي سيرمي اليه كل تنظيم جديد . ولبلوغ هذا الهدف لا بد من اخذ بعض الحقائق الاولية بعين الاعتبار . ومن هذه الحقائق كون سلامة اوروبا كلها متعلقة بسلامة أوروبا الوسطى وسيادة السلام في ربوعهـا . اذ أن الاستعمارية الالمانية اختارت دائماً هذا الجزء من اوروبا مجالا حيوياً لها وميداناً لتوسعها . فلا بد من اغلاق هـذا الميدان في وجهها . لان سيطرتها على اوروبا الوسطى تستلزم سيطرتها عـــلى اوروبا كلها . وسيطرتها على اوروبا هي مرحلة لسيطرتها على العالم .

«أ» التوازن الاوروبي الجديد بين الكتل الكبيرة

ولست اقصد بالتوازن معناه السياسي المعروف في التاريخ الذي يقضي بايجاد كتلتين دوليتين متكافئتين في قواهما المـادية . بل هو معنى جديد يتناول الدول الصغيرة قبل الكبيرة ، تلك الدول التي تذهب ضحية العدوان والحرب ، والتي يضحى بهـــا ، في كثير من الحالات ، على مذبح التسويات التي تقبلها الدول الكبيرة فيما بينها ، او الاخطاء التي تنتج عن قصر النظر وسوء تقـــدير الامور . ولا

انكر ان المثل التشيكوسلوفاكي هو الذي يجس في خاطري قبل سواه . وهو الذي يدفعني الى تصور كتل اقليمية تنتظم الدول الاوروبية صغيرة وكبيرة وفقاً لاوضاعها الجغرافية والسياسية والاقتصادية ، تكون كل منها قادرة على الذود عن حياضها ضد أي عدوان خارجي . ولا شك أن ميثاق الاطلسي الذي وقعه الرئيسان روزفلت وتشرشل في ١٤ ايلول سنة ١٩٤١ وانضمت اليه في ١ ك٢ سنة ١٩٤٢ في واشنطون ست وعشرون امة تحارب ضد المحور يمكن أن يتخذ أساساً لتقسيم اوروبا بعد الحرب الى الوحدات السياسية الكبرى الآتية :

١ً - الكتلة الغربية ، وتشمل انكلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا .

٢ً - الاتحاد الالماني ، وينشأ من تحويل نظام الدولة الالمانية الى نظام اتحادي عصري يختلف عن الاتحاد الالماني القديم . ويكون الغرض منه القضاء على المركزية الحالية وعلى تسلط بروسيا على بقية الاجزاء الالمانية ، وتقسيمها هي نفسها الى عدة وحدات ، وتعديل حدود المانيا التعديل الذي تقتضيه سلامة الامم المجاورة لها .

٣ً - ايطاليا ، التي تُنقص جوانحها في البحر الابيض المتوسط وفي افريقيا .

٤ً - كتلة اوروبا الوسطى التي يجب ان ترتكز على محالفة او اتحاد تشيكوسلوفاكي بولوني وان تستند الى محالفة بين هاتين الدولتين وبين روسيا السوفيتية تظل سداً منيعاً في طريق التوسع الالماني . أما النمسا وهنغاريا ورومانيا فلا يمكن الحكم عليها قبل ان يُعرف الوضع الذي ستصير اليه بعد الحرب .

٥ً - الكتلة البلقانية، على ان تشمل البانيا ويوغوسلافيا واليونان. أما بلغاريا فلا يجوز البت في مصيرها قبل ان تسوي ما بينها وبين الدول البلقانية المجاورة لها من خلافات. ومن الجائز ليوغوسلافيا ان تتجه بعض الشيء نحو الشمال وان توثق علاقاتها بجيرانها السلافيين.

٦ً - روسيا السوفيتية، التي يجب أن "تضم" الى النظام الاوروبي الجديد وأن لا "يرتكب معها نفس الخطأ الذي ارتكب بعد الحرب العالمية الاولى والذي أدّى الى عزلها عن بقية اجزاء اوروبا عزلا كان له أسوأ الآثار في الحياة السياسية الدولية، لأن ضعف روسيا في الشرق الاوروبي قوة لالمانيا وتيسير لتوسعها، وقوة روسيا حائل منيع دون هذا التوسع.

٧ً - الكتلة الشمالية، التي يجب ان تقوم على تعاون وثيق بين الدول السكندينافية يتفق عليه مع انكلترا وروسيا، وفي الجنوب الغربي يقوم تعاون مماثل بين اجزاء الجزيرة الايبيرية (اسبانيا والبرتغال).

« ب » المانيا بعد الحرب

إن الحل الوحيد لمشكلة المانيا بعد الحرب يقوم على إعادتها الى الحدود القديمة التي كانت لها قبل الانشلوس مع مراعاة التعديلات التي تتطلبها مصلحة الدول المحيطة بها. وأية زيادة لأراضي المانيا عن هذه الحدود وإن لم تتجاوز حجم الكف ذات ضرر بليغ. لانها قد تقر في ذهن الالمان ان الوطنية الاشتراكية نفعتهم وادّت الى توسيع حدودهم، مع ان الواجب علينا أن نبين للالمان بصورة عملية انهم لم يجنوا من الحرب التي أذكوا نارها الا التضحيات الفادحة.

ولست مدفوعا الى هذا القول بدافع كراهية المانيا او الحقد عليها . فأنا أبعد الناس عن الاعتقاد بأن الالمان جميعاً قوم مفسدون. وإنما يدفعني اليه اعتقادي بأن كل دولة يجب أن تكون مسؤولة عن السياسة التي انتهجتها . وسياسة المانيا النازية كانت سياسة عدوان، فمن العدل ان تحرم جميع الامتيـــازات التي اكسبتها إياها .

« ج » مشكلة الاقليات الوطنية

وهي مشكلة من اعقد المشكلات التي سيواجهها منظمو اوروبا الوسطى بعد الحرب وخاصة فيما يتصل بالاقليات الالمانية والمجرية .

وقد برزت هذه المشكلة بوضوح بعد الحرب العالمية الاولى لدى تخطيط الحدود الجـــديدة لدول اوروبا الوسطى . فاقترح بعض الساسة والعلماء كحل لها ان يصار الى تبادل الاقليات ونقلها من موطن الى آخر . ولكن الذين كانوا يضعون معاهـــدات السلام وجدوا ان مثل هذا العمل لا يتفق مع مثلهم العليا . فآثروا عليه مبدأ حماية الاقليات .

ومع أن تشيكوسلوفاكيا كانت بعد الحرب أسبق الدول الى تطبيق هذا المبدأ تطبيقاً أميناً فانها جوزيت على ذلك جزاء سنمار . وكانت النتيجة ان قسمت اراضيها وقضي عليها القضاء الاخير .

ولذلك فمن الواجب علينا ان لا نقع في هـــذه الاخطاء مرة أخرى . وان نعيد النظر في القواعد التي وضعت لمعاملة الاقليات بعد الحرب العالمية الاولى . وان نعنى بواجبات الاقليات وحقوق الاكثريات عنايتنا بحقوق الاقليات . لان لكل شعب الحق في ان

بحيا حراً هادئاً داخل حدوده ، ولان من الجور ان تقضي على حياة شعب لان فيه اقلية تتكلم لغة غير لغة الاكثرية .

وهنالك نوع من التمييز بين اقليات الدول المختلفة يجب ان يوضع له حد . فليس من العدل في شيء ان تعامل اقلية ما في احدى الدول احسن معاملة بينما تعامل اقلية أخرى اسوأ معاملة في دولة ثانية .

وليس من العدل ان يحكم على دولة صغيرة ان تعيش تحت رحمة دولة كبيرة لان فيها اقلية تتكلم لغة هذه الدولة .

إن العالم لا بدّ ان ينظم بعد هذه الحرب تنظيما جديداً لكي يسود فيه السلام . ولا يكفي لهذا التنظيم قيام هيئة عالمية كعصبة الامم ولا حماية حقوق الاقليات أو حقوق الاكثريات ، بل هناك حقوق الفرد يجب ان تنال القسط الاوفر من العناية ، وان يوضع بها ميثاق دولي يحدد حقوق المواطن الديموقراطي الحديث ، على ان تصان وتحمى بواسطة القوة .

ويجب ان يقضى على نفاق الدول الكبيرة التي تبرر تدخلها في شؤون الدول الصغيرة اذا اقتضته مصلحتها وتنكره اشد الانكار اذا استشعرت فيه ضرراً لها .

٧. مستقبل الديموقراطية

•

١ ـ هل تستطيع الديموقراطية ان تنهض بعد الحرب وان تتعاون مع الاشتراكية السوفياتية ؟

لقد رأينا ان فترة ما بين الحربين العالميتين انقضت في نضال عنيف بين ثلاثة مذاهب كبرى : المذهب الديموقراطي ، والمذهب النازي والفاشستي ، والمذهب الاشتراكي السوفياتي. ولكن الموقف تبدل في هذه الحرب . ووقفت الديموقراطية والاشتراكية السوفياتية في صف واحد . وهما تخوضان هذه الحرب الضروس ضد النازية والفاشستية شاعرتين ، كما قال الرئيس روزفلت ، ان النضال اصبح نضال حياة او موت لكل من الفريقين المتقاتلين . وارتدت الحرب طابعاً جديداً . فلم تعد عسكرية فحسب بل اصبحت حرباً مذهبية ايضاً . وقد صمم الفريق الديموقراطي الاشتراكي على ان لا يضع السلاح الا بعد ان يقضي على المباديء الفاشستية والنازية قضاء اخيراً .

ومن هذا يتبين لنا ان التوفيق بين الديموقراطية والنازية والفاشستية امر مستحيل . وان محاولة ايجاد تسويات جديدة بين

مصالحها ان هو الا عودة الى الاساليب السياسية البورجوازية التي ادت الى الحرب الحالية . ولو ان الديموقراطية وقفت من الفاشستية والنازية هذا الموقف الحازم الذي تتخذه منهما الآن ، منذ نشأتهما الاولى لما اتاحت لهما سبيل البقـــاء والاستمرار ولما جرّ العالم الى هذه الحرب الطاحنة .

فاذا تمت الغلبة للحلفاء فهل يستطيع الانكليز والاميركان الديموقراطيون التفاهم مع الروس الاشتراكيين ؟ أوليست النظريات الاشتراكية تقضي على المؤمنين بها أن لا يركنوا الى الهدوء إلا بعد ان يبيدوا الديموقراطية الرأسمالية الحرة ؟ فهل يطبق الاشتراكيون هذه النظريات ويسيرون تحت لواء الاتحاد السوفياتي في جهاد مقدس ضد انكلترا واميركا ؟ ان المعاهدة التي عقدت سنة ١٩٤٢ بين انكلترا والاتحاد السوفيتي في سبيل التعاون العسكري اثناء الحرب والتعاون على اعادة بناء العالم بعد الحرب والتي جعل اجلها عشرين عاما تدل على رغبة الطرفين المتعاقدين بالتعاون في زمن السلم تعاونهما في زمن الحرب . فهل تكفينا هذه المعاهدة دليلاً على الرغبـــة في التعاون ام ماذا ؟

ان اعتقادي الخاص المستمد من تقديري للحالة الدولية هو ان التعاون بين النظامين الديموقراطي الحر والاشتراكي السوفيتي بعد الحرب ممكن وضروري جداً لمصلحة الطرفين بقدر ما هو ضروري لهما اثناء الحرب . فلا بد من حدوث تقارب بينهما يبـدو في اول الامر مؤقتاً ثم يصبح دائماً . لان بينهما من وجوه الائتلاف بقدر ما بينهما من وجوه الاختلاف . ومن الواجب ان تصبح وجـــوه

الائتلاف هي الحكم في العلاقات بينهما .

ولست انكر ان كلا منهما يستقي تعاليمه من فلسفتين متباينتين اشد التباين . ولكنني اعتقد ان هاتين الفلسفتين عاشتا دائماً في التاريخ مع بعضهما . فلا ضير من وجود مذهب شيوعي يرد كل شيء في التطور الاجتماعي والتاريخي الى بواعث مادية اقتصادية ، ومذهب ديموقراطي لا يجحد البواعث الاقتصادية ولكنه ينكر ان تكون السبب الرئيسي او السبب الوحيد للتطور ، لان اتباعه يؤمنون بالله ويعترفون بأثر البواعث الروحية ، اقول لا ضير من ذلك ما دام انصارهما يدينون بالتسامح ويحترمون حرية الفكر .

تلك هي وجوه الاختلاف الفلسفية بين المذهبين ، تقوم الى جانبها وجوه ائتلاف يأتي في طليعتها دعوتهما معاً الى المساواة بين الافراد والامم ، والى اشتراك جميع الافراد والشعوب في البحث عن الحقيقة وطلب العلم دون اي تمييز بينهم . والدعوة الأولى دعوة تسعى لتنظيم المجتمع البشري تنظيما انسانياً عالمياً . والدعوة الثانية تستهدف اقامة الحضارة الفكرية على اساس عقلي . وهما نقطتان تتفقان عليهما اتفاقهما على ان رفاهية الجنس البشري كله بلا تفريق بين افراد او شعوب هي المثـــل الاعلى الذي يجب عليهما ان تعملا لبلوغه .

ان الديموقراطية البورجوازية الحالية تقرّ جميع الملكيات الخاصة بدون استثناء . ومع ذلك فقد قطعت شوطاً بعيـــداً في طريق الاشتراكية الحكومية ، بحيث أصبحت وسائل الانتاج في كثير من الدول التقدمية موزّعة بين الحكومات والافراد . وأصبحت القوانين

الاجتماعية التي تنظم العمل قوانين حكومية . فلم يعد بوسع الملتزم أن يفرض بحرية على العمال شروط العمل التي توافق هواه . ولم يعد يستطيع ان يقدر ربحه الخاص حسبما يريد دون أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجماعة المستهلكة . وانتقلت ملكية كثير من الصناعات والمنشئات الى الدول والبلديات . وبذلك نشأت لدينا رأسمالية جديدة هي رأسمالية الدولة او المدينة او الجمعية ذات النزعة الاجتماعية .

واذا كان هذا التطور الذي اجتازته الدول الديموقراطية البورجوازية لم يؤدّ بها بعد الى الاشتراكية الاقتصادية البينية الا انه قرّبها منها تقريباً محسوساً . فوسائل الانتاج التي كانت وقفاً على الافراد الرأسماليين اصبحت قسماً بينهم وبين الدولة والمجتمع . وقواعد الكسب التي كانوا يتحكمون بها كما يريدون باتت خاضعة لأنظمة حكومية متفاوتة في الشدة بين دولة ديموقراطية واخرى . وما فتئت الدول الديموقراطية التي لم تستطع بعد ان تطبق القدر الكافي من الاشتراكية في جهازها الاقتصادي جادة السير في هذا السبيل . وبذلك نرى ان الفرق الاساسي الذي يميز النظام الاقتصادي الديموقراطي من النظام الاقتصادي السوفياتي قد تضاءل الى حد بعيد.

وبعد هذا الذي قدمت اطرح سؤالي الثاني وهو : هل يستطيع السوفيات الاشتراكيون ان يعيشوا جنباً الى جنب وان يتعاونوا مع الديموقراطيات التي قبلت مبدأ اشتراكية وسائل الانتاج والكسب الخاص ؟

انني اجيب على هذا السؤال : نعم . نعم انهم يستطيعون ان

يعيشوا معاً لأن عهد الحرية الاقتصادية والرأسمالية الديموقراطية قد ولى . وهو عهد أولي بالنسبة للديموقراطية الحديثة لم تعد تستطيع الاستمرار فيه . ولذلك رأينا الدول الديموقراطية تتبنى الواحدة بعد الاخرى مبدأ تحويل وسائل الانتاج والكسب الخاص بصورة تدريجية تحويلا اشتراكياً . ورأينا اقتصادها ينمو نمواً سوف يؤدي الى بناء مجتمعات لا طبقات فيها . ويتوارى فيها مبدأ « التبادل الحر » الرأسمالي لتحل محله في الاشراف على الانتاج وعلى توزيع المنافع قواعد الاقتصاد العلمي الموجه كضبط الاسعار وتثبيتها، وهي القواعد الاساسية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي .

ولا شك ان تحقيق مثل هذا الهدف سوف يساعد على نمو الدولة والمجتمع نمواً متواصلا ، وعلى اجتراح اساليب جديدة للعمل السياسي ترتقي بها في سلم النضج . ولكنني اعتقد كسياسي ديموقراطي أن هذا التحقيق يجب ان يكون عن طريق التطور المنبثق عن حاجات الجماعة والدولة لا عن طريق العنف والقوة . فاذا روعيت هذه الشروط مُكّن للنظام الاشتراكي السوفياتي ولنظام ما بعد الحرب للديموقراطية الجديدة ان يعيشا معاً متفاهمين مؤتلفين ، لا مختلفين ولا متنابذين .

والفارق الاساسي الثالث بين الديموقراطية والاشتراكية السوفياتية هو ديكتاتورية الطبقة العاملة التي تدعو لها النظريات الشيوعية اللينينية . وهذا الفارق حقيقي وموجود . ولكن من واجب الديموقراطيات ان تميز تمييزاً تاماً بين الديكتاتورية الفاشستية والديكتاتورية الشيوعية . فالاولى ديكتاتورية شرعية

دائمة في نظر الذين يقيمونها . واما الثانية فديكتاتورية مؤقتة تستلزمها الثورة على البورجوازية والرأسمالية ، كما قد رأينا سابقاً .

ومعنى هذا ان الاشتراكية السوفياتية سائرة في طريق الحريات الروحية والاقتصادية والسياسية التي تنافح عنها الديموقراطيات الغربية . وان هذا السير سوف يختصر شقة الخلاف بين الفريقين . ومن الواضح ان الحديث يكثر اليوم عن اتجاه روسيا السوفياتية نحو اليمين . ومصدر هذا الحديث تلك التدابير التي اتخذت بعد سنة ١٩٢٢ وقبل الحرب الحالية تعديلا لبعض القوانين الاشتراكية الصارمة التي ظهرت في الفترة الاولى من الثورة كالعودة الى الملكية الزراعية المحدودة ، واصدار الدولة للقروض بالفائدة ، وايجاد مؤسسات التسليف ، وتقرير حق الميراث المحدود ، ووضع ضريبة خفيفة على المداخيل الشخصية المرتفعة الخ .. كل هذه التدابير التي اعتبرها البعض ردّة من الاتحاد السوفيتي الى اليمين وتحويراً لنظامه الاساسي . وهو اعتبار خاطيء كل الخطأ . لان هذا التعديل ليس في نظر فاعليه ردة بل هو نتيجة اوتوماتيكية للتطور الطبيعي للديموقراطية السوفياتية الاشتراكية .

وفي اعتقادي ان الاشتراكية السوفياتية اذا ظلت امينة لنظرياتها عن الديكتاتورية وتقدمت تقدماً مطرداً في طريق الحريات السياسية ، فان الاتفاق بينها وبين الديموقراطيات ممكن كل الامكان . وكلما أخذ الاتحاد السوفياتي الجري في هذا الطريق انهارت الحواجز بينه وبين الدول الديموقراطية وتوثق تعاونه معها في الميدان الدولي .

ولسوف يكون من النتائج العملية لهذه الحرب ظهور التناسق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . لانها تكلف الانسانية ثمناً غالياً جداً لم يسبق ان كلفتها مثله حرب من الحروب في الماضي . ومعنى ذلك ان كثيراً من القيم المادية الهرمية سوف تنهار . فينشأ عن انهيارها مساواة في الملكيات الاقتصادية بين الطبقات والشعوب في اوروبا وغيرها من بلاد العالم .

والدول التي تخوض الحرب الحالية دخلتها وهي في حالة مالية تختلف عن حالتها المالية حين دخلت الحرب العالمية الاولى . اذ ان اكثريتها دخلت تلك الحرب وخزائنها معدة لها مليئة بالذهب والفضة . اما هذه المرة فانها باستثناء الولايات الاميركية المتحدة تملك خزائن فارغة . وميزانياتها في حالة عجز . والدول الديكتاتورية نفسها دخلتها وحالتها المالية في خطر ، وهي على وشك الافلاس . ولذلك رأينا الشعوب تنوء بحمل الاعباء المالية الثقيلة التي تتطلبها الحرب ، ورأينا الحكومات تشتد عليها في القروض ... حتى اصبح الشعب والدولة يغذيان الحرب بالمال في آن واحد . حتى لتكاد تكون مالية الدولة هي مالية الشعب ومالية الشعب هي مالية الدولة . ويكاد يعيش الاثنان على صندوق مالي واحد .

ومن نتائجها المباشرة ما يتعلق بتنظيم الانتاج وبمجموعة من الصناعات سوف يعدّل وضعها تعديلا عميقاً . لان كل الصناعات التي توفي بحاجات الحرب اصبحت تحت اشراف الدولة او ادارتها ، اي أنها أصبحت الى حد كبير ملكا لها . وكذلك هناك فروع من الصناعات الأخرى وضعت يدها عليها شركات استملكتها الدولة أو

حولتها ملكا للجماعـــة . ولن يقف هذا الاستملاك عند حد الصناعة بل سيتعداهـــا الى بعض فروع الزراعة أيضاً .

فكل هـذه التبديـــلات لن تؤدي بالدول التي وقعت أو ستقع فيها الى الاشتراكية الحكومية ، ولكنها سوف تقرّب بين الطبقات الاجتماعية ، وتساهم في محو ما بينها من فروق وتسير بها في طريق الوحدة الطبقية المباشرة . وحدوثها في اثناء الحرب يهوّن من شدة وقعها في نفوس الناس . لان من شأن الحرب دائماً ان تهيء النفوس لانقلابات وتغييرات جـــديدة ، ولولا ذلك لتعرضت الحكومات وهي تقوم بها لهزات داخلية قـــد تجعل التغيير مستحيلاً .

وكذلك سوف يتناول التبديل سياسة الدول المالية . وسوف تضطر الدول الديموقراطية الى الاعتماد على بعض التجارب المالية التي باشرتها الدول الديكتاتورية والجمهورية الاشتراكية السوفياتية . ونحن نرى اليوم ان بعض النظريات المالية الثورية تتفق مع النظريات التي نادى بها بعد الحرب الماضية بعض الخبراء الماليين البريطانيين الممتازين . اما بعد هذه الحرب فلسوف تستند القيمة المالية الى عمل كل انسان لا الى معدن الذهب . وستتولى الدولة تقدير قيمة هذا العمل وتتخذه قاعدة مالية لها . ثم إنها ستضع يدها في اكثر بلدان اوروبا على المصارف وتحولها الى مؤسسات عامة تخدم المصلحة العمومية لا المصالح الاستثمارية الرأسمالية . وحينئذ لا يكون ايداع المال فيها وسيلة لتأمين مداخيل غير محدودة لفئة من الناس لا تبذل أي جهد بل يصبح كل ذلك خاضعاً لقوانين سياسية حكومية تضبط

اساليبه ضبطاً محكماً .

ولسوف تحدث بعد الحرب اصلاحات هامة جداً في ميدان الزراعة . فتعمد الحكومات الى وضع يدها عـــلى قسم كبير من الاراضي لتستغلها استغلالا فنياً حديثاً لمصلحة الجماعة . وقد يطبق هذا في بعض البلاد تطبيقاً عملياً ويبقى في بـلاد اخرى نظريات بلا تطبيق . ولكن الواجب يقضي بتوزيع الاراضي بصورة عادلة بين الافراد والهيئات التعاونية والبلدية والحكومية على ان يتعاضد الجميع في استثمارها أحسن استثمار . كما ان من واجب الحكومات ان تعمل على حفظ النسبة العددية بـين افراد الشعب الذين يمتهنون الزراعة والذين يمتهنون الصناعة . ولعل أحسن سبيل لبلوغ ذلـك هو انشاء الصناعات الزراعية .

فاذا ما حدث هذا التناسق المادي في الحياة الاجتماعيـة بفعل التطورات الاقتصادية الزراعية والصناعيـة التي عرضناها فلسوف تدنو الانسانية من تحقيق فكرة المجتمع الذي لا طبقات فيه . ولن يكون هذا المجتمع اشتراكي البناء ، إلا أن التغييرات التي ستحدث فيـه ستجعله مختلفاً كل الاختلاف عن المجتمع الحالي ، فتظهر فيه مباديء حقوقية جديدة كحق العمل ولزوم العمل وما يرافقها من انواع التأمينات ، وخاصة التأمين على الشيخوخة . وتتوارى بفضل الاقتصاد الموجه البطالة التي شاعت في عهد التحول الصناعي وعهد الرأسمالية .

ولا بد لنا قبل ختام هذا البحث من الاشارة الى ان علينـــا ان نتناول بالاصلاح الفرد الديموقراطي لا النظـــام وحـــده .

علينا ان ندخل الاصلاح الى نفسه لان اي نظام لن يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم .

٢ ـ كيف يجب ان تكون سياسة الدولة الديموقراطية بعد الحرب ؟

إن بحث السياسة التي سلكتها الدول الديموقراطية بعد الحرب العالمية الاولى يكشف لنا عن الاخطاء الفادحة التي اقترفتها والتي جعلت كثيراً من الناس لا يجدون فرقاً كبيراً بينها وبين الدول الديكتاتورية . إذ انها تخلت في كثير من الاحوال عن مبادئها الديموقراطية واحجمت إحجاماً معيباً عن تطبيقها . وكان همها الاول ان تعقد اتفاقات مع الدول الديكتاتورية سواء لديها انطبقت هذه الاتفاقات على مبادئها أو لم تنطبق .

ولذلك لا أجد مندوحة من بيان الاساس السياسي الذي يجب أن تقوم عليه ديموقراطية القرن العشرين وما يجب أن يكون عليه زعماؤها .

إن على الديموقراطيين ان ينظروا الى السياسة على انها علم حقيقي وفعالية علمية اختصاصية من ناحية وعلى انها صناعة (فنّ) وفعالية فنية خاصة من ناحية اخرى . لأن السياسة سواء أنظرت اليها من نواحيها الروحية او الخلقية او العملية تحتل الدرجة الاولى في سلم الفعالية الاجتماعية . انها علم وفن وفلسفة ايضاً .

ولو وضعنا للعلوم سلماً قيمية لألفيناها تأتي تبع بعضها في الترتيب التصاعدي الآتي : « علم النجوم ، الرياضيات ، الطبيعة ، الكيمياء ،

علم الحياة وعلم الاجتماع . وعلم الاجتماع هو أعقدها وأعزها شأناً لانه يتناول الانسان على انه خلية المجتمع ومحور احداث العالم بصورة عامة . وما السياسة كعلم الا التطبيق العملي لهذا العلم . هي علم الاجتماع العملي اي علم الانسان في جميع مظاهر حياته الاجتماعية وفي افعاله وامانيه . وهي تتطلب من العامل فيها معرفة بجميع العلوم المتصلة بالانسان وبفعاليته الاجتماعية كالتاريخ والحقوق والاقتصاد السياسي والجغرافيا والاحصاء وعلم الاجناس واللاهوت المقارن والفلسفة وعلم النفس الخ ...

ولا بد لعلم السياسة الديموقراطية ان يتعمق بحث الاوضاع الحالية للفرد والمجتمع . وأن يدرس دراسة موضوعية ، ما بينهما من علاقات حاضرة ، وما يجب ان تكون عليه هذه العلاقات فيما بعد . وأن يسبر غور المجتمع ويحلل أحواله تحليلاً موضوعياً يكون همه الاول منه الاهتداء الى الحقيقة . ولا بد للرجل السياسي الديموقراطي من ان يتسلح بموضوعية رجل العلم وهو يحاول في كل يوم أن يكون لنفسه فكرة عن الحالة السياسية العامة ، وان يصطنع في تفكيره السياسي الملكات التحليلية التي تميز الانسان الناضج من الانسان الأجوف .

تلك هي السياسة كعلم . واما السياسة كفن فهي في نظر بعض الكتاب ارفع الفنون . لان السياسي كالفنان إنسان مبدع يحاول بفعاليته السياسية ان يقود المجتمع نحو أهداف جديدة ، ويسعى دائماً لأن يجدد في اشكال المجتمع وصور حياته ، شأنه في ذلك شأن المثال الذي يستحدث كل يوم لمادته شكلاً غير شكلها بالامس .

هو كفنان يضع نفسه وروحه وافكاره ومشاعره وخططه

وفرديته في مادة الحياة الاجتماعية . وهو كرجل علم يحلم ويفكر ويتدبر ويقدر الواقع . ثم انه كفنان يعمل على تحويل وإكمال ما اوحت له ملاحظته العلمية ضرورة تحويله واكماله .

ولا بدّ للسياسي من ان يكون نفسانياً نظرياً وعملياً، وان يحيط بكل ما يحتوي عليه علم النفس من نظريات اساسية . ولكن علمه النفساني لا يكفيه ان لم يكن موهوباً قوة الملاحظة النفسانية ليدرك بها كل ما يجول في ضمائر الناس في كل حالة من حالاتهم النفسية . ولذلك وجب ان يكون السياسي ذا اختبارات طويلة في الحياة لان الكتب لا تستطيع وحدها ان تكوّنه .

إن السياسات الخطيرة لا يتصدى لها الا رجال اتقنوا العلوم النفسانية اتقاناً تاماً ، واستخرجوا لانفسهم فلسفة يطبقونها في سياستهم للناس .

وهكذا رأينا السياسي عالماً وفناناً وفيلسوفاً لانه كعالم يكتشف ويحلل ويحدد طبيعة الظواهر الاجتماعية . وكفنان يعمل ويهيء تحويل ما هو كائن ويساعد على نموه ويسير به في اتجاه جديد، وكفيلسوف وبصورة خاصة كحكيم ومؤرخ، يبحث عن الاساليب المادية والمعنوية التي يمكن ان يتمّ بها التحوّل الاجتماعي . تلك هي صفاته الثلاث الاساسية . وهي صفات لا تكفي وحدها ان لم تكن في شخصية صلبة العود ، آراء صاحبها ثابتة ، وجرأته بارزة ، وسمعته كريمة ، وفكره مستقل ، وخلقه صبور مجرّد عن الهوى .

ومعنى هذا ان السياسي الديموقراطي المثالي ليس كما يعتقد البعض رجلاً وصولياً سطحياً ولا رجلاً يخدع الجماهير ويموه عليها

بمغامرات فردية عقيمة ، بل هو الرجل الذي يصون في الميدان العملي خلقه مثلما يثقف في الميدان النظري فكره .

إنه ذلك الرجل الذي يقف بعلمه وفنه وفلسفته على مفترق طرق الماضي ليختار لنا منها طريق المستقبل ! ولكي يحسن الاختيار عليه ان يفرق بين هدفه الآني وهدفه النهائي ، وان يصطنع علمه بالاحوال الحاضرة ، وتفهمه للمشاكل السياسية ، وان يضيف الى ذلك نوعاً من الحدس بما هو ممكن وغير ممكن في الميدان السياسي . فاذا ما استخدم كل هذه المقومات التي تجتمع فيها المثالية والواقعية جنباً الى جنب استطاع ان يهدي امته سواء السبيل وان يدفعها في طريق المستقبل الامين .

ولا اريد الاسترسال في بحث الصفات التي يجب ان تتوفر في في السياسي الديموقراطي المثالي خشية ان لا انتهي من تعدادها . ولكنني الخصها بقولي ، ان عليه ان يكون رجل فكر وعمل ... رجل عقيدة وجهاد ... يتبع بفكره التطور الفلسفي التاريخي للانسانية ويستخرج منه المثل الاعلى ، ثم يجاهد في سياسته اليومية لتطبيقه تطبيقاً عملياً بالاساليب الفنية التي يستوحيها من علمه واختباراته وخلقه وحدسه .

٣ ـ ماذا يجب ان يكون عليه رجل الدولة والزعيم في النظام الديموقراطي

تعتبر مشكلة القادة والزعماء من اخطر المشاكل التي ستواجهها الديموقراطية بعد الحرب . لان النظام الديموقراطي لم يتدهور بعد الحرب العالمية الاولى في بعض بلدان اوروبا كالمانيا وايطاليا لانه نظام فاسد بل لان الرجال الذين تولوا قيادته وزعامته لم يكونوا يصلحون لها .

والزعماء في البلاد الديموقراطية ينتخبون انتخاباً دون اي اعتبار من اعتبارات النسب او الوراثة او الثروة التي كان لها المقام الاول في النظام الاقطاعي القديم . فالزعيم الديموقراطي يختار لمواهبه وكفاءته فحسب ، فلا بد لدى اختياره من مراعاة هذه الاعتبارات وحدها وعدم الالتفات الى ما عداها . هذا ما يقضي به النظام الديموقراطي الصحيح .

اما الواقع فهو ان بعض الدول الديموقراطية ما تزال تتأثر في انتخاباتها بالاعتبارات الاقطاعية . فانكلترا مثلاً تعين اعضاء مجلس اللوردات تعييناً ، وتختارهم من نسب محدد وطبقة معينة . وبذلك وجدت فيها طبقة من القادة تستمد نفوذها من الوراثة ومن الثروة ومن ارادة الملك الذي يعين اللوردات . ولكن دولاً اخرى كفرنسا قضت على هذه الاعتبارات قضاء تاماً ومحت بثورتها بقايا الاقطاعية واصبحت تختار زعماءها اختياراً لا فضلَ للنسب ولا للارستقراطية فيه .

ذلك هو طريق الزعامة في النظام الديموقراطي . اما في النظام الديكتاتوري فطريقها الثورات والانقلابات . يبرز الزعيم في ثورة من الثورات فيقلب الحكومة ويصبح بعد حين هو الفوهرر او الدوتشي . ومعنى ذلك انه سيصبح والدولة شيئاً واحداً ، وان سلطاتها كلها ستجتمع في قبضة يده ، وأن الانتخابات لا تقدم ولا تؤخر شيئاً في زيادة هذه السلطات أو انقاصها ، لانه رمز الدولة والشعب ، وبه تتمثل ارادتها . فارادته المطلقة هي ارادتهما معاً .

إن الديموقراطية تنكر هذه الاساليب انكاراً تاماً . وهذا الانكار يضاعف الصعوبات التي يواجهها زعماؤها . لأن الزعيم الديكتاتوري الذي لم ينتخبه الشعب انتخاباً حراً لن يكون مسؤولا عن تقديم الحساب لأحد ، ولن يكون حوله برلمان يسأله عن كل كبيرة وصغيرة . وحينئذ نراه يتصرف بسرعة كما يريد .

وأما الزعيم الديموقراطي فهو وليد ذلك النظام العقلي الذي يقوم على المساواة بين الناس وعلى حرية مناقشة الوسائل التطورية في السياسة اليومية . فعليه ان يشعر شعوراً دقيقاً بالتبعات الملقاة على عاتقه وان يراعي نزعات الرأي العام ، وان يكون ذا ضمير حي ، وذا عقل ميال الى التحليل والتفكير العميق الدائم . و كثيراً ما يقع في حيرة من امره اذا اراد ان يتخذ قراراً من القرارات . فالبرلمان من جهة ، وحزبه من جهة أخرى ، والرأي العام الواقف له بالمرصاد . . . كل هذه عوامل لا بدّ له أن يقدرها حق قدرها قبل أن يقدم على أي عمل من الاعمال . ومن هنا اختفت في السياسي الديموقراطي تلك الصفة الاساسية ، اعني صفة الزعيم المقدام وغلبت عليه صفة

يكفي الزعيم الديكتاتوري ان يقول لشيء كن فيكون . اما الزعيم الديموقراطي فانه يستشير معاونيه ويفتقر الى نيل موافقة نواب الامة على كل ما يأتيه . ومن هنا وجب ان يكون الزعيم الديموقراطي رجلا مثقفاً ومهذبا تهذيباً عالياً ليستطيع تقدير حاجات امته تقديراً حقيقياً ويستجيب لرغباتها في جميع اعماله . وعليه ان يصل بغيرته واخلاصه وشرفه وصبره الى حد البطولة لكي يستطيع ان يصمد لكل ما يوجه له من انتقادات وان يردّ كل ما يستهدف له من حملات . فالمعارضة حرة في أن تبدي رأيها كما تريد . وسبيله الوحيد لاقناعها أو الرد عليها هو الجدال بالتي هي أحسن . أما أساليب الاكراه فلا محل لها في النظام الديموقراطي . ولذلك يتعرّض الزعيم الديموقراطي للهرم السياسي قبل الزعيم الديكتاتوري ويتعرّض لفقدان شعبيته ، ويصبح موضع نقمة الناس وهو يؤدي واجبه . فعليه ان لا يستغرب هذه الحال وان لا ينعت امته بالعقوق ، لان طبيعة النظام الديموقراطي تقضي بذلك . والتاريخ وحده هو الذي يحكم فيما بعد على الزعيم الذي أخلص لأمته والزعيم الذي خان امانتها ونكث بعهدها .

ولعلّ من يرجع بعض الشيء الى ما قدمت حول السياسة الديموقراطية كعلم وفن وحول الزعامة السياسية سوف يقول معي ان رجل الدولة المثالي هو ذلك الذي يستطيع ان يجمع بين الصفات الحقيقية للزعيم الديموقراطي وبين بعض صفات الزعيم الديكتاتوري . فلا يكون رجل تحليل وتعقل وعلم فحسب ولا

رجلا مفكراً مجرّد التفكير ، بل يكون بالاضافة الى ذلك رجل إقدام وعزم. فيؤلف في نفسه بين الثقافة الرفيعة والحدس والغريزة والروح المكوّنة تكويناً علمياً ، وبين الارادة السريعة الحاسمة ، والجرأة الجسمية والمعنوية .

٤ - نظرة عامة على المهام المقبلة للديموقراطية الجديدة

تجتاز الديموقراطية في هذه الحرب محنة من اشد المحن التي عرفتها في تاريخها . والتصادم العنيف الواقع الآن بين المذاهب النازية والفاشستية والاشتراكية السوفيتية وبينها سوف يكون له تأثيره فيها عند خروجها ظافرة من الحرب .

ولذلك ارى من الضروري ان اشير اشارات عامة الى الاتجاهات التي اعتقد ان الديموقراطية سوف تنحو نحوها بعد الحرب . ويبدو لي ان اولها سيكون اتجاهها نحو تعزيز سلطان الدولة وزيادة وظائفها السياسية والاجتماعية . فستحذو في ذلك حذو الوطنية الاشتراكية والفاشستية والشيوعية ولكنها لن تبلغ بطبيعة الحال الطرف الاقصى الذي اندفع اليه رجال هذه جميعاً بل ستقف عند حد معقول . فتوسع من سلطات الدولة بصورة خاصة في الشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات ، لأننا رأيناها في هذه الحرب تبتعد رويداً رويداً عن النظام الاقتصادي الحر الذي لم يعد يتلاءم مع مقتضيات العصر الحديث . ولكنها لن تضحي في سبيل ذلك هيئاتها التشريعية والقضائية كما فعلت الدول الديكتاتورية ، بل ستصون لها حرمتها وتحاول ما وسعها ذلك ان تؤمن التوازن بين

السلطات الديموقراطية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .

وثانيها اتجاهها نحو تعقب الاخطاء والعيوب التي اعترت النظام الديموقراطي حتى الآن ومحاولة اصلاحها اصلاحاً شاملاً . وفي مقدمة هذه العيوب ما يتعلق بقوانين الانتخاب والصحافة والاحزاب. فتعدّل كلها تعديلاً يحقق الاغراض الديموقراطية تحقيقاً خالصاً . فتنظم الصحافة بحيث لا يفشو فيها الفساد ولا تنتشر الرشوة، وتضبط الاحزاب بصورة تجعلها أداة الحياة الديموقراطية لا أداة لأطماع الزعماء والمتهورين من القادة . فيحدد الدستور عدد الاحزاب التي يجوز تأليفها والمبادىء التي يجوز لها ان تقوم عليها .

وثالثها عنايتها بالمشاكل الاجتماعية اكثر مما فعلت حتى الآن . وقد رأينا الانظمة الديكتاتورية نفسها تصطنع بعض التدابير الاشتراكية على طريقتها الخاصة لكيلا تدع للشيوعية سبيل التسرب الى طبقاتها العاملة . فعلى الديموقراطية المقبلة بعد الحرب أن تدرك خطورة هذه الناحية وأن تتدارك الثورة الاجتماعية باصطناع الوسائل التطورية التي ترتقي بمستوى الطبقات العاملة ارتقاء سلمياً دونما حاجة الى الهزات العنيفة ...

ورابعها محاولتها التأليف بين الوطنية المتطرفة التي بشرت بها الفاشستية والنازية ، والعالمية التي تذهب اليها الشيوعية . فكلا الفريقين مخطيء فيما انتهى اليه . الفاشستية والنازية بالغتا في الوطنية الى الحد الذي يصح فيه ذلك القول : « إن الوطنية نزلت بالفردية الى مستوى الحيوانية ». والشيوعية لا تكترث بها الاكتراث الذي

تستحق . ولذلك على الديموقراطية ان تخفف من حدة الاتجاهين وأن تؤلف بين الوطنية والعالمية تأليفاً معقولا بحيث تتوازن النزعتان في خدمة المجتمع الانساني .

وخامسها أن يؤدي هذا التوازن الذي تحققه الديموقراطية بين الوطنية المعقولة والعالمية الواقعية الى خلق نظام عالمي جديد تتعاون فيه الشعوب المحبة للسلام . ولا يكون ذلك بتأسيس عصبة امم جديدة فحسب بل بتأليف اتحادات اقليمية واسعة النطاق، كالاتحاد البلطي والاتحاد البلقاني وسواهما ، على أن تتعاون هذه الاتحادات فيما بينها داخل النظام العالمي الجديد . ذلك هو السبيل الوحيد لانقاذ العالم من شر الوقوع في الحرب مرة كل عشرين عاماً .

٥ – خاتمة المطاف

قد يتبادر الى بعض الأذهان من تصويري لحالة اوروبا العامة انها حالة تدعو الى التشاؤم او الى القنوط من المستقبل . وذلك خطأ محض ، لأن اوروبا تجتاز اليوم فترة سوف تحدث فيها تبديلات وتغييرات كثيرة . ولكنها سوف تتكيف رويداً رويداً مع هذه التبديلات سياسية كانت او اقتصادية أو فكرية .

وحالتها لا تدعو مطلقاً الى القنوط . لأن الديموقراطية لن تزول من الوجود ، والحرية لن تموت ، والنضال في سبيل حرية الشخصية الانسانية ونموها لن يتوقف مطلقاً . تلك هي طبيعة الحياة وسنة الوجود الانساني ولن تجد لها تبديلا . ولئن قيض لبعض القوى أن تضطهد الديموقراطية في بعض البلاد حيناً فهو اضطهاد موقت .

وللديموقراطية حصون في بلاد أخرى تستطيع ان تهجم منها لانقاذ المضطهدين. ولن تستطيع اية دولة في عصرنا الحديث ان تقفل حدودها في وجه الغزو الفكري وخاصة غزو الافكار الديموقراطية الحرة. لان حدود العالم تكاد تصبح واحدة. والكفاح مستمر ولن يستطيع أحد ايقافه. وتلك هي ضمانة النصر النهائي.

ولذلك فانني لا اخاف مطلقاً على مستقبل الديموقراطية. انها ستظل سائرة بخطى ثابتة الى الامام. والذين يحسبون أن الحرب أو الثورة ستقضي على الحضارة الانسانية واهمون فيما يذهبون اليه. لان الحرب قد تهدم بعض المنشآت الحديثة أو القديمة للثقافة والحضارة، ولكن نظام العالم الحالي يجعل من المستحيل عليها ان تفني الثقافة الانسانية. لأن هذه الثقافة تمثل قبل كل شيء القيم المعنوية للعالم الحديث. والقيم المادية التي تشتمل عليها كالمدن والجامعات والمكتبات والمتاحف والمؤسسات مهما أصابها من كوارث الحرب فان الفكر الانساني يستطيع أن يعيد بناءها من جديد. انه فكر خالق يبني في الغد ما هدم بالامس.

وما الازمة التي تعانيها أوروبا اليوم سوى مرحلة من مراحل النضال الازلي الذي يهدف الى الارتقاء بقسم كبير من الافراد والشعوب إلى مستوى من الحياة ارفع من الذي بلغوه حتى الآن، والى النهوض بهم الى ثقافة سياسية وطنية واجتماعية واقتصادية امثل من ثقافتهم الحالية. انه الكفاح الذي سيؤلف بين المصالح المتضاربة، والذي سينبثق عنه سلام طويل يتيح للشعوب ان تتعاون فيما بينها في سبيل سعادة العالم.

انه الكفاح الازلي في سبيل نظام اجتماعي أمثل .

ذلك هو المثل الاعلى للديموقراطية . وهو المثل الاعلى الجدير بأن نؤمن به، وان نشعر بالسعادة اذا استطعنا ان نحيا من أجله. انه سعادة شعورنا باننا ديموقراطيون .

فهرست

مقدمة المؤلف ٥

١ – تطور اوروبا الفكري والسياسي والديموقراطية الحديثة

١ – اقطاعية القرون الوسطى ٨
٢ – الملكية المطلقة ١٠
٣ – مقدمات الديموقراطية الحديثة ١٢
٤ – نمو الديموقراطية البورجوازية الحرة ونشوء الطبقة الرابعة ١٦
٥ – الثورة الفرنسية ، النضال الديموقراطي وازمة اوروبا الحالية ٢١

٢ – الحرب العالمية الاولى وأثرها في ديموقراطية اوروبا

١ – اسباب الحرب وعلاقتها بالديموقراطية الاوروبية والديموقراطية العالمية ٣٦
٢ – النتائج الديموقراطية للحرب العالمية الاولى ٤٩
٣ – مؤتمر السلام ومعاهدات الصلح وما كسبته وخسرته الديموقراطية فيها ٥١

٣ – أسباب تدهور الديموقراطيات في اوروبا

١ – استعداد الامم الاوروبية الناقص للديموقراطية ٥٨
٢ – الاسباب الرئيسية لتدهور الديموقراطية بعد الحرب في اوروبا ٦٣
٣ – الشيوعية وسياسة العداء للديموقراطية بعد الحرب ٦٥
٤ – الغلو القومي سلاح ضد الديموقراطية ٧٢
٥ – اخطاء وعيوب الديموقراطية ٧٦

٦ – صعود الديكتاتوريات التدريجي بعد الحرب ٨٨

٤ – عصبة الامم : عنوان الديموقراطية في اوروبا والعالم

١ – نمو فكرة عصبة الامم منذ ولادتها الاولى حتى الحرب الكبرى ٩١
٢ – إعداد ميثاق العصبة اثناء الحرب ٩٨
٣ – عصبة الامم والسياسة الديموقراطية ١٠٠
٤ – بواعث إخفاق العصبة ١٠٣

٥ – المذاهب الحديثة المعادية للديموقراطية والديموقراطية الاوروبية

١ – الفارقان الاساسيان بين الديكتاتورية والديموقراطية ١١٥
٢ – النظرية الفاشستية ١١٨
٣ – النظرية الوطنية الاشتراكية ١٢٦
٤ – الشيوعية والانظمة الديكتاتورية والديموقراطية ١٣٥

٦ – اقتراب الحرب العالمية الجديدة : معناها الديموقراطي ورسالتها

١ – النضال في سبيل الديموقراطية الجديدة والحرية الجديدة ١٣٨
٢ – الحرب العالمية الثانية ١٤٤
٣ – معنى الحرب العالمية الثانية ورسالتها ١٤٦
٤ – تجديد القيم الديموقراطية الخلقية والروحية ١٤٨
٥ – اعادة تنظيم اوروبا والعالم بعد الحرب تنظيماً ديموقراطياً ١٤٩

٧ – مستقبل الديموقراطية

١ – هل تستطيع الديموقراطية ان تنهض بعد الحرب وان تتعاون مع الاشتراكية السوفيانية ١٥٤
٢ – كيف يجب ان تكون سياسة الدول الديموقراطية بعد الحرب؟ ١٦٣
٣ – ماذا يجب ان يكون عليه رجل الدولة والزعيم في النظام الديموقراطي ؟ ١٦٧
٤ – نظرة عامة على المهام المقبلة للديموقراطية الجديدة ١٧٠
٥ – خاتمة المطاف ١٧٢

DATE DUE

321:B47hAs

بنيش ـ ادوار

هذه هي الديموقراطية .

AUG 15	9088	APR 23	P572
AUG 29	"	OCT 6	3-5
SEP 11	"		
SEP 25	"	NOV 25	R617
OCT 8	7522	MAR 54	A2011
DEC 4	R229		

321
B47hAs